الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populair
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضوع

دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير اليد العاملة المحلية في الجزائر

دراسة حالة ولاية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

قسم الاقتصاد

تخصص اقتصاد دولي

اعداد الطالب(ة) :
- **مرابط سهيلة**

الأستاذ المشرف(ة) :
- **أ.د/ رايس حدة**

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
جودي ليلى	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة بسكرة
رايس حدة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
جعفر صليحة	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة بسكرة

الموسم الجامعي 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populair
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضوع

دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير اليد العاملة المحلية في الجزائر

دراسة حالة ولاية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

قسم الاقتصاد

تخصص اقتصاد دولي

اعداد الطالبة :
- **مرابط سهيلة**

الاستاذ المشرف :
- **أ.د/ رايس حدة**

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
جودي ليلى	دكتور	رئيسا	جامعة بسكرة
رايس حدة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة بسكرة
جعفر صليحة	دكتور	مناقشا	جامعة بسكرة

الموسم الجامعي 2021/2020

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور رايس حدة على مجهوداتها ونصائحها

لإنجاز هذا المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من

ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.

واشكر مديرية التشغيل لولاية بسكرة على جميع المعلومات القيمة

نشكر كل أساتذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد

لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهـــداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اهـدي ثمرة هذا المجهود المـتواضع

إلى نفسي التي أرهقتها دون أن ادري

إلى ملهمتي أمي ومنبع طموحي أبي

إلى من يقاسمانني الروح والجسد ابنتي وابني

الى قلوب تفرح لفرحي وتكون سندي وقت ضعفي

إخـوتي وزوجـي

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل

ملخص :

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من اهم الأدوات والاليات الحديثة التي تعتمد عليها الدول الرأسمالية الكبرى للسيطرة على ثروات ومقدرات الشعوب خاصة النامية منها وذلك في صورة ما يعرف بالاستعمار الاقتصادي الحديث حيث اصبح نفوذ هذه الشركات المتزايدة بشكل خطرا وتهديدا مستمرا على اقتصاديات دول العالم الثالث لذلك فقد سعت هذه الدول وتسعى باستمرار الى التصدي لنفوذ هذه الشركات المتزايد بشكل خطرا وتهديدا مستمرا على اقتصاديات دول العالم الثالث لذلك فقد سعت هذه الدول الى التصدي لنفوذ هذه الشركات غبر مختلف الاليات المتاحة لها خاصة القانونية منها والجزائر على غرار هذه الدول سعت هي الأخرى الى حماية اقتصادها الوطني والتصدي لنفوذ هذه الشركات رغم عدم اعترافها لها بخصوصيتها المستقلة عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية لكن ومع ذلك فانه يمكننا ان نستشف مظاهر تنظيم المشرع الجزائري لهذه الشركات في بعض القوانين الخاصة والمتعلقة على وجه الخصوص بالقطاع الاستثماري وقطاع المحروقات .

Summary

The multinational companies are consider edamong the most important tools and modern mechanisms on which the major capitalist countries depend ,to control the from of what is known as modern economic colonialism ;where the increasing influence of these companies has become a danger and a constant threat to the economies of thired world countries ,so these countries have sought and constantly seek to confront the influence of these companies through the various mechanisms available to them , especially the legal ones , and Algeria like these countries , has also sought to protect its national economy ,and to confront the influence of these companies , despite its lack of recognition it has it sown independent character from the rest of the types of foreign investments ,but nevertheless ,we candiscern the aspects of the Algerian legislators regulation of these companies in some sepecial laws, particularly related to investment sector and the hydrocarbon sector .

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	المصطلحات التي على الشركات متعددة الجنسيات ومراحل النشاط	11
02	أشكال توطن بعض الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر	56
03	ترتيب أفضل المشغلين في الجزائر للشركات متعددة الجنسيات	57
04	تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التشغيل في الجزائر 2017-2002	58
05	حصيلة المشاريع ومناصب الشغل لسنة 2018	58
06	البلديات والدوائر ولاية بسكرة	63
07	الاختصاص الإقليمي للوكالات المحلية للتشغيل ولاية بسكرة	72
08	عدد الشركات متعددة الجنسيات داخل إقليم ولاية بسكرة	75
09	إصدارات جوازات العمل الممنوحة حسب الجنسيات العمال سنة 2019	76
10	تكوين اليد العاملة المحلية لدى الشركات الأجنبية حسب نوع القطاع	78
11	الطلبات الأولية لليد العاملة المحلية والأجنبية لشركات متعددة الجنسيات	79
12	التوظيفات الفعلية التي تم تنفيذها سواء يد عاملة أجنبية ويد عاملة وطنية	80
13	مقارنة اليد العاملة المكونة واليد العاملة الموظفة لدى الشركات متعددة الجنسيات داخل إقليم ولاية بسكرة	82

قائمة الأشكال:

رقم الجدول	عنوان الأشكال	الصفحة
01	يوضح دورة حياة المنتج في الدولة الام	30
02	يوضح دورة حياة المنتج في الدولة الام الى الدولة المقلدة	31
03	الهرم السكاني لولاية بسكرة	64
04	الهيكل التنظيمي لمديرية التشغيل لولاية بسكرة	69
05	العمال الأجانب الأكثر تواجدا في ولاية بسكرة	83
06	عينة من الشركات متعددة الجنسيات داخل إقليم ولاية بسكرة	84

المقدمـــة

المقدمة العامة

1-تمهيد

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد الى مختلف دول العالم فهي لا تعترف بالحدود، وجعلت العالم كقرية صغيرةامتزجت فيه مختلف الثقافات بشكل

تراجع فيه الحديث عن الدولة القطرية واصبحت ما تعرف بظاهرة العولمة هي السائدة ، هذه الظاهرة التي عرفت اوجه عديدة لعل اهمها بروز وانتشار نفوذ الشركات متعددة الجنسيات حيث تعد هذه الاخيرة من بين اهم الاعوان الاقتصادية المساهمة بصفة فعالة في تنشيط الاقتصاد الدولي لما تتمتع به من ضخامة في الانتاج وتقدم تكنولوجي هائل وانتشار جغرافي في جميع انحاء العالم وسعيها لتحويل العالم الي ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها واحكام سيطرتها علي قطاعات الاعمال ، الامر الذي ادي الي تراجع دور الدولة امام هذه الشركات واصبحت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من المواضيع الهامة لما لها تأثير علي دولة النامية علي وجه الخصوص بسبب التغيرات التي احدثتها من خلال خلق نظام عالمي جديد بمضامينه وابعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية .

ففي الجزائر كان لهذه الشركات اثر معبر على سياسة التشغيل كون الشركات المتعددة الجنسيات لها القدرة الكبيرة على تشغيل اعداد هائلة من اليد العاملة ، وتوفير التكوين كما تدفع لهم أجور عالية تسمح لهم بتطوير مستوى معيشتهم ، بالإضافة الى هذا يساهم هذا النوع من الشركات في خلق علاقات اقتصادية تكاملية بينهما وبين الشركات المحلية تنتج عنها مناصب شغل جديدة وبطريقة غير مباشرة .

وأمام تطور ظاهرة تدفق الشركات المتعددة الجنسيات الى الجزائر في الآونة الأخيرة من اجل الاستثمار فيها واثبات ان هذه الشركات تخلف اثر على اقتصاديات الدول النامية المضيفة لها ومنبينها اثرها على سياسة التشغيل وباعتبار البطالة من بين اهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر في السنوات الأخيرة .

على ضوء ماذكر نجد انه من الضرورة القيام دراسة العلاقة بين شركات متعددة الجنسيات وسوق العمالة المحلية فيالجزائر دراسة حالة ولاية بسكرة كعينة لذلك وهذا مايقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

2-الاشكالية الرئيسية:

ماهو دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية في الجزائر ؟

الاسئلة الفرعية :

*ماهية الشركات المتعددة الجنسيات واهدافها؟

*ماهي التشريعات القانونية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات الخاصة للقيام بنشاطها في الجزائر ؟

*ماهي سياسة التشغيل المنتهجة من قبل الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر؟

* وما اثرها على العمالة المحلية ؟

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :غوطي حمزة تأثير استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية دراسة حالة البرازيل رسالة ماجيستر غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013

يهدف الباحث الي الاجابة علي الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى تأثر الاستراتيجيات المنهجية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا حيث توصل الباحث الى النتائج التالية

- تستخدم الشركات نقل التكنولوجيا كوسيلة الإطالة منتجاتها وحتي طرف انتاجها وهذا ما أثبتته نظرية دورة حياة المنتج بالتفصيل .
- إن الشركات المتعددة الجنسيات تختار الوسيلة الانسب التي تتماشي مع استراتيجيها الراميةإلي الحفاظ علي ميزتها التنافسية .

الدراسة الثاني : ريال زوينة الشركات متعددة الجنسيات واثارها الاقتصادية على البلدان النامية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2012دراسة حالة الجزائر (2000-2010) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي تخصص اقتصاد تحليلي جامعة الجزائر تهدف الباحثة للإجابة على الإشكالية ماهي الاثار الاقتصادية التي قد تنجم عن تواجد استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية وبصفة خاصة على الاقتصاد الجزائري ؟

ومن اهم النتائج الدراسة تأثيرات السلبية والايجابية لشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية ومكانة هذه الدول في ظل الشركات متعددة الجنسيات.

الدراسة الثالثة : شوقي جباري تدويل اعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي مجلة دراسات اقتصادية العدد رقم 01-2014 .

تهدف الدراسة لإبراز الدوافع والنظريات المفسرة لتوجه الشركات المتعددة الجنسيات نحو تدويل أنشطتها عبر العالم وتقديم اقتراحات من شأنها تعظيم مكاسب الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات أي الزامها بالقيام بدورها التنموي .

الدراسة الرابعة : ولد محمد عيسي محمد محمود الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية ولقد تناولت هذه الدراسة واقع طبيعة تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية وذلك من خلال عمليات الانتاج والتسويق التي تقوم بها هذه الشركات في مختلف إنحاء العالم وما نتج عن ذلك من خلال عمليات الإنتاج والتسويق التي تقوم بها هذه الشركات في مختلف انحاء العالم وما نتج عن ذلك من تدويل للإنتاج كما حاول الباحث إظهار دور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات على مستوى الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تأثرها علي مختلف الجوانب .

فرضيات الدراسة :

الفرضية الاولي: تعتبر شركات متعددة الجنسيات كيانات اقتصادية عملاقة لا يستهان بها تتوافق مع المناخ الذي تعمل به بما يخدم مصالحها.

الفرضية الثانية: تقوم الجزائر بالتصحيحات القانونية لتسهيل عمل الشركات متعددة الجنسيات في أراضيها .

الفرضية الثالثة: للشركات متعددة الجنسيات دور فعال في تأثير علي سوق العمالة المحلية.

أسباب اختيار الموضوع :

ان الولوج في هذا الموضوع كان ورائها مجموعة من الاسباب والدوافع

***الدوافع الذاتية** :الرغبة العلمية في زيادة التحصيل المعرفي في مجال الاقتصاد الدولي كونه مجال تخصصي الدراسي وقد تم التطرق للموضوع كمادة أساسية في المسار العلمي بطريقة تستقطب الطالب لدراسة الموضوع .

***الدوافع الموضوعية** :المساهمة في إثراء موضوع الدراسة كونه من المواضيع المستجدة في الاقتصاد الدولي قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من الجانب الاقتصادي مقارنة بالمواضيع الأخرى .

منهج الدراسة :

الجزء النظري :اخترنا المنهج الوصفي الذي يهدف الي جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة او موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول للاقتراحات وهذا مايتماشى مع موضوع الدراسة باستعمال مجموعة من الكتب وبعض الدراسات والبحوث السابقة ذات علاقة بالموضوع بغية إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات.

الجزء التطبيقي:تطرقنا إلى دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة وذلك بالاعتماد علي اسلوب المنهج التحليل بجمع المعلومات والبيانات ذات صلة بالموضوع وتحليلها وكذا دراسة احصائيات التي تحصلنا على معظمها من مديرية التشغيل لولاية بسكرة وكان ذلك من اجل تحليل وضعية التشغيل لدى الشركات متعددة الجنسيات داخل ولاية بسكرة

اهمية الدراسة :

ان لهذا الموضوع أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية لكون شركات المتعددة الجنسيات وليدة للنظام الرأسمالي والعولمة الاقتصادية وتعتبر الوجه الاخر للاستعمار في ثوب جديد في الدول النامية من اجل فرض سيطرة قراراتها بحجة نشر الاستثمار كما لاشك انها عنصرا فعالا في المجال الحيوي للاستثمار بكل أنواعها صناعي .ثقافي فلاحي وحتي استثمار اجنبي الذي بدوره يحتاج ليد عاملة اجنبية ومحلية كل حسب الاختصاص وبالتالي فإنها تؤثر علي سوق العمل سواء بالسلب أو بالإيجاب.

اهداف الدراسة :

*تسليط الضوء علي اهمية الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية

*موقف المشرع الجزائري من تنظيم استثمارات الشركات متعددة الجنسيات داخل إقليم الدولة .

*اثر الشركات متعددة الجنسيات علي سوق العمالة

صعوبات الدراسات:

*قلة الدراسات السابقة في الموضوع

*عدم توفر إحصائيات كافية حول الشركات المتعددة الجنسيات في ولاية بسكرة

*قلة الإحصائيات التي تخدم الدراسة

وقد حاولنا دراسة الموضوغ من خلال

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الثاني: أساليب تكوين شركات متعددة الجنسيات وانماطها

المبحث الثالث: استراتيجيات ونظريات شركات متعددة الجنسيات وتنظيم الرقابة القانونية لها وسياسة التشغيل بها

الفصل التطبيقي: دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة

المبحث الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري

المبحث الثاني: واقع الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية داخل ولاية بسكرة

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات

ازداد الاهتمام بالشركات متعددة الجنسيات لما لها من تأثيرات على الاقتصاد العالمي التي مرت بعدة مراحل وعرفت عدة تسميات وتعاريف واكتسابها للكثير من الخصائص التي ميزتها عن غيرها وجعلتها قوية اقتصادية تساهم بشكل كبير في عملية النمو والتنمية والتطور بجميع انواعه لذلك تضاربت النظريات المفسرة لدوافع هذه الشركات في الخروج من حدودها والتوجه ال مختلف دول العالم وهذا بانتهاجها لعدة استراتيجيات لتحقيق غاياتها وأهدافها وهذه الشركات تؤثر بشكل كبير على عدة اصعدة اقتصادية وتعدت المستوى الحلي للعالمي مما اكد ضرورة إعطاء نظرة شاملة عن هذه الشركات من خلال تناولنا لها عن طريق

ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الاول :ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الثاني :أساليب تكوين شركات الجنسيات وأنماطها

المبحث الثالث : نظريات واستراتيجيات شركات متعددة الجنسيات وتنظيم الرقابة القانونية وسياسة التشغيل بها

المبحث الأول :ماهية الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدى الأشكال العديدة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة وعادة ما تكون هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تشجع هذه الشركات علي الانطلاق إلى مواقع ومناطق خارج أوطانها إلا أن الفائدة لا تكون أحادية الجانب لصالح الشركات حيث تسعى الدولة المضيفة لاستقطاب هذا النمط من الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول :تعريف الشركات متعددة الجنسيات

ان وضع تعريف شامل للشركات متعددة الجنسيات أمر غاية الصعوبة ،نظرا لما تمارسه من أنشطة على الصعيد الدولي مما أدى بالفقهاء إلى وضع تعاريف عديدة فمنها من ركز على الجانب الاقتصادي للظاهرة مستوجبا فيها تحليل الإطار النظري لنشاط الشركات ،ومنها من ركز على الجانب القانوني كونه عقد يلتزم به شخصان أو أكثر بتقديم حصة من المال .

الفرع الاول :التعريف القانوني والاقتصادي

اولا- التعريف القانوني

عرفها الدكتور محسن شفيق بانها " ذلك المشروع الذي يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بالعلاقات قانونية وتخضع لإستراتيجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة ".

في حين عرفها الدكتور عماد الشربيني بانها " عبارة عن مجموعة من الوحدات الفرعية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة يربطها بالمركز الاصلي علاقات قانونية، وتلتزم في استثمار اموالها بسياسة اقتصادية موحدة(غسان ، 2013، ص178).

من الصعب وضع تعريف للشركات متعددة الجنسيات من الناحية القانونية فحسب وجهة نظر الاستاذ المبلث: فان السبب هو ان الشركات متعددة الجنسيات غير موجودة كفئة قانونية وانما تعتبر بالنسبة للقانون مجرد طرف تابع للدولة التي تحمل جنسيتها كما اضاف انه يمكن استخلاص تعريفها القانوني من التشريعات الوطنية الدولة الام او الدولة التي توجد بها مقرها (قصوري ،2002-2003ص34)

كما يرى الفقه على انها :

مشروع واحد يقوم لاستثمارات أجنبية مباشرة تشمل اقتصاديات قومية كثيرة ،ويوزع نشاطها الإجمالي بين مختلف البلدان بهدف تحقيق الأهداف الإجمالية للمشروع المذكور (الفتلاوي بدون ذكر سنة النشر ص86)

ثانيا : التعريف الاقتصادي

تعرف علي انها شركات تخضع في ملكيتها تحت سيطرة جنسيات متعددة حول العالم ،بحيث يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة ايضا ،وتمارس هذه الشركات نشاطاتها المختلفة في البلاد الأجنبية المختلفة ،على الرغم من ان إستراتيجيتها وخططها وسياساتها تكون موجهة للعمل في الدولة معينة فيما تعرف بإسم الدولة الأم ولكن يتجاوز عملها الحدود الوطنية الإقليمية للدولة الأم ويتسع لدولة أخرى بإسم الدولة المضيفة(سمير كريم ،1981،ص18).

الشركات متعددة الجنسيات :يطلق عليها أيضا الشركات الدولية او القومية أو العابرة للوطنية وهي الشركات التي لديها أصول في بلد واحد أخر علي الأقل بالإضافة للبلد الأم الذي يوجد به مقرها الرئيس سواء كان حضورها في الدولة الأخرى على شكل مكاتب او مقرات فرعية او مصانع وخطوط انتاج ينسق المقر كافة العمليات الدولية ويتحكم بالفروع ويخطط لها على إن يدع لها مجالا من الحرية في التصرف (مرجع سابق ص-20)

ويرى مايتوز :'بانها الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة متشعبة جدا في البلدان الاخرى وتمتلك هناك طاقة انتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الاقل ».

ويشير ليفجستون : انها الشركة التي يجب ان تصل مبيعاتها الخارجية او عدد العاملين في الخارج او حجم الاستثمار في الدولة الاجنبية حوالي 25/ من اجمالي المبيعات او العاملين او الاستثمار (ابو قحف 2005ص132)

ويعرفها كلاونيزبانها :شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي .

وهذا التعريف يشمل جميع الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من انتاج السلع والخدمات في الخارج (قاسم 1988 ص53-54)

الشركات متعددة الجنسية:هي الشركة التي يوجد مقرها في الدولة واحدة وتمارس نشاطها وفقا لقوانين وأعراف دول أخرى على سواء ،وتعرف على أنها الشركة التي تمارس نشاطاتها الرئيسية سواء الصناعية أو الخدمية في دولتين على الأقل (السباعي سنة 2017ص22)

الشركات المتعددة الجنسيات :هذه الأنواع من الشركات تمتاز عادة بضخامة أحجامها ،وتقوم بتطوير وتوسيع نشاطاتها في العديد من الدول ،من خلال بحثها المستثمر عن تحقيق الإنتاج بأقل تكلفة تمكنه ، وفي سبيل ذلك تقوم بتحويل جزء من أنشطتها الإنتاجية إلى الدول التي تتوفر علي اليد العاملة بتكلفة منخفضة وطريقة الإنتاج في هذا النوع من الشركات يقوم على أساس تقسمه على عدة مراحل ،ويمكن تحقيق كل مرحلة في دولة مختلفة من خلال تبادل هذه الشركات منتجاتها النهائية والوسيطة بين مختلف فروعها المنتشرة عبر مختلف أقطار العالم فإنها تساهم بذلك في زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية ،بحيث تستحوذ اليوم

هذه الشركات على حوالي ثلثي التبادل التجاري الدولي جزء منها على شكل صادرات والجزء الأخر على شكل مبادلات بين الشركة الام ومؤسساتها الفرعية (المشهداني 2017 ص99-100)

ولا يوجد تعريف موحد لمفهوم هذه الشركات لتعدد الجوانب والأبعاد المتعلقة بها التنظيمية والقانونية والاقتصادية والسياسية وغيرها اذ يركز البعض في تعريف للشركة متعددة الجنسية على ملكية الشركة ، ويركز البعض الأخر على حجم وضخامة الشركات بالإضافة إلى طبيعة الملكية والتحكيم في قراراتها .

وعموما فالشركات متعددة الجنسيات هي كل مؤسسة لها مركز رئيسي في البلد ويمارس نشاطه في بلد او بلدان أخرى بواسطة فروع وتنخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية او مبيعات او تشغيل الفروع ،وهي ليست مجرد استثمار لرؤوس الأموال مهما كان حجمها وانما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو اثار شاملة (عوض الله 1998 ص317-318)

وبتعدد التعاريف واختلافها كان لازاما علينا إتباع المعيارية في تصنيف تلك التعريفات وتبويبها على أساس المعيار الذي توصف به فتتم تصنيفها الى ثلاث معايير رئيسية هي :معيار الحجم ،معيار مركز الادارة والتنظيم ،معيار الاستراتيجية الشركة(الاتربي 1977ص26)

اولا- معيار حجم الشركة :

يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات وفقا لهذا المعيار من حيث بلوغ حجم نشاطها حدا معينا غير أن الاقتصاديين لم يتفقو على الحد الادنى على نشاطها وهناك من اعتبرها متعددة الجنسيات اذا مارست نشاطها الرئيسي في دولتين على الأقل سواء الصناعية أو الخدمية (محمد صبحي ص.26.)

أرجعت الأمم المتحدة تعريف الشركات إلى حجم المبيعات إذا زاد رقم مبيعاتها على ألف مليون دولار سنويا(عبد الغفار 2000 ص 26)

ثانيا- معيار مركز الادارة والتنظيم:

يركز هذا المعيار على الجانب الداخلي للشركات من حيث ادارتها وتنظيمها وليس على الجانب الخارجي.

عرفها دافيد أدمان : هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في احدى الدول وتنتقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها (مطري وآخرون 2008 ص 179) .

ثالثا -معيار طبيعة النشاط :

حيث نركز في هذا المعيار على نوع النشاط والعمل الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات فهناك من تعمل في مجال الصناعي والإنتاجي والتسويقي والخدماتي...الخ

*وعرفها H.LEE REMMERS: كل مؤسسة تمارس نشاطاتها الرئيسية المتعلقة بالانتاج أو بتقديم الخدمات في بلدين على الأقل . (MICHEAL, 1973 P .08.)

* وعرفها ليفنجستون (LIVINGSTONE): تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة تمارس نشاطها بالاختبار في دولة أجنبية أو أكثر (زوينة 2010. ص.06.)

رابعا- حسب المعيار المختلط:

يقوم هذا المعيار على جمع بين المعايير السابقة من حيث الخصائص التي تتميز بها.

يعرفها الاستاذ شريف غانم : مجموعة شركات مستقلة قانونا عن بعضها تسمى الشركات الوليدة ولكنها مرتبطة ببعضها بروابط اقتصادية وتخضع في ذلك لسيطرة وهمية من شركة أخرى تسمى الشركة الأم وتمارس هذه الشركة نشاطها في مناطق جغرافية متعددة وتسعى جميعا إلى تحقيق استراتيجية واحدة تضعها الشركة الأم(غانم ص. 9-10.)

من خلال الاستقراء لبعض الدراسات الفقهية في هذا المجال يمكن القول أن هذه الشركات المتعددة الجنسيات لا توجد إلا بتوافر العناصر الأساسية الآتية:

أ- وجود وحدات قانونية مستقلة تتمتع كل منها بشخصية قانونية منفصلة وذمة مالية خاصة بها وهذه الوحدات هي الشركات الداخلة في المجموعة.

ب- خضوع كل هذه الوحدات القانونية المستقلة لسيطرة اقتصادية يمارسها نفس الشخص او الاشخاص القانونية

ج- ضرورة تحقيق هذه السيطرة بواسطة أدوات وأساليب فنية مستمدة من قانون الشركات وبالذات عن طريق المشاركة في رأس المال كل وحدة من هذه الوحدات (عبد السلام 2014. ص. 62.)

وأمام تعدد التعاريف المقدمة بشأن الشركات متعددة الجنسيات فإننا يمكن ان نعرفها كما يلي :

بأنها شركات تتألف من فروع تعمل في بلدين او أكثر وفق نظام معين لاتخاذ القرار في المركز او عدة مراكز بحيث يسمح مثل هذا النظام بوضع سياسات منسقة واستراتيجيات مشتركة وترتبط هذه الفروع داخل هذا النظام بروابط الملكية او غيرها بحيث يتسنى لفرع واحد او اكثر التأثير بشكل عام على الأنشطة الفروع الأخرى من خلال تبادل المعلومات والموارد والمسؤوليات مع الفروع الأخرى (الريفي 2009ص23)

تعريف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

كيان اقتصادي يزاول التجارة والانتاج عبر عدة قارات وله دولتين او اكثر شركات وليدة او فروع تتحكم فيها الشركة الام بصفة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا(مرجع سابق ص15)

الجدول رقم (1)المصطلحات التي اطلقت على الشركات متعددة الجنسيات ومراحل النشاط المرافق

المصطلح	مراحل النشاط
الشركات الاجنبية Foreigncompanies	هو المصطلح الاكثر شمولية فهو يحوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج البلد الام بطريقة مباشرة او غير مباشرة ومهما كانت طبيعة النشاط :انتاجي او تجاري
الشركات متعددة الجنسيات Multinational companies	يكفي انتقال النشاط الي بلدين اجنبين او اكثر
الشركات العابرة الوطنية Transnational companies	التي تنتقل من بلد قومي الى اخر الا انه تم رفضه من طرف الامم المتحدة من اجل تفادي الآثار النفسية التي يمكن ان يتركها في شعوب العالم الثالث
الشركات متعددة الجنسيات الشمولية Inclusive Multinational corporations	يجب ان تشمل نشاط هذه الشركات بالإضافة الى انتقال نشاطها إلى بلدان أجنبية ان يشمل أيضا منتجات اخرى من غير المنتج الأصل ومن غير القطاع الأصل أيضا
الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات Intercontinental Multinational Corporations	هي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الاجنبية من قارات مختلفة وهي مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات
الشركات العالمية متعددة الجنسيات International Multinational Companies	هي شركات لها فروع انتاجية او تسويقية في العديد من الدول الاجنبية وفي كل قارات العالم الخمس
الشركات متعددة الجنسيات الكوكبية Planetary Multinational Corporations	هي شركات لها فروع إنتاجية او تسويقية في العديد من الدول الاجنبية وفي كل قارات العالم الخمس من هذا الكوكب أي ان نشاطها خاصة التسويقي إلى كل منطقة من كوكب الأرض دون استثناء.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على العديد من المراجع

اما فيما يخص التسمية التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة فسوف نستعمل مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات نظرا لشيوع استعماله في معظم دول العالم سواء كانت متقدمة او نامية.

الفرع الثاني :مميزات شركات متعددة الجنسيات

تتمتع هذه الشركات متعددة الجنسيات بميزتين هما:

اولا–ميزة الوحدة :

التي تتمثل في وحدة اتخاذ القرار ووحدة التصرف والإستراتيجية والموارد الإنسانية والمادية والفنية ،فكلا من الشركة الأم وفروعها ومنشأتها التابعة لها تكون مجموعا واحدا متكاملا ولذلك يمكن النظر للشركة المتعددة الجنسية على أنها نظام من العلاقات المركبة بين جميع عناصرها ومكوناتها فهي عبارة عن مجموعة تدريجية وتسلسلية حيث العلاقة بين فروعها ووحداتها علاقة رأسية وعمودية ،كما انها علاقة تبعية .

ثانيا–ميزة التعدد :

فهذه الشركات مكونة من عدة شركات تتمتع بالخاصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقا لقوانين وطنية متعددة ،وتتمتع بجنسيات متعددة الامر الذي يثير اشكاليات قانونية يمكن حلها من خلال :

*تطبيق قانون الام

*تطبيق كل شركة فرعية قانون الدولة الموجودة على اقليمها.

ان الشركات المتعددة الجنسيات هي من خلق القانون الوطني والدولي ،والخاصية المميزة لها الاحتفاظ بالوحدة في اطار تعدي مرن لا يمكن الابقاء عليه إلابواسطة التعاون الدولي المتبادل بين كل من القانونين الوطني والدولي(عبد العزيز واخرون 2010 ص 15)

المطلب الثاني :دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها

هناك نظريات كثيرة قدمت من اجل تفسير ظاهرة تدويل الشركات وتوسعها رغم اختلافها وتنوعها الا ان معظمها يؤكد على الدوافع والاسباب المتعلقة بسلوك وتصرف الشركات ازاء الظروف الجديدة للمنافسة كأصول رئيسية في انبعاث الشركات على المستوى العالمي وهناك عدة دوافع و أسباب أدت الى نشوء توسع الشركات المتعددة الجنسيات منها:

الفرع الاول :دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات

اولا –ارتفاع نفقات النقل ووجود الحواجز الجمركية

ان وجود الحواجز لجمركية ادى الي ارتفاع الاسعار الامر الذي ينعكس سلبا على صعيد المنافسة وبالتالي فان الشركات المتعددة الجنسيات تهدف الى انشاء وحدات انتاجية بالقرب من الاسواق او حيث توجد الاسواق كبديل لعملية التصدير التي لم تعد ذا جدوى اقتصادية (جعدي واخرون، 2014ص16)

والبعض يرجع هذا الانتشار والنمو الى السياسات الضريبية اختلاف الاوضاع النقدية من حيث مصلحة الشركات في الاستثمار الدولي التي تعاني باستمرار من انخفاض عملاتها بسبب التضخم وحيث يكون سعر الفائض على النفوذ منخفضا كما تكون من مصلحتها الاستثمار في الدول التي تكون فيه سعر الضريبة على الاعمال وعلى الارباح التجارية والصناعية منخفضا(مرجع سابقص17)

ثانيا–هيكلة احتكار قلة السوق

ان هيكلة احتكار القلة للسوق هو شكل حديث لسلوك الشركات في السوق فهذه الأسواق تقسم مابين القلة من الشركات المنتجة وتجعل المنافسة الاحتكارية من الصعب علي أي شركة أن تنمو بسرعة وبالتالي فالشركات تسعى لتعزيز فرصها للنمو عن طريق البحث عن أسواق خارجية للإنتاج فيها

ولقد ظهرت عدة نظريات من اجل محاولة تقليل المخاطر الاقتصادية وفق النظريات الاقتصادية والعالمية منها نظرية للعاملين الاقتصاديين الأمريكيين سويزي وبارت التي تفيد ان هناك زيادة مضطربة للفائض يصعب استيعابه داخليا لأسباب مختلفة يأتي في مقدمتها مايعرف بتوازن نظام احتكار القلة ،وعدم الرغبة في الدخول في تنافس يستند الى السبق في ميدان التكنولوجيا لأسباب ذاتها ، مما يجعلها مضطرة لاستغلال فائضها الاقتصادي المتراكم لديها غير ان الاستثمار الخارجي المباشر زم عانها تستطيع الاستثمار في الداخل إلا أن معدل الربح سيكون اقل من ظل ارتفاع اجور نفقات الانتاج مقارنة بالبلدان الاخرى وخاصة الدول الأطراف (عبد السلام2014 ص63)

ويكون في هذه المنافسة صراع بين الشركات العملاقة القليلة العدد للسيطرة على السوق وتستعمل أدوات مختلفة منها الابتكار الذي يحصل عن البحث والتطوير وكذلك الانتشار وعلى الشركات التي تحتل الوضعية السابقة في السوق العالمية حاليا كثيرة ومتنوعة وذلك بتنوع مجلات النشاط والقطاعات .

ومن مزايا احتكار القلة التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات كما يرى الاقتصاديون هي ممارسات شطر الربح الذي يتم الحصول عليه من المنشأة المتكاملة عموديا ، حيث يكمن أساس هذا الربح في مبدأ الأسعار التحويلية وتنتج أسعار التحويل بين الشركات متعددة الجنسيات للحصول على ربح إضافي وذلك عن طريق تقليل المبلغ الإجمالي من الضرائب التي تدفعها الشركات في البلدان المختلفة ، وتتلخص تقنية الأسعار التحويلية في توزيع الفروع تقنية الأسعار التحويلية ، في توزيع الفروع بين البلدان بحيث توطن النشأة التي تبلغ الضريبة على منتجاتها وارباحها ادنى قدر ممكن في البلدان ذات المستوى المرتفع من الجباية الضريبية في حين توطن الشركات التي تحصل على اقصى مستوى من الارباح في البلدان ذات المستوى الضريبي المنخفض

أما بخصوص الفروع الاستخراجية فإن الشركات المتعددة الجنسيات كما يردد في إحدى وثائق الأمم المتحدة تميل نحو إعلان اقل الأرباح على عملياتها ونتائج أنشطتها التي تكون لذى منافسيها قدر اكبر على ممارستها لو الوصل إليها (عبد السلام مرجع السابق ص62)

ثالثا–اختلاف تكاليف الانتاج

تعددت أسباب لجوء الشركات للاستثمار في الخارج ففي دراسة للجنة الكونغرس الأمريكي ثم رصد عوامل كثيرة منها حماية أسواق التصدير الواقع نحو التنويع الإنتاجي ونشوء شركات مختلفة أي تنتج في أكثر من فرع واحد للصناعة وفي أكثر من قطاع اقتصادي اثر حوافز الحكومية وأهمية الاحتكار التكنولوجي والاستفادة من فوارق تكلفة العمل وتضيف دراسة لوزارة التجارة الأمريكية عدة عوامل أخرى مثل إمكانية تخفيض نفقة الإنتاج والحاجة لتجنب الإجراءات القومية لبلد الام وكذلك الحاجة لتخطي الحواجز الجمركية من اجل حماية أسواق التصدير (سعيد 1986ص30)

الفرع الثاني :أهداف الشركات متعددة الجنسيات

للشركات متعددة الجنسيات أهداف عديدة تسعى إلى تحقيقها بجميع ما لديها من وسائل وبشتى الطرق ولو كان ذلك على حساب السيادة الوطنية للدول المضيفة

أولا.هدفالربح :

أ- فالرأسمالي بطبعه الميال إلى المادة لا يحبس نفسه في حدود الأساليب القديمة لتحقيق هذا التفوق وتأسيسا على ذلك تدخل الشركات متعددة الجنسيات السوق حين ترى أن النشاط الصناعي سيعود عليها بإرباح تفوق المعدل السائد وسرعان ماتخرج عندما تشعر أن أرباحها ستنخفض إلى دون المستوى السائد في الأسواق وبهذه العملية اي الدخول والخروج السريع إلى ومن السوق تعمل الشركات متعددة الجنسيات على موازنة عوائدها وتضمن لنفسها استثمار أموالها في الأماكن التي توفر لها اعلي الأرباح (ميساوي 2003 ص 63)

والواقع يشير الى انه بمقدور شركات الأعمال العالمية ان تختار البلدان التي ترى فيها ان أسواق العمل والضرائب والقوانين الموجهة اكثر ملائمة فتنقل رؤوس الأموال والإنتاج بحرية عبر الأسواق العمل والضرائب والقوانين الموجهة اكثر ملائمة ،فتنقل رؤوس الأموال والإنتاج بحرية عبر الاسواق المختلفة في العالم بسبب اختلاف الأجور والمهارات والبنى الأساسية والمخاطر السياسية في العالم ومن خلال هذه الظروف غير المتماثلة تحاول الشركات متعددة الجنسيات تحقيق الارباح عن طريق قيامها بالاستثمارات واقامة المصانع في الاماكن المتعددة من العالم ،فرأس المال ذو القابلية العاليةعلى التنقل يتفادى دخول البلدان والاقاليم والتي تفتقر الى البنية الاساسية او قوة عمل ماهرة متعلمة او الاستقرار السياسي .

ثانيا-هدف النمو والاستمرارية :

ان الشركات متعددة الجنسيات لا تهدف فقط الى تحقيق الأرباح بل تسعى كذلك الى مواصلة نموها واستمرارها وذلك من اجل البقاء والبروز اكثر على المستوى الدولي فمثلا الشركات الامريكية كثفت من جهودها خلا الخمسينات والستينات من القرن الماضي من اجل إنشاء فروع لها بأوروبا عكس بلدان أمريكا اللاتينية ومختلف الدول النامية ، رغم ان هذه الشركات تحقق أرباحا كبيرة في الدول النامية ،أين يكثر الطلب على السلع الاستهلاكية وتتوفر اليد العاملة الرخيصة عكس اوروبا ومنه نستنتج أن النمو والاستمرارية هما عنصران مهمان بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات مثل الربح ،بحيث إن حضور هذه الشركات في اوروبا وكندا يخضعها الى منافسة كبيرة مع الشركات الاوروبية والكندية الكبيرة وهذا ما يجبرها على تطوير اساليب انتاجها وتسييرها قصد الظفر بمكانة في تلك الاسواق وبالتالي التطور والنمو ومنه الاستمرارية في الحياة (Michelghertman..1993p12)

المطلب الثالث :نشأة الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها

سنتطرق من خلال هذا المطلب نشأة الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها

الفرع الأول : النشأة الشركات متعددة الجنسيات

نشأة الشركات المتعددة الجنسيات جاء نتيجة تطور آلة الإنتاج والتصنيع وازدياد حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى الاحتياج إلى سوق لتصريف تلك المنتجات، وعليه ظهر انتشار المنشآت الاقتصادية التي يمتد نشاطها إلى عدد من الدول،والتي تسيطر على قطاعات من الانتاج والخدمات (المعمري 2011 ص33)

تعود ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات الى ظهور الشركات الاستعمارية ،حيث كانت المبادرة الاولى من هولندا التي أنشأت شركة الهند الغربية ، وبريطانيا التي أنشأت شركة الهند الشرقية في عام 1660م (زكي 1989ص67)

كما تطورت هذه لظاهرة في فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى حيث توسعت عدة شركات خارج بلادها الام مثل شركة سنجر الامريكية للخياطة singerوالتي اقامت اول مصنع لها في بريطانيا في عام 1867(سمير 1976ص17)

كما تحولت الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الفترة الى شكل تجمع الكارتل والترست منذ سنة1880 لتصبح الدعامة الاساسية لاقتصاديات البلدان الرأسمالية (ابو قحف 1989ص24)

وشركة "ليفر" بدأت في انشاء فروع لها في الخارج سنة 1890 ، حيث فسر ذلك مؤسسها وليام ليفر قائلا: ".... لما كانت الرسوم الجمركية والعوائق المختلفة تعيق البيع في بلد ما ،يجب الانتاج فيه مباشر" عملا بما قاله ليفر (LIVER) فإن الصناعيين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بسبب تكاليف النقل والرسوم الجمركية المرتفعة،وجدوا صعوبات في التصدير فقرروا الاستثمار في الخارج فمثلا شركة باير (BAYER) الألمانية استمرت في روسيا، وأيرليكيد (AIR LIQUIDE)في بداية القرن العشرين أنشأت فروع لها في أمريكا اللاتينية .

ثم ما لبثت كثير من الشركات الأمريكية والأوروبية أن سارت على هذا النهج، ففي عام 1901 كانت شركة "وستنفها ويس" تمتلك أضخم منشأة صناعية في انكلترا وكانت كما اتسعت أعمال ونشاط .

وفي عام 1914كان مفهوم هذه الشركات قد تأطر بشكل راسخ ، وقدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات ب14مليار دولار فكانت الشركات البريطانية انذاك المصدر الأكبر للاستثمارات مثل شركة فورد عام 1914تنتج 25بالمائة من السيارات الانكليزية وشركة ليفر لصناعة ا لصابون وشركة البرق والهاتف الدولية وشركة كوداك الآلات التصوير ولقد تمت هذه الشركات وتطورت حتى صارت قوة اقتصادية كبرى في الاقتصاد العالمي مما يدفعنا الى بحث نموها وتطورها تليها الشركات الامريكية والالمانية(حسان 2004ص3)

إما في فترة مابين الحربين العالمتين سيطرت الشركات على كل الموارد الاولية الكامنة في اراضي المستعمرات ومنها المطاط الطبيعي والنفط والنحاس .

وكان الشكل المميز للشركات الدولية هو الكارتل وكان اول كارتل للصلب عام 1926واول كارتل للنفط في عام 1928(كريم 1981ص ص18-20)

وفي فترة ما بعد الحرب العلمية الثانية تحديدا السبعينات فقد عرفت الشركات متعددة الجنسيات تطورا كبيرا الأمر الذي سمح لها بمضاعفة قواتها لاستغلال أوسع للدول النامية وأصبحت تحتل المراكز الأساسية لدفع وتنسيق وتنظيم الإنتاج والتبادلات على مستوى العالم أين تحتل الشركات الأمريكية المراكز الأولى من حيث رقم الاعمل الأمر الذي جعل منها سيدة الموقف في تنظيم العلاقات السياسية الاقتصادية والتجارية الدولية وعلى سبيل المثال تعتبر شركة جنرال موتورز الشركة الأولى في العالم لصناعة السيارات وقد قاربت أعمالها سنة 1996 الناتج الوطني الإجمالي لدولة أوروبية مثل النمسا بأكملها (خيريا2000ص41)

كما تنامى نشاط الشركات متعددة الجنسيات في هذه الفترة في مجال التمويل بظهور البنوك المتعددة الجنسيات ، إلا انه لوحظ تدهور في توسع الشركات الأمريكية والأوروبية في البلدان النامية نتيجة لانتشار ظاهرة التأميم ، اين عرفت تلك البلدان حركت التحرر الوطني وحصول اغلبها على الاستقلال .

لكنه في عهد الثمانينات تغيرت مواقف البلدان النامية تجاه الاستثمار الاجنبي خاصة بعد انفجار ازمة المديونية ،وهذا ما دفعها الى التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات أملا في الحصول على الخبرة والتكنولوجيا ، الامر الذي أدى الى تعاظم ظاهرة التدويل في تلك الفترة (الجوزي وأخرون 2015ص ص85-86)

ومنذ التسعينات إلى غاية العشرية الأولى للألفية الجديدة اتسع مجال نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت وكأنها تعمل في قرية صغيرة وذلك في إطار العولمة التي كانت مدفوعة بازدياد وتنوع المبادلات العابرة للحدود من سلع وخدمات رؤوس الأموال ،إلى جانب التطور التكنولوجي المتسارع ،كما برزت عدة شركات عملاقة تابعة للبلدان النامية كالصين ،الهند ،البرازيل والتي ضمنت اكبر الشركات العالمية (مرجع سابق ص86)

الفرع الثاني :مراحل تطور الشركات متعددة الجنسيات

يرجع تاريخ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات بالتحديد إلى نهاية القرن التاسع عشر، فمن ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الأمريكيةوالأوروبية تقيم وحدات إنتاجية خارج مواطنها الأصلية، ولكي نتمكن من معرفة تاريخ الشركات المتعددة الجنسيات لابد من التطرق إلى المراحل التي مرت بها كما يلي :

اولا- المرحلة الاولى ما بين 1840- 1914(مرحلة التكوين) :

وتميزت هذه المرحلة بانتشار الشركات المتعددة الجنسيات في المستعمرات التابعة لدولها الاصلية ، و الاستثمار فيها بأقصى جهد بغية استغلال الموارد المتاحة ، المادية البشرية، ومثال ذلك الشركات البترولية، ثم ظهرت شركات في مختلف الميادين كالشركات المتخصصة في المانوفاكتورية والتي ظهرت سنة 1860، و نذكر على سبيل المثال، المصنع الذي انشاه المخترع السويدي ALFRED NOBEL سنة 1866 في المانيا والخاص بالديناميت(شريفة جعدي واخرون، 2014،ص14)

وتعد شركة سنجر الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة تعد أول الشركة التي أطلق عليها وصف الشركة متعدية الجنسية، حيث قامت عام 1867م مصنعا لها في النمسا وكندا، كونها قامت بتصنيع نفس السلعة تحت اسم تجاري واحد وعلامة تجارية واحدة في مختلف دول العالم.(ابراهيم الاخرس 2012، ص31)

ثانيا–المرحلة ما بين 1914– 1945(مرحلة السبات) :

عرفت هذه المرحلة ركودا اقتصاديا ويرجع هذا الى التخوف من الحرب، بحيث عملت كل الدول الكبرى على عدم السماح لشركاتها بالتنقل الى الخارج، بحيث بلغت الوطنية ذروتها وقامت الحكومات بتبني اجراءات تمييزية مع الاجانب، مثلا المانيا كانت تفرض على الشركات بان تكون المانية 100%، كما عرفت الولايات المتحدة الامريكية نفس الاجراءات.

كما شكلت النقود عائقا اخر في مجال الاستثمارات الاجنبية بعد الحرب، و ذلك بسبب المخاطر التي ظهرت وتجلى ذلك في انتشار التضخم بشكل كبير وتبعه بعد ذلك انكماش اقتصادي في سنة 1929،وهذا ادى الى انهيار اقتصادي عالمي اثر بشكل كبير على المبادلات الدولية.(شريفة جعدي واخرون2014ص14)

ثالثا– المرحلة ما بين 1945 – 1970 مرحلة الازدهار :

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نمت وتطورت الشركات عابرة القومية وصار لديها إمكانيات وقدرات بفضل ما باتت تملكها من تراكم رأسمالي ومزايا احتكارية آدت إلى إعادة استغلال عوائد عملياتها الإنتاجية والصناعية والتجارية والخدمية عن طريق نقل عملياتها الى مناطق البكر لتوفير المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة لتقليل تكلفة الإنتاج وزيادة الارباح(شريفة جعدي مرجع السابق ص14)

رابعا–المرحلة ما بعد 1970 مرحلة الازدهار :

وفي هذه المرحلة نسجل ظهور كلا من الشركات الاوروبية واليابانية بشكل كبير وذلك نتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها حكوماتها، والدعم المقدم لشركاتها المتعددة الجنسيات حتى تستطيع مواجهة الشركات الأمريكية التي تسيطر قبل هذه المرحلة بشكل كبير على الاستثمارات المباشرة في الخارج كما ينبغي الاشارة الى ظهور بعض الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية مثل : البرازيل، الصين، الهند، الأرجنتين، جمهورية كوريا، تايوان، هونغ كنغ، ماليزيا. (ابراهيم الاخرس 2012ص128)

بداية الثمانيات دخل العالم مرحلة جديدة عرفت باسم العولمة، والتي امتازت بتعميق تدويل النشاط الاقتصادي، وتوحيد و تجانس الاقتصاد العالمي فازدادت التبعية الاقتصادية للبلدان التي ظهرت، وازدادت التبادلات عبر الحدود للسلع، الخدمات، رؤوس الأموال.

وقد كانت لهذه الظاهرة انعكاسات كبيرة على الشركات بما فيها المتعددة الجنسيات وهذا من خلال :

أ-عولمة الطلب :

حيث تطورت الحاجات والسلوكيات المختلفة للمستهلكين نحو نموذج موحد، وهذه الظاهرة تتعدى منتجات الاستهلاك الواسع، فنجد الشركات تطلب نفس المواد الأولية، نفس المعدات .....الخ .

ب -عولمة العرض :

التي تدفع الشركات الى تبني استراتيجيات دولية متجانسة مثل : تنظيم توزيع دولي داخلي للعمل بتمركز البحث والتصميم للبلدان المتقدمة، الانتاج حيث اليد العاملة المنخفضة التكلفة، التوجه نحو عرض نفس المنتجات بنفس الطريقة في العالم باسره ، كما لو ان العالم يشكل سوق واحدة .

ج-عولمة المنافسة :

وهي نتيجة منطقية للعنصرين السابقين، و ذلك نظرا لتلاقي الشركات في نفس الأسواق وبنفس المنتجات العالمية، الشيء الذي يحتم على الشركة التي تريد الحصول على ميزة تنافسية أن تكون قادرة على التفاعل والتأقلم مع حركات منافسيها على الساحة العالمية بأكملها (ابراهيم الاخرس 2012ص129)

المبحث الثاني: أساليب تكوين شركات متعددة الجنسيات وأنماطها

يشهد العالم اليوم ظاهرة تمركز القوى الاقتصادية بصورة لم نلمسها من قبل وتعود أسباب هذه الظاهرة لظروف الحياة الاقتصادية الحديثة والمشاكل والصعوبات التي تقف في طريق المشروعات الصغيرة التي تعوق تقدمها وأضحى السبيل الوحيد لتخطيها هو تألفها وتجمعها خشية ان تبتلعها المشروعات الضخمة التي تسيطر على قطاعات عريضة من الأنشطة الحساسة

المطلب الأول :الاندماج الدولي للشركات متعددة لجنسيات

اندماج الشركات مصطلح قانوني له معنى متميز يدل علي قيام شركة بضم شركة او عدة شركات أخرى إليها اومزج شريكتين او أكثر وتكوين شركة جديدة .

الفرع الاول :تعريف الاندماج الدولي للشركات

الاندماج هو فناء شركة او أكثر في شركة اخرى وقيام شركة جديدة تنتقل عليها ذمم الشركات التي فنيت وهو يتم بطريقتين:

اولا- بطريقة الابتلاع او الضم :

بمعنى أن إحدى الشركات تظل قائمة وتبتلع الشركات الأخرى،او هي فناء شركة او اكثر في شركة قائمة فعلا اي شفناء شركة وطنية في شركة وطنية وليدة او تابعة لشركة ام اجنبية فتكون الشركة الوليدة هي الدامجة والشركة الوطنية هي المندمجة فيتم نقل اموال وموجودات واصول وديون الشركة المندمجة الي الشركة الدامجة (الفخري 2002ص110).

ثانيا- بطريقة المزج:

حيث تفنى الشركات وتنشأ شركة جديدة تنتقل اليها ذمم الشركات الثانية ،والاندماج المقصود ي الحياة الشركات متعددة الجنسيات هو الاندماج الدولي الي ذلك الدي يتم بين شركتين مختلفتي الجنسية ويمكن ان يقع الاندماج الداخلي في مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في بلد ما وتتمتع بجنسية وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس البلد ، والواقع ان الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة ولأحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هده الدول(عيسى بدون ذكرسنة النشر ص89/88) .

فالاندماج بالمعنى السليم يحقق انتقال ذمة الشركة المندمجة الى الشركة الدامجة دون حاجة الى تصفية الشركة المندمجة مقدما وسداد ماعليها من ديون وهذا مايقررة العديد من التشريعات المعاصرة مثل المانيا ،النمسا فنزويلا ولقد تمت بالفعل في غضون هذه الحقبة عدة عمليات اندماج هامة بين شركت او مجموعة شركات تابعة لدول أوروبية مختلفة .

الفرع الثاني :الصعوبات للاندماج الدولي

يواجه الاندماج العديد من الصعوبات التي تفوق إتمامه منها عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الاندماج وصعوبة تحديد المسائل التي تخضع لقانون دولة الشركة المندمجة فالاندماج الدولي لأيتم إلا إذا كان مبدأ الاندماج مقبولا في كلا القوانين .

كذلك بالرغم من ان العملية الاندماج الدولي بالرغم من طابعها الدولي فإنما تفرغ في نهاية الأمر في شكل شركة وطنية تخضع لقانون وطني معين لذلك ومن أجل تخطي هذا العائق فقد وضعت مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة مشروعا بتكوين شركة ذات طابع دولي هي الشركة الأوربية تكون الشركة الأوربية متعددة الجنسيات .

المطلب الثاني :تكوين شركات على المستوى العالمي

تعتبر الشركات الوليدة الركيزة الأساسية في البنيان القانوني للشركات متعددة الجنسيات وهي تظهر للوجود من خلا ل مجموعة من الأساليب القانونية الرئيسية .

الفرع الأول :تأسيس شركة وليدة جديدة

يعد إنشاء شركات وليدة هو الأسلوب العادي الذي تتبعه الشركات المتعددة الجنسيات في مد نشاطها في أرجاء مختلفة من العالم ،بل انه يعد الأسلوب الوحيد الذي تسلكه الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار في الدول النامية (ميرونوف 1973ص35)

ومادامت هذه الشركة ستؤسس على إقليم دولة أجنبية فان عملية توطنها وتأسيسها تخضع للنظام القانوني لهذه الدولة ،مايعني أن الشركة الوليدة في الأصل هي شركة وطنية

اولا- شروط تأسيس شركة وليدة جديدة

لكن الشركة الأم لايمكنها أن تتخذ قرار تأسيس شركة وليدة في دولة معينة الابتوافر شرطين هما:

أ-الشرط الأول :أن يكون للشركة الأم وفقا لأحكام قانونها الوطني أي قانون الدولة الأم الحق في تملك شركة أخرى .

ب-الشرط الثاني :ان تسمح تشريعات الدول المضيفة للشركة الأم بتملك آسهم الشركات الوليدة وتسمح بالسيطرة عليها .

ثانيا -شكل الشركة الوليدة الجديدة

وان الشركة الوليدة الجديدة تتخذ في الدول المضيفة أحد الشكلين التالين :

أ-الشكل الاول :ان تكون شركة وطنية عادية في حال ما إذا كان الشركاء وطنيين والأجانب من القطع الخاص ،فيقومون بإتباع المراحل الإجرائية التي يحددها قانون الاستثمار الأجنبي وقانون الشركات الدول المضيفة(بوبرطخ 2010-2011 ص47)

ب-الشكل الثاني: ان تكون شرة وطنية ذات نظام خاص وذلك في حالة التي تكون فيها الدولة او احدى الهيئات القطاع العام هي الطرف الوطني في الشركة ،والغالب ان يصدر هذا النظام الخاص نتيجة اتفاق مسبق بين الطرف الاجنبي والحكومية الوطنية والتزاما به تصدر الحكومة تشريعا خاص يؤسس الشركة ويرسم نظامها القانوني وهي تخضع فيما لم يرد به نص في التشريع الخاص لاحكام قانون الشركات وقانون الاستثمار في الدول المضيفة (مرجع سابق ص47)

الفرع الثاني :صيغ التنظيمية والعقدية لإنشاء شركات على مستوى العالمي

حيث هناك شركات متعددة الجنسيات مايقبل بمشاركة رأسمال الوطني في شركاتها والوليدة بشرط سيطرتها على ادارة ورقابة الشركات الوليدة اي تبعية الأخيرة للشركة الأم وتأخذ الصيغة التنظيمية والصيغة العقدية

أولا-الصيغة التنظيمية :

وتنشأ هذه الصيغة على أساس طبيعة الترابط بين الشركة الوليدة والشركة الأم وهذا الترابط يأخذ شكل العلاقات التنظيمية هي التي تخلق علاقة التبعية بين الشركة الأم وشركاتها الوليدة (بوبرطخ 2010-2011 ص60)

ثانيا –الصيغة العقدية :

يكون مصدر التبعية في هذه الحالة العقد المبرمة بين الشركة الأم وشركاتها الوليدة والذي على أساسه تكون الثانية تابعة للأولى ،وان الاتفاقات التي تنشئ هذه التبعية كثيرة ومتعددة نذكر منها :الاتفاق على نقل التكنولوجيا الاتفاق على تقديم المعرفة الفنية واتفاق الضم .

وفي الحقيقة ان الصيغة التنظيمية والعقدية غير متعارضتين ،فيمكن جمعهما في شركة وليدة واحدة لذلك قد تكون شركة وليدة وفي نفس الوقت ترتبط بالشركة الأم باتفاق يكون موضوعة تقديم المعونة الفنية او نقل التكنولوجيا ،لي إضافة الى الشركة الوليدة تتبع الشركة إلا وفقا للصيغة النظامية ،كما تمتلك هذه الأخيرة غالبية أسهمها مثلا فانها تتبعها ايضا وفق الصيغة العقدية (بويرطخ نعيمة المرجع السابق ص63)

المطلب الثالث:أنماط الشركات المتعددة الجنسيات

حاول الاقتصاديون تصنيف الشركات المتعددة الجنسيات إلى أنماط بغية فهم الطرق المنهجية التي تعتمدها هذه الكيانات في كيفية وضع استراتيجيات وإصدار القرارات وكانت تقسيماته من حيث شكلها التنظيمي على النحو التالي

الفرع الاول :انماط الشركات متعددة الجنسيات حسب" PERI.MUTER

قدمPERI.MUTER "محاولا تصنيف انماط الشركات متعددة الجنسيات إلى أربع أنماط كما يلي :

اولا–النمط المركزي وحيد الجنسية

يتميز هذا النمط بأن جميع القرارات يتم اتخاذها في المركز الرئيسي للشركة بالدولة الام وهذا لكون الشركة في هذا النمط وحيدة الجنسية أي وطنية أساسا ، ولكن تملك فروعا إنتاجية في بعض الدول الأجنبية (الخطيب 2010–ص136)

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط لا تتوفر لديه القدرة على التكيف مع متطلبات البيئة في الدول المضيفة وبمعنى آخر أن الشركة المتعددة الجنسيات تحاول بالدرجة الأولى فرض معاييرها الثقافية والاقتصادية والسلوكية المعمول بها بالدولة الأم في الدول المضيفة دون النظر الى الفروق او التباين في المتغيرات البيئة وظروفها بين الدولتين.

ثانيا–النمط المركزي

يتميز هذا النمط اذا ما قارناه بالنمط الأول على الفروع الشركة بالخارج تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف مع نقص درجة الرقابة التي تفرضها الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية كما تتميز بتعدد الجنسيات المالكة للشركة (عبد السلام 2003 ص144-145)

ثالثا–النمط الجغرافي

يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الانشطة والعمليات على المستوى العالمي ،كما تتميز بكبر الحجم وتوافر الموارد المالية والبشرية والفنية (الخطيب المرجع السابق ص137)

رابعا-متعدد الملكية

يتميز هذا النمط بتعدد واختلاف جنسيات ملاك الشركة على المستوى الدولي ،أو نمو احدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها في شركات اخرى دولية ،اي عن طريق انصهار واندماج بعض الشركات في بعض الشركات في دول المضيفة (الخطيب المرجع السابق ص138)

الفرع الثاني :انماط الشركات متعددة الجنسيات حسب "DANNG"

يمكن تصنيف الشركات متعددة الجنسيات حسب التصنيفات التي قدمها DAANGالى ثلاثة اصناف:

اولا- الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات

يعتبر هدا النوع من الشركات اكثر الانواع اهمية حيث يحقق او يسعى الى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط والتكامل الراسي والامامي (نحو السوق او المستهلك او العملاء) والتكامل الرأسي الخلفي (نحو المواد الخام او مستلزمات الانتاج والتسويق وغيرهما)

ثانيا-الشركات التجارية المتعددة الجنسيات :

هذا النوع من الشركات أكثر نجد فيه ان الشركة المعنية لحا مركز انتاجي واحد حيث تعتمد عليه اعتمادا كبيرا او كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية وفي هذا الخصوص يرى" LYFINGESTON".ان هذا النوع من الشركات لا يعتبر شركات متعددة الجنسيات في حالة عدم امتلاك الشركة فروعا لتسويق منتجاتها في الدول او الأسواق

ثالثا الشركات المتعددة الملكية :

ويظهر هذا النوع من الشركات إذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها في الشركات أخرى دولية أو اندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة (علي 2009ص19).

المبحث الثالث: استراتيجيات ونظريات شركات متعددة الجنسيات وتنظيم الرقابة القانونية وسياسة التشغيل بها

سنتطرق لاستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات والنظريات المفسرة لتواجدها والرقابة القانونية التي تتحكم في تواجدها وسياسة التشغيل داخلها حسب منظمة العمل الدولية .

المطلب الاول :استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات

نظرا لضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات وامتلاكها لإمكانيات معتبرة وكذا تعدد وحداتها وفروعها واختلاف الظروف البيئية التي تحيط بأنشطتها تضع الشركة متعددة الجنسيات استراتيجيات عامة ومخططات شاملة ،تسعى من خلالها الى تنظيم الأداء وتوجيهه بغية السماح لها بالتأقلم والتكيف مع أصعب الظروف التي تواجهها ،وهذا للوصول الى تدعيم مركزها التنافسي محليا ودوليا ومنه صياغة الاسترتيجية الدولية أضحت من الأمور الجوهرية والمصيرية بالنسبة للمنظمة لذا لابد على الشركات ان تتبع مناهج ومداخل لصياغة الإستراتيجية بشكل عملي ومنظم.

الفرع الأول :أنواع استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية

تملي التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية ضرورة تغيير إستراتيجية الشركة وذلك لان بمرور الوقت تنشأ ظروف تجعل عملية صياغة الاستراتيجية عملية مستمرة وليس حدثا يحدث مرة واحدة وينتهي وعليه يمكن تصنيف أنواع الاستراتيجيات على النحو التالي :

أولا –إستراتيجية التكامل الأفقي :

وتركز الشركة فيها على نشاط تجاري واحد او المنافسة في صناعة واحدة.

ثانيا– إستراتيجية التكامل الرأسي :

يتم من خلالها توسيع نطاق عمل الشركة لتشمل قنوات التزويد وقنوات التوزيع وعادة ما ينتج كل عضو في الهيكل منتج/خدمة مختلفة وتجمع المنتجات معا لخدمة او اشباع حاجة مشتركة ويتفرع هذا النوع من الاستراتيجية إلى نوعين هما:

أ–التكامل الرأسي الخلفي :تقوم الشركة الأم بتكوين شركات تابعة تنتج بعض المدخلات المستخدمة في إنتاج منتجاتها والهدف هو ضمان استقرار توريد المدخلات المستخدمة واتساق واستمرار جودة المنتج النهائي.

ب–التكامل الرأسي الأمامي:تقوم الشركة الأم بتكوين الشركات التابعة لتسويق منتجاتها العملاقة بنفسها.

ويمكن للشركة المتعددة الجنسيات ان تعتمد على التكامل الرأسي الخلفي والتكامل الرأسي الأمامي في نفس الوقت وهي حالة الشركات المتخصصة في الطيران اذ يتمثل الكامل الخلفي في تموين الوجبات الغذائية أما التكامل الأمامي فيتمثل في إنشاء وكالات السفر. (سنوسي 2009ص205)

ثالثا–إستراتيجية التنويع :

التحرك نحو العمل في نشاطات تجارية إضافية أخرى ليست ذات علاقة بمجال النشاط الرئيس الأصلي للشركة .

رابعا –إستراتيجية التحالفات الإستراتيجية:

تتضمن بناء شراكات بين شركتين او أكثر والتي تساهم من خلالها مهاراتها وخبراتها التخصصية في ايجاد مشروع تعاوني مشترك ناجح ويقوم لفترة زمنية محددة كما ليتضمن تبادل في الأسهم ومن بين الأمثلة في مجال الطيران نجد تحالف star alliance وتحالف One World Alliance وتحالف American Airlines –British Airways

سادسا–إستراتيجية الاندماج والاستحواذ:

يعني الاندماج اتفاق شركتين أكثر على تكوين شركة جديدة ،أما الاستحواذ فيعني شراء شركة أخرى تدار بأسلوب جديد أو تذوب في الشركة المشترية ، يتم ذلك بعرض التوسع في الإنتاج أو التسويق تكامل الأفقي وبغرض جمع أكثر من عملتين متتليتين في الإنتاج أو التسويق تكا لم رأسي كما يحقق لدمج العمليات المزايا التالية :

*توسيع نطاق التغطية الجغرافية

*قدرا هائلا من الموارد لاستثمارها في مجال البحوث التطوير

*سد الثغرات في الموارد والتقنية واكتساب مهارات تقنية اقوي(سنوسي 2009ص228)

الفرع الثاني :سيرورة ودوافع استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية

اولا –سيرورة استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات

يسمح تحديد الإستراتيجية بالإبقاء على الميزات التنافسية للشركة في محيط يتسم بالتقلب ويمكن تفسير المسعى الاستراتيجي للشركة من خلال عدة خيارات الناتجة عن لمرحلة التحليل او التشخيص والمتمثلة في خيارات التالية

*خيارات متعلقة بالنشاطات التي تمارسها هذه الشركة

*خيارات الانتقاء الاستراتيجي (التخصص ،التنوع ،التدويل)

*خيارات خاصة بالبيئة والتنظيم

*خيارات تخصيص الموارد .(المعمري، بدون ذكر سنة النشر ص: 33)

عموما يتم تحديد الإستراتيجية العامة للاستثمار بوضع خطة شاملة وبتحديد الأهداف والمصالح والخيار بين :

* لنمو الخارجي زيادة الممتلكات والنمو الداخلي نشاء فروع جديدة

*الرقابة المطلقة :فروع مملوكة بالكامل100%او بالأغلبية أكثر من 50 % او بالأقلية أقل من 50 %.

*اختيار الموقع الجغرافي المناسب(الجوزي واخرن 2015ص 85)

ثانيا:دوافع أساسية ترتكز عليها إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات

استراتيجيات بالنسبة للشركة :

هناك العديد من الدراسات التي دعمت ما أكده شارل ألبرت أدي تحدث عن ثلاث استراتيجيات وراء الاستثمار خارج البلد الأصل وهي التي تميزها وفق مايلي :

أ–استرتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة ومن ثم فان الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية هو الذي يرتكز على قاعدة إنتاج واستغلال المواد الأولية .

ب–الاسترتيجية المعتمدة لغرض اختراق التي بموجبها يندفع الاستثمار الأجنبي للإنتاج ولتسويق ضمن حدودها

ج–الاسترتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف اين نجد الاستثمار المحقق وفق ذلك يستهدف من ورائه تحقيق كفاءة عالية على جانب تحقيق الميزات بالمقارنة

ثانيا–الدوافع التي ترتكز عليها إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات:

أ–الدافع الأول :ويمكن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير وهذا مرهون عامة بالنقائض المميزة للأسواق المراد اختراقها فالمؤسسة تندفع لإنشاء فروع

الإنتاج في الخارج وذلك لاستخدام موارد غير مصدرة او لتحويل المواد الأولية واستغلال اليد العاملة الرخيصة ...الخ وبالتالي التقليل قدر الإمكان من التكاليف إلى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز البحث المتطورة والمهارات العالمية والكفاءة بغية تحسين المنتجات وتطويرها لتلبية رغبات واحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم وذلك على المستويات

ب-الدافع الثاني :فيكمن في تجنب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق ومن العوائق أيضا البيئة المعادية للاستيراد أو نظام قواعد المنشأ الى جانب العراقيل الجمركية الأخرى.

ج-الدافع الثالث :تمثل في تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية وفي هذا الصدد يجب التأكد من هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات أداة الاستخدام الأمثل والقوي للتقنية او ذات التكاليف العالية في البحث والتطوير حيث يمكن لهذه الأخيرة استغلال ذلك بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية وتسويقية في هذا الأسواق وهذا ا يقتضي بضرورة الاستثمار المباشر ف هذه الأسواق العالمية .

د-الدافع الرابع :وهو الدافع الأخيرة فيكمن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب وسياسة الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود مايسمى احتكار القلة وهذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل بحيث يدفع بهذه الشركات الى المنافسة الحادة فيما بينها مما يحتم عليهااستخدام مختلف الأساليب منها على المثال القيام بالبحث والتطوير لأجل الابتكار تكثيف الإشهار وكل هذا يدخل في نطاق محاولة الاستلاء الى اكبر حصة في الأسواق العالمية. (مرجع سابق ص-86)

الفرع الثالث:إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات ومصالح الدول المضيفة

يختلف تواجد هذه الشركات بمختلف خصائصها من بلد لأخر ،ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة الشروط والضمانات التي توفرها لها الدول المستقلة التي تبذل اليوم مجهودات جبارة لإرضاء

هذه الكيانات وحفزها على الاستثمار في أقاليمها ،غير انه في المقابل تفرض شروط على هذه الاستثمارات حماية لاقتصاداتها التي قد تنهار جراء اي ممارسة قد ترتكبها الأصلية للشركة وتعتمد الدول المضيفة على عدة عوامل لقبول هذه الشركات او رفضها ،وهو حال الشركات ايضا بحيث يتطلب تواجدها واستثمارها توفر مجموعة من العوامل تتحراها بعناية فائقة ، الامر الذي يفسر سبب اختلاف درجة تواجدها من بلد لأخر ومن أكثر هذه العوامل تأثيرا على قبول استضافة هذه الشركات نذكر:

-الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي

-اختلاف الأهداف التي تسعى كل دولة مضيفة لتحقيقها ،اون كانت تشترك في هدف تحقيق الربح

اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسيات وتخصصاتها

-مدى توفر متطلبات هذه الشركات فيما يخص الضمانات والامتيازات والحماية المكرسة لها .(غسان ، 2013، ص180)

ومن هنا يتضح جليا ان العلاقة بين هذه الشركات والدول المستقبلة هي علاقة تبادل مصالح تدفع كل طرف لمحاولة الحصول على اكبر قدر ممكن من الفائدة جراء هذه العلاقة رغم ان مصالح الدول المضيفة غالبا ما تتعارض مع مصالح الشركات المتعددة

الجنسيات من خلال سياسة نقل الأرباح بين الشركات الوليدة المختلفة عن طريق التحكم والتلاعب بالأسعار الوسيطة التي تتبادلها هذه الشركات وتلجأ الشركة لهذا الأسلوب لأسباب التالية :

التنصل من الأعباء الضريبية للمشروع متعدد الجنسيات وهو مايعني ببساطة شديدة التهرب من الضرائب التي تفرضها الدول المضيفة على نشاط الشركات الوليدة العالمة في أراضيها وبالطبع من اجل الوصول إلى هدفها الاستراتيجي النهائي وهو زيادة أرابح مشروع وتستخدم الشركات المتعددة الجنسيات وأدوات فنية متنوعة من اجل الحد مما تدفعه من ضرائب الدول المضيفة ، ولكن هذه الأساليب والأدوات تقوم كلها على أساس استغلال الاختلافات الضريبية القائمة بين الدول المضيفة.(غسان ، 2013، ص180)

المطلب الثاني :النظريات المفسرة للشركات متعددة الجنسيات

لقد تطورت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بسرعة مذهلة في العقود الاخيرة من بضعة شركات في التسعينات الى مايفوقال40000شركة متعددة الجنسيات وبفروع بلغت ال170الف فرع تهيمن بشدة على الاقتصاد العالمي (عمار 2002/2001ص168)

الفرع الأول:النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات

سنتعرض للنظريات التقليدية والتي تناولت ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر والمجسدة في النظريات التالية :

أولا –النظرية التقليدية :

تفسر هذه النظرية حركة رأس المال للاستثمار المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية والمال بصورة عامة حيث ترتكز هذه النظرية هو حركة رأس المال من بلد لأخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية ففي العادة تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الأخيرة منها في الأولى من الناحية المجردة والنظرية

* انتقادات هذه النظرية :وقد واجهت هذه النظرية يأخذ عليها تناقضها مع واقع ان الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة توجد في الدول الرأسمالية المتقدمة حيث تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال ثم عدم تفريقها بين الاستثمار المباشر وغير المباشر من جهة أخرى فالأقرب الى التصور ان تدفق الاستثمارات غير المباشرة في بيئة أجنبية

ثانيا : النظرية السويدية

جاء بها العالمان السويديان هكشر واولين ان سبب قيام التجارة الخارجية يعود الى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها حيث ان التفاوت سيؤدي الى اختلاف في اثمان عناصر الانتاج المختلفة في كل منها ، حيث ان التفاوت سيؤدي الى اختلاف في اثمان عناصر الانتاج وبالتالي في اثمان نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول (عوض الله 1998 ص56)

انتقادات هذه النظرية: وقد وجهت الى هذه النظرية عدة انتقادات كإغفالها للفروق النوعية لعناصر الانتاج وكذا استخدامها لنموذج يتكون من متغيرين فقط هما العمل وراس المال قم انها لا تحدد بصفة قاطعة اي السلع الداخلة في التجارة الدولية كثيفة العمل او كثيفة رأس المال ثم انها تشترط توافر المنافسة لكاملة .

ثالثا : نظرية راس المال

تعتمد على عامل واحد من عوامل الإنتاج وهو رأس المال النقدي وذلك من خلال تفسيرها لهيكل نشاطات المؤسسة عبر مفهوم مكافأة راس المال والتغيرات التي تطرأ عليه أثناء سيرورة عمليات الاستثمار فالنظرية تهدف الي كيفية تحقيق أكبر مردود لهذا الرأس المال النقدي.

انتقادات هذه النظرية:وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية كون الاستثمار المباشر لا يسعى بالدرجة الاولى الى تعظيم المردودية فقط ، بل لديه اهداف اخرى لا يمكن التخلي عنها وهي تبحث عن اسواق اخرى بهدف توسيع حصص المؤسسات المنافسة وكذلك تعظيم المبيعات (غارس 1997-1998ص16)

رابعا-نظرية السياسات العامة :

يرى رواد هذه النظرية ان قرار تدويل الانتاج بالنسبة للشركات العملاقة لم يكن ناتج عن الضرورات الاقتصادية بل كان نابع من سياسات اختارتها الشركات للاستفادة من الحوافز التي قدمت من طرف حكومات الدولة الام وهذا من اجل دفع شركاتها لخوض غمار الاستثمار الخارجي حيث يشدد مضمون هذه النظرية على اهمية المعاملة الضريبية لهذه الشركات (السعيد 1990 ص25)

ولقد ظهر ثلاث رواد لهذه النظرية :

اولهم يولي الاهمية على المعاملة الضريبية للعوائد المتولدة من المشروعات التابعة التي تقدمها الحكومات الام لشركائها ، وهذا عن طريق حصولها على مزايا ضريبية

والثانية تركز على اثر السياسة المحلية في البنية الاقتصادية للدولة الأم وأثر ذلك في تحفيز الشركات ودفعها للاستثمار في الخارج والموقف الثالث يروج للدور المفصلي لتلك الشركات في تنفيذ السياسة الخارجية للبلد الأم اي وظيفة السياسة للشركات في إستراتيجية الدولة حيث تستهدف هذه الحكومات عن طريق شركاتها توفير فر جديدة للعمال او افتح اسواق جديدة لتصدير او حتى نشر ثقافته وايدولوجيتها السياسية والاجتماعية في الدول المضيفة (ابو قحف2003 ص72)

فقد لاقت هذه النظرية جملة من الانتقادات لتناقضها مع الواقع والمنطق النظري السليم فعلى سبيل المثال أضرت بعض الشركات الأمريكية بمصالح دولتها لما اتخذت قرارات المضاربة على لدولار والبعض منها كان يلجأ إلى إنشاء فروع لها خراج الولايات المتحدة الأميركية بمصالح دولتها لما اتخذت قرارات إمضاء على الدولار والبعض منها كان يلجأ إلى إنشاء فروع لها خارج الولايات المتحدة الأمريكية هربا من طوق الرقابة الحكومية الذي كان مفروض عليها من اجل التملص من القوانين القومية والتي لم تكن تخدم مصالح تلك الشركات كل هذا جعل هذه النظرية متناقضة مع الواقع(السعيد 1990 ص 26).

الفرع الثاني :النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات

توجد الكثير من الآراء والنظريات التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والدراسة لذا سنقتصر في دراستنا على ابرز النظريات والأكثر شيوعا التي اتفق عليها معظم الكتب والباحثين

اولا –نظرية عدم كمال السوق والحماية

أ–تعريفها:

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالاضافة الى نقص العرض فيها كما ان الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الاجنبية في مجالات الانظمة الاقتصادية او الانتاجية المختلفة او حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة اي نشاط وظيفي اخر لمنظمات الاعمال اي ان توافر بعض القدرات او الجوانب القوة لدى الشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر احد العوامر الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الاجنبية او بمعنى اخر ان ايمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا او انتاجيا او ماليا او اداريا يمثل احد المحفزات الاساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاصة بالاستثمار او ممارسة اي انشطة انتاجية او تسويقية في الدول النامية (ابو قحف 1989ص58)

والذي افترض اصحاب النظرية بأنه النوع المفضل للشركات المتعددة الجنسيات ابتغاء تحقيق الاستغلال الامثل لمكامن القوة لديها وهذا ما اقره رواد هذه النظرية كريموند فيرنون وستيفن هيمر حيث ربطو قدرة الشركات على الاستثمار خارج اوطانها بميزتها الاحتكارية والتي سوف تسمح لها بالمنافسة في اسواق الدول المضيفة وهذا مادعمته نظريات اخرى كنظرية الميزة الاحتكارية ونظرية التدويل وعوامل الانتاج عدم كمال سوق راس المال (ابو قحف 2001ص26)

وفي هذا الصدد يرى هود وبينغ باري وكيف ران الدافع وراء اتجاه الشركات إلى الاستثمار ونقل بعض أنشطتها خارج حدود دولتها الام هروب من الاسواق التي تسودها المنافسة الى الاسواق دول مضيفة تتميز بعدم وجود المنافسة التامة حيث يكون بامكان هذه الشركات تسيد الوضع فيها عن طريق ماميميزها من الخصائص والموارد المتميزة او المطلقة بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة (ابو قحف مرجع سابق ص 82).

ب–انتقادات التي وجهت لهذه النظرية :

يرى كل من روريك وسيموندس أن فرضية إدراك الشركات لجميع الفرص المتاحة للاستثمار الاجنبي في الخارج ليست صحيحة واقعيا كما ناها لم تقدم تفسيرا منطقيا ومقبولا لفرضية تفضيل الشركات للتملك المطلق لمشاريع الاستثمار في الدول المضيفة بغرض استغلال جوانب القوة الاحتكارية حث ابرزت دراسات اخرى انه يمكن استغلال هذه الميزات عن طريق أنماط أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير عن طريق التسويق او عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق (ابو قحف مرجع سابق ص 85)

ثانيا –نظرية دورة حياة المنتج :

صاغ هذه النظرية ريمون فرنون في سنة 1966 لتفسير قيام التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القطاع الصناعي في الدول الرأسمالية

وتقدم هذه النظرية تفسيرا لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات لأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة ، ونلقي الضوء على محفزات الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات الأجنبية ومن جهة أخرى تبين لنا كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم .

أ-مرحلة النمو :

وفي هذه المرحلة تتحقق زيادة سريعة في التجديدات التكنولوجية ونظم الإنتاج وينمو الطلب في السوق على السلعة ،وفي هذه المرحلة التي تم فيها اكتشاف المنتج الجديد تتمتع الشركات صاحبة الاكتشاف بميزة احتكارية وتستغل هذه الشركات هذه الميزة عن طريق التصدير إلى الأسواق الخارجية .

ب-مرحلة النضج :

تشهد هذه مرحلة نضوج سلع دورة المنتج العددي من التطورات التي يمكن وصفها على النحو التالي :

-اختفاء كثير من المنتجات من السوق اما لعدم توافقها مع تصورات المستثمرين او لعدم تمشيها مع أذواق المستهلكين .

-استقرار الطرق والوسائل الفنية الإنتاجية عما كانت عليه في مرحلة المنتج الجديد

-زيادة تطلعات المستهلكين نحو مستويات راقية من الجودة

-قلة الطرق الفنية التجريبية مع زيادة درجة نمطية المنتج

-زيادة المرونة السعرية للطلب نظرا لوجود منتجات شبيهة قادرة على المنافسة ورخيصة نسبيا مما يشجع المستهلكين على الإقبال عليها في حالة ارتفاع سعر المنتج الناضج

-التخفيف من الاستخدامات المكثفة لطاقات البحوث والمعامل والأيدي العاملة الماهرة ،مع زيادة استخدام العمل غير الماهر ورأس المال المادي ،حيث تلعب دورا متزايدا كمحددات هامة لاختلاف المزايا النسبية بين الدول(حاتم 2000ص 96 .)

ج –مرحلة الزوال النمطية :

وفي هذه المرحلة تصبح التكنولوجيا معروفة ومشعة ، مما يؤدي الى قيام الشركات بتحويل إنتاجها من السلع الى الخارج ومن ثم ان الدول المتقدمة صاحبة المنتج تتخلى عنه وبالتالي تقوم ببيع براءة الاختراع ، ثم تقوم بإنتاج منتوج جديد وهكذا تبدأ الدورة من جديد.

والشكل رقم 01 يوضح لنا دورة حياة المنتج في الدولة صاحبة الاختراع:

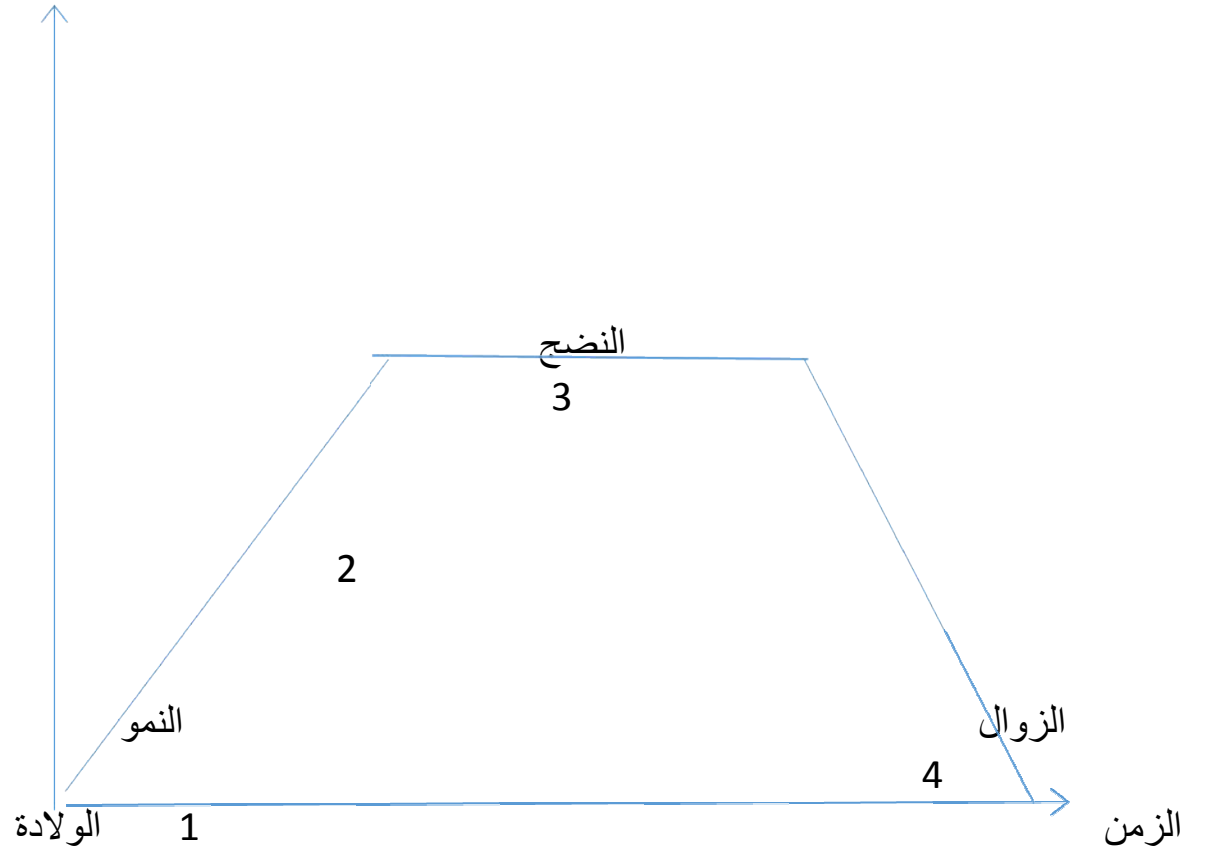

1–الولادة: تقوم الشركة باختبار المنتج في السوق المحلية بمنتجها الجديد والمستهدف هنا السوق المحلية .

2–النمو:اتساع السوق المحلية مما يؤدي لزيادة الزبائن يشجع على زيادة الانتاج يؤدي الى انخفاض التكاليف واتساع الحصة السوقية وانخفاض الاسعار والتوجه الي التصدير

3–النضج:يميل المنتج في هذه المرحلة الى الوفرة والندرة هذه المرحلة ينكشف في السوق وتظهر المنتجات المقلدة .

4–زوال:يتحول إنتاجه كليا وتقنيا في دولة نامية لكنها لا تقادم التقنية المستعملة لا يصبح موجود في الدولة الأم صاحبة إنتاج (حاتم 2000ص 96 .)

والشكل رقم 02 يوضح لنا دورة حياة المنتج من الدولة الام الى الدولة المقلدة :

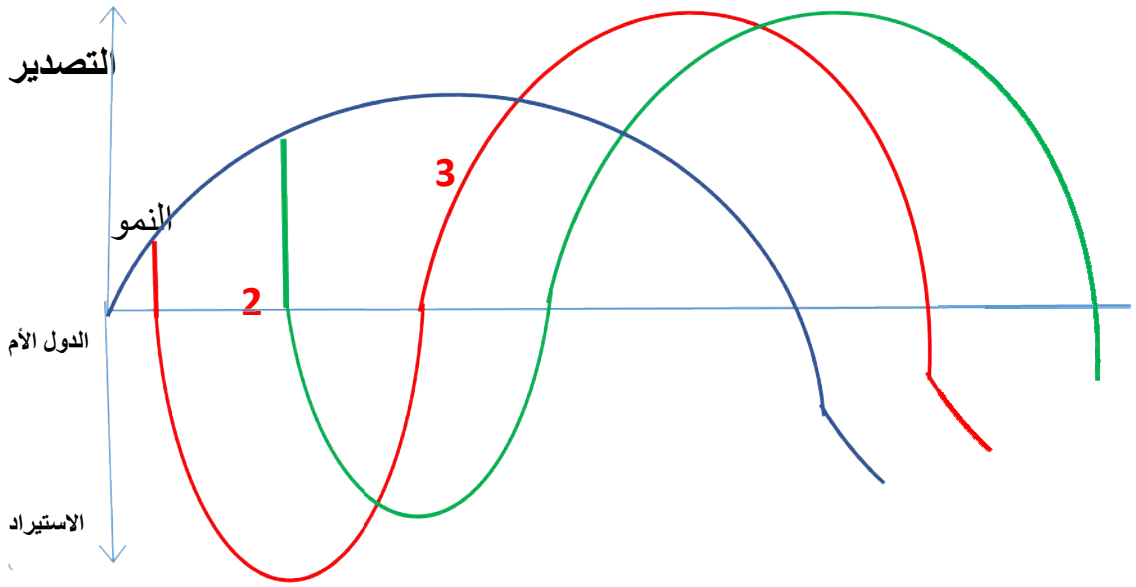

----------الدولة الأم مرحلة ولادة المنتج

----------الدولة المقلدة ظهور المنتج في الدول والتعرف عليه

------مرحلة زوال المنتج وتقادم التقنية المستعملة في الشركة الأم وانتقاله الدولة النامية

على رغم من وجاهة هذه النظرية الا انها لم تسلم من بعض الانتقادات اهمها :

تشير البحوث التجريبية الى ان الشركات متعددة الجنسيات كثيرا ما تستخدم في مشروعاتها التابعة لها في الخارج نفس المستوى التكنولوجي الذي تستخدمه في بلادها الام ، كما تبرهن ارقام الاستثمار الخارجي المباشر على ان الانتج الدولي أكثر شيوعا في الفروع ذات المدخلات التكنولوجية المتطورة والكثيفة عنها في الفروع الصناعية ذات التكوين التكنولوجي الناضج والقديم

ان نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة ،حيث ان هذه النظرية قدمت تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها لانتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الانتاج او الاسعار او استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة (ابوقحف 1989ص58)

ثالثا–نظرية الحماية :

ظهرت هذه النظرية نظرا للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق ويقصد بالحماية هنا تلك الإجراءات التي تقوم بها الشركة متعددة الجنسيات في سبيل ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الانتاج او التسويق او الإدارة عموما الى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات اخرى غير الاستثمار المباشر او عقود التراخيص والإنتاج وذلك لاطول فترة ممكنة وذلك لتمكن هذه الشركات من كسر حدة الرقابة والاجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل اراضيها

وبصفة عامة ترتكز نظرية الحماية على أساس ان الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم ارباحها اذا هي تمكنت او استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل :عمليات البحوث والتطوير والابتكارات واي عمليات إنتاجية او تسويقية أخرى جديدة وفي هذا المجال يرى البعض بضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول المعرفة الخبرة الاختراعات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره او بيعه للشركات الأخرى في الدول النامية المضيفة لكي يحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها من ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية او الاستثمارية او التسويقية (سامي عفيفي حاتم مرجع سابق ص123)

المطلب الثالث :تنظيم الرقابة القانونية و سياسة التشغيل لدى الشركات متعددة الجنسيات

يخضع تنظيم الشركات المتعددة الجنسيات إلى قواعد وطنية تتعلق بالدولة الواحدة وقواعد دولية كالاتي :

الفرع الأول: القواعد الوطنية

لم تكن دول العالم متشابهة في تعاملها مع هذه الشركات ففي البدء وضعت بعض الدول عراقيل امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة باعتبارها تشكل خطرا على الاقتصاد وتهدد الثروات الوطنية ، ولذلك سنت التشريعات التي تحد من الاستثمارات المباشرة ما لم تكن مقرونة بحيازة المعرفة التقنية كاليابان ،كما لم تسمح الدول الاشتراكية سابقا للشركات المتعددة الجنسيات بممارسة اي نشاط على اراضيها الا باتفاقية خاصة معها ،لكن التغييرات في النظام الاقتصادي العالمي دفعت لتغيير الموقف القانوني تجاه هذه الشركات فقد سمحت دول العالم الثالث لهذه الشركات بحرية الاستثمار على اراضيها سواء بصورة نسبية او مطلقة .

ان القوانين الوطنية التي تناولت عمل هذه الشركات تطرقت إلى مسائل كجنسية الشركات وخضوعها للازدواج الضريبي أم لا ،وقوانين العمل النافذة وقوانين المحاسبة ومراقبة الشركات ،والقضاء المتخصص بحل المنازعات التي تكون إحدى أطرافها الشركة المتعددة الجنسية او احد فروعها إضافة إلى مسائل تنفيذ القرارات القضائية وقوانين الاستثمار والمنافسة الحرة ،وغالبا ما تسعى الدول للحد من نشاط هذه الدول للحد من نشاط هده الشركات من خلال تحديد نسبة المال الأجنبي والأفراد الأجانب في المشروع المحلي وإلغاء الاستثمارات في القطاعات الحيوية وتنمية التقانة الوطنية وتبني برامج مراقبة الشركات ووضع شروط الاستثمار وتحويل الأموال إلى الخارج(اسماعيل 1986ص33) .

الفرع الثاني :القواعد الدولية

قامت بعض المنظمات الإقليمية والدولية بتحديد قواعد قانونية لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات مثلما قامت به الدول اللاتينية في عهد الانديد والمبادئ التوجهية التي وضعتها منظمة العمل OCDE،واتخذت هذه القواعد في بعض الحالات صورة توصيات دولية كالإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولي ،مجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بالممارسات التجارية التقليدية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،كما توجد صكوك لم تعتمد بشكل نهائي كمدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات المتعددة الجنسيات وكذا مدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

ويمكن القول انه لو لم يتم التوصل الى صيغة دولية في مشروع التقنين لتنظيم نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات وكانت غير ملزمة ،واقصد هنا مدونة سلوك الامم المتحدة الخاصة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات ،إلا انها سوف تكون الأساس لعمل لاحق أكثر قوة وإلزاما ،ذلك ان المفاهيم الجديدة يصعب تقبلها بسهولة وتمتعها بالصفة الإلزامية سيما أنها تمس المجال الحيوي لكل دولة .

رغم ذلك فان الأمل في وجود تنظيم دولي خاص بالشركات متعددة الجنسيات يتمتع بالقوة الإلزامية لايزال قائما إما من خلال إعادة النظر في مدونات السلوك الموجودة وأضعاف الصفة الإلزامية عليها ولا سيما مدونة الامم المتحدة باعتبارها مجموعة من القواعد شاملة لجميع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات ودولية وعلانية من خلال الدول المشاركة في وضعها وهذا ما تأمله الدوال النامية.

او على الاقل انتظار ارتقاء هذه القواعد القانون الدولي من خلال تطورها من قواعد غير ملزمة الى قواعد قانونية عرفية او اتفاقيات دولية ،كما يبقى الامل موجودا بالاتفاق المتعدد الأطراف الخاص بالاستثمارات الذي بدأت المفاوضات بشأنه عام 1997(مايكل تانزر 1981ص123)

الفرع الثالث: سياسة التشغيل في الشركات المتعددة الجنسيات حسب المنظمة الدولية للعمل

أدى بحث منظمة العمل الدولية عن مبادئ توجيهية دولية في مجال اختصاصها الى اعتماد مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في 1977اعلان المبادئ الثلاثية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية(منظمة العمل 2001ص7)

أولا –الفقرة الأولى العمالة

ان الحصول على عمل هو الوسيلة بالنسبة لغالبية الناس لتجنب الفقر وأقرت منظمة العمل الدولية ان وضع معايير العمل دون معالجة مسألة العمالة أمر لا معنى له,وعليه أعطى إعلان المبادئ الثلاثية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسية والاجتماعية أهمية كبيرة لمسألة العمالة بحيث خصصت لها من 13 الى 38 واوجب من خلالها تشجيع العمالة وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة وتأمين العمالة (منظمة العمل2001 7ص)

أ-تشجيع العمالة :على الحكومات ان تعلن وتتابع كهدف أساسي نشطة ترمي الى تشجيع العمالة الكاملة المنتجة والمختارة بحرية بغية تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية ورفع مستويات المعيشة وتلبية المتطلبات من القوى العاملة والتغلب على البطالة الجزئية ولهذا الامر أهمية خاصة في حالة حكومات البلدان المضيفة في مناطق العالم النامية حيث مشاكل البطالة والبطالة الجزئية فيها اخطر ما يكون وفي هذا الصدد ينبغي ان تؤخذ في عين الاعتبار الاستنتاجات العامة التي اعتمدتها للمؤتمر الثلاثي العالمي عن العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي وتقسيم العمل الدولي (مكتب الدولي للعمل 2001-2006ص7)

تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة :وفقا لذلك ان تتخذ من المؤهلات والمهارة والخبرة أساسا لتعيين عملها عل كل المستويات وتوظيفهم وتدريبهم وترقيتهم.

ب -تأمين العمالة :توفير العمالة الثابتة لمستخدميها عن طريق تخطيط القوي وان تراعي الالتزامات التي تم الوصل اليها بالمفاوضات الحرة بشأن تثبيت العمالة والضمان الاجتماعي وتعزيز تامين العمالة

ثانيا -الفقرة الثانية :التدريب

تنص المواد من29الى 32من اعلان المبادئ الثلاثية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية على ان تضع الحكومات بالتعاون مع كل الأطراف المعنية سياسات وطنية للتدريب والتوجيه المهنيين ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمالة (منظمة العمل الدولية2001 ص44)

ثالثا-الفقرة الثالثة:ظروف العمل والمعيشة

تنص المواد 32الى 40من اعلان المبادئ الثلاثية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية على تحسين الأجور والمزايا وظروف العمل واحترام الحد الأدنى للتشغيل وكذا توفير معايير السلامة والصحة

أ-الأجور والمزايا وظروف العمل :ينبغي الا تقل الأجور والمزايا وظروف العمل التي تقدمها الشركات المتعددة الجنسيات مؤاتاتهعما يقدمه أصحاب العمل الممثلون في بلد معين .

ب-الحد الأدنى للسن :ينبغي على الشركات متعددة الجنسيات فضلا عن الشركات الوطنية ان تحترم الحد الأدنى لسن الاستخدام او العمل ضمانا للقضاء على عمل الأطفال بشكل فعال

ج-السلامة والصحة :ارسى دستور منظمة العمل الدولية وجوي حماية العمال من العلة والمرض والاصابة الناجمة عن العمل الذي يؤديه.ومنه ينبغي اعتماد معايير السلامة والصحة الكافية لمستخدميها(منظمة العمل الدولية 2001ص45)

خلاصة الفصل الأول :

لقد أحدثت الشركات المتعددة الجنسيات الكثير من المتغيرات في بناء النظام العالمي الجديد بمضامينه وابعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية بفضل نفاذها إلى الأسواق الدولية نظرا لما تملكه من مهارات تسويقية عالية واستخدام الثورة التكنولوجية المتطورة والاستفادة من الوفرات الخارجية وتوزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح وسعيها لتحويل العالم الى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفودها واحكام سيطرتها على قطاعات الاعمال في العالم، فظاهرة الشركات متعددة الجنسيات أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية خاصة للدول النامية فأصبح لزاما على هاته الأخيرة تهيئة المناخ الاستثماري مناسب بإزالة العراقيل وتعديل القوانين لكي تشجع على جلب مثل هذه الاستثمارات .

الفصل الثاني

دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية في الجزائر

دراسة حالة ولاية بسكرة

مقدمة الفصل التطبيقي

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى للتنمية في جميع المجالات واتخذت العديد من النماذج والتجارب الاقتصادي للحاق بالركب الحضاري العالمي فمنذ الاستقلال شهد المجتمع الجزائري عدة إصلاحات شملت مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية وسياسية والاقتصادية وبظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر من أكثر الأنماط تعبيرا عن العولمة الاقتصادية وبتنوع نشاطاتها التي مست جميع القطاعات بطريقة مباشرة في صورته استثمار أجنبي مباشر وبطريقة غير مباشرة قطاع التشغيل من خلال إما إكساب المهارات والخبرة أو خلق مناصب عمل لامتصاص البطالة المحلية وسنحاول من خلال فصلنا التطبيقي

المبحث الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري

المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة

المبحث الأول:المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري

إن موقف المشرع الجزائري من موضوع الشركات متعددة الجنسيات تعاون مع هذه الكيانات بحذر حفاظا على استقلالها الاقتصادي ، و ذلك بفرض رقابة جدية على كافة الأنشطة التي تتم في إطار الحدود الإقليمية وفقا لاختصاصات السيادة الوطنية و المشاركة الإجبارية للدولة في الاستثمارات المنشأة هو ما تترجمه قوانين الاستثمار لمواكبة التطورات التي تحدث في الاقتصاد من الانتقال من نظام اشتراكي مرورا بالمختلط وصولا بالاقتصاد الرأسمالي حيث أصبحت أقل تشددا و استقبالا لهذه الشركات و استقطابا لاستثمارات هذه الأخيرة و التخلي التدريجي عن مبدأ السيادة الترابية التي كانت من أحد المعوقات الأساسية للإستثمار قبل أن يبدأ استبدالها بمناخ جديد إشتركت كل القوانين الأخرى في توفيره .

المطلب الأول : مراحل التشريعات القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري

سنتطرق الى تواجد الشركات عبر ثلاث فترات الاقتصاد الموجه والمختلط والرأسمالي

الفرع الأول : تنظيم الشركات متعددة الجنسيات في قوانين الاستثمار لفترة الاقتصاد الموجه

تميزت هذه الفترة بالتدخل الكبير للدولة في المجال الإقتصادي بصفة عامة و مجال الإستثمار بصفة خاصة ، و ترجم هذا التوجه النصوص القانونية الصادرة في تلك المرحلة و على رأسها قوانين الإستثمار عبر فترتي الستينات و الثمانينات .

أولا : مرحلة الستينات

في هذه المرحلة تبنت الجزائر قانونين للاستثمار هما قانون 1963 و قانون 1966

و يعترف كلا القانونين بالمستثمرين الأجانب ، و يمنح لهم مجموعة من الضمانات و الامتيازات من أجل استقطابهم كطرف أجنبي دون تمييز بين مختلف أشكالهم ، و يطمئن في نفس الوقت رؤوس الأموال الوطنية و يحفظ مكانتها و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى قسمين:

أ.مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون277/63:

رغم أن هذا القانون لا يتناول الشركات متعددة الجنسيات صراحة إلا أنه يتحدث بالمقابل عن المستثمر الأجنبي بعيدا عن تحديد معيار يستند إليه في تحديد الوطني و تفريقه عن الأجنبي ، و ربما يعود سبب ذلك إلى إعتباره أول قانون يصدر بعد الإستقلال مما يعني حداثة التجربة و قلة الخبرة و لقد تضمن هذا القانون مجموعة من الضمانات مقسما إياها إلى قسمين:

الضمانات العامة و التي تبدأ من نص المادة 03 و تترتب هذه الضمانات أليا لكل الاستثمارات المقبولة.

الضمانات الخاصة.

ويشير قانون 1963 في مادته الأولى إلى أنواع الإستثمارات الإنتاجية التي تستفيد من هذه الضمانات بحيث حصرها في الإستثماراتالإنتاجية ، مما يثير التساؤل عن أنواع الإستثمارات الأخرى و إمكانية إستفادتها من هذه الضمانات.

وتعد حرية الإستثمار من الضمانات الأساسية المعترف بها للمستثمرين سواء كانو أشخاص طبيعيين أو معنويين وطنية أو أجنبية دون تمييز، غير أن هذه الحرية مقيدة بمبادئ النظام العام الوطني، و بالرجوع لنص المادة 03 من القانون المذكور أعلاه ، نجدها تمنح الحرية للمستثمرين الأجانب دون الإشارة إلى الوطنيين منهم، و يرجع السبب في ذللك لافتقار البلاد في تلك الفترة إلى رأس مال وطني قادر على القيام بتنفيذ المشاريع المستعجلة التي تتطلبها التنمية (لعشب 1992،ص92)

كما أن النص القانوني يفرق بين نوعين من الشركات المستثمرة و هي:

- المؤسسات المرخص لها ،و ذلك حسب نص المادة 08 من قانون277/63

- المؤسسات المتعاقدة ، و تعد هي الأخرة مؤسسات مرخص لها حسب نص المادة 18 من القانون المذكور أعلاه ، بحيث يشترط المشرع في نفس المادة 18 على الشركة الراغبة في التعاقد مع الدولة أن تكون شركة معتمدة.

و بهذا نجد أن المشرع قد حدد معيارا جديدا للتعامل مع المستثمر الأجنبي و هو معيار "الإعتماد" و بالتالي التأكيد على تطبيق مبدأ الإقليمية ، لأن الشركة يتم إعتمادها وفقا للقوانين الوطنية أو قد ربط المشرع مرحلة الإعتماد و التعاقد ، و هكذا كلما زادت الإجراءات الإدارية توسعا و تشبعا زادت الإمتيازات الممنوحة تبعا لذلك، بحيث أن الإعتماد يتطلب إجراءات معينة و التعاقد أيضا يتطلب إجراءات محددة و الجمع بين هذه الإجراءات أمر يتطلب مشقة أكبر من القيام بإحداهما فقط. و يعد هذا الأسلوب نوع من أنواع الرقابة التي كانت تفرض على المستثمر الأجانب و هي رقابة الإجراءات الإداريةو تتعلق الإمتيازات الممنوحة بمجرد الإعتماد بـ:

- التخفيف الكلي أو الجزئي لضريبة الربح الصناعي و التجاري.

- الإعفاء من حقوق التسجيل بالنسبة لإكتساب العقار.

- حرية الإستثمار المقيدة بالنظام العام .

كما أن المشرع قد منح إمتيازات إضافية مرتبطة بالتعاقد وهي:

- ضمان إستقرار القروض الطويلة و المتوسطة المدى.

- ضمان إستقرار النظام الضريبي لمدة15سنة.

- تخفيض كلي أو جزئي للضرائب على المواد المستوردة، و التي تدخل في الإستثمارات الإنتاجية.

إن الهدف الأساسي من هذه الضمانات و الامتيازات الممنوحة، هو إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و لكن على الرغم من ذلك فإن قانون الإستثمار لسنة 1963 لم يحقق الأهداف المنتظرة منه حيث تم إبرام مشروعين فقط في هذه المرحلة 1(يوسفي ، 1998،1999،ص13.) و يعود سبب إخفاق هذا القانون في تحفيز الاستثمارات الأجنبية بما فيه إستثمارات الشركات متعددة الجنسيات لأسباب عديدة منها:

1.إرتباط أغلب الإمتيازات و الضمانات الممنوحة بشروط مقيدة تحد من هذه الإمتيازات كالحرية المربوطة بالنظام العام ، و ترك مفهوم هذا الأخير واسعا على إطلاقه أي بدون تقييد.

2.التضييق على الشركات الراغبة في الإستثمار من خلال تحديد أنواع الإستثمارات المقبولة و بالتالي إستبعاد كل إستثمار لآخر من غير الإستثماراتالإنتاجية .بالإضافة إلى فرض شرط الإعتماد و التعاقد لوجود الشركات الأجنبية على التراب الوطني ، و التفريق في الضمانات بالنظر للأسلوب المتبع في التواجد.

3.تحديد أصول و أشكال الربح التي ترغب الدولة الجزائرية في تحقيقها مما جعلها تحدد رأس المال الواجب توفيره(لا يقل عن 05 ملايين فرنكا) تحديد مناصب الشغل الواجب توفيرها أيضا، و هي 100 منصب على الأقل .

بالإضافة إلى التركيز على الإستثمار المالي دون الإستثمار التكنولوجيا (معاشو ،1998،ص67.)

زد على ذلك خضوع هذه الشركات للبرامج المقررة من طرف السلطة العامة،3(إرجع لنص المادة 18 من قانون 277/63)، وهو ما يفيد إمكانية تدخل السلطة العامة (الدولة) في أي وقت و على أي شكل.

4.وجود إجراءات صارمة تنفذ من دون أخذ رأي المستثمر الأجنبي ، و هو إجراء التأميم هذا التأميم الذي قد يشمل الأرباح كما قد يشمل الرأسمال ذاته .

وتعد الحجج التي يسوقها المستثمر الأجنبي لتبرير عزوفه عن الاستثمار ، لكن السؤال المطروح عن حقيقة فعالية هذه العراقيل في عزوف الشركات الأجنبية عن الإستثمار في أن نية المستثمر الأجنبي جعلته يفضل التواجد الفعلي في أماكن معينة و نشاطات محددة كقطاع المحروقات مثلا بإعتبار حاجته إليها و ليس بإعتباره مساعدة دول العالم الثالث كما جاءت به أطروحات النظام الإقتصادي الدولي الجديد.

وبفشل هذا القانون جاء قانون أخر ليحسن من هذه الضمانات الموجهة للشركات الأجنبية دون تحديد لصفتها وجنسيتها، مع إلزامية

تطبيق القانون الوطني عليها، و هو ما جعل الشركات الجزائرية تخضع لنفس الالتزامات و ضمانات المستثمر الأجنبي.

ب. مكانة الشركات متعددة الجنسيات في أمر 284/66:

تم سن هذا القانون على إثر قرار مجلس الثورة في 12 فيفري 1966 أي السنة الموالية لتاريخ التصحيح الثوري لسنة 1965 بهدف إثراء قانون الاستثمارات و تحديد نظام حقيقي للإستثمار الخاص، و قد أوضح الأمر رقم 284/66 في عرض أسبابه أن نجاح سياسة الإستثمارات تكون عن طريق اللجوء لإستدعاء رأس المال الخاص الوطني منه و الأجنبي على السواء (بن نعمان،2003/2002 ،ص102).

و يظهر قانون 1966أكثر شرحا و تجسيدا للإطار التنظيمي الخاص بتدخل رأس المال الأجنبي و الوطني، و أن كان لا يتحدث الرأسمال الخاص في مختلف فروع النشاط الإقتصادي ، و هو يستهدف سد الثغرات التي شابت القانون رقم 2277/63

و قد منح هذا القانون للمستثمر الأجنبي دون تمييز نمط إستثماره و شكله (مباشر أو غير مباشر) إمتيازات تعد البدايات الأولى لوضع سياسة تحفيزية للمستثمر الأجنبي في الجزائر أهمها:

1.تبسيط إجراءات الترخيص.

2.الإعتراف للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين و الأجانب بإمكانية الإستثمار في القطاعين الصناعي

والسياحي و هو ما تؤكده المادة 01 من الأمر 284/66.

3.إمكانية مشاركة الرأسمال الأجنبي في القطاعات الحيوية بالنسبة للإقتصاد الوطني، حسب نص المادة 02من 284/66.

4.إمكانية مشاركة الشركات المختلطة الإقتصاد مع الدولة سواء برأس مال وطني أو أجنبي. وما يمكن ملاحظته على مجموع هذه المبادئ التي كرسها هذا الأمر مايلي:

أ.تناوله لبعض أصناف و صور الشركات التي يمكن أن تستثمر و هي شركات الإقتصاد المختلط كما يتحدث عن شركات نامية، و هي الشركات الموجودة من قبل و يستمر نموها و هو لا يشير لكونها وطنية أم أجنبية، كذلك المؤسسات المحدثة و هي الأخرى دون تمييز أيضا بين هذه الشركات الأجنبية في حد ذاتها دون تمييزها عن الشركات الوطنية.

ب.النص على إمكانية التأميم و ربطه بدواعي التنمية الإقتصادية كما أن الإسترجاع(التأميم) يقرر لزوما بموجب نص تشريعي، و يترتب عليه تعويض يحدد بواسطة خبراء في مهلة أقصاها 09 أشهر.

ج.تكريس منافع جبائيةو جمركية للمؤسسات المستثمرة.

د.و من هنا يظهر تمييز قانون 284/66 المتعلق بالإستثمار للشركات الأجنبية المستثمرة عن الشركات الوطنية من خلال نصه على أنواع الرخص التي تستفيد منها الشركات المستثمرة و هي كالتالي:

•تستفيد المشاريع التي يباشرها المواطنون الجزائريين وحدهم دون غيرهم من إذن إداري حيث يتم تقديم مجرد طلب بالترخيص إلى والي الولاية.

•أما الإستثمارات الأخرى فتخضع لترخيص من قبل اللجنة الوطنية للإستثمارات التي تطلب رأي المندوبين دون حاجة لعقد إجتماع لهم، كما نلاحظ أن نفس المادة حددت المهلة القصوى التي يجب خلالها منح الرخصة التي تتخذ شكل"إذن إداري" و التي يستفيد منها المواطنون الجزائريون دون سواهم بـ40 يوما، و يعتبر سكوت الصندوق الجزائري للتنمية موافقة ضمنية، أما الرخصة التييستفيد منها المستثمرون الوطنيون و الأجانب في مجال الإستثمارات ذات الأهمية المتوسطة فقط تركت مدة دراستها و إعطاء قبول أو رفض لها مفتوحة، و هو ما جاء في نص المادة 02 فقرة"ب" بقولها:".....و أن مهلة درس لالطلب يمكن في هذه الحالة أن تقتصر على أقل وقت ممكن"

•كما ينص الأمر على نوع ثالث من الرخص و هو الرخص العادية و هي المخصصة للمؤسسات الهامة و المؤسسات التي ترغب في الحصول على الضمانات و المنافع الواردة في الباب الثاني يتناول الباب الثاني الضمانات و المنافع الممنوحة لإستثمارات، مقسمة في ثلاث فصول يتضمن الأول منها الضمانات العامة، أما الفصل الثاني فيتضمن المنافع المالية و يتضمن الفصل الثالث المنافع الخصوصية).

كما يميز القانون بين المستثمر الوطني و الأجنبي من خلال إلتزامات يفرضها على الإستثمارات الأجنبية دون الوطنية منها . من أجل منحها رخص خاصة بالإنشاءات أو التوسعات الخاصة بالمؤسسات. و يتمثل هذه الإلتزامات الخاصة التي ذكرتها المادة 21 في فقرتها الثانية في:

1.فتح الأسواق الخارجية.

2.أهمية قيمة الأرباح التي تحصل المؤسسة في الجزائر و التي تضاف لرأس المال.

3.درجة الإنتفاع من المواد الأولية الخاصة.

4.مستوى تغطية رؤوس الأموال الخاصة للإستثمار المطلوب تحقيقه.

5.كما لم يمنح القانون المستثمر الأجنبي حق الملكية التامة للمشروع، و ذلك من خلال تحديده للنشاطات المحتكرة من طرف الدولة،بحيث يمكن أن تتدخل بمفردها أو بمساهمة الرسمايل الخاص الوطني أو الأجنبي،أو بواسطة إنشاء شركات مختلطة الإقتصاد. كما أن الأمر قد نص على مجموعة من صور و أشكال يمكن أن تستثمر من خلالها المؤسسات و هي:

- شركات مختلطة الإقتصاد.
- إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة، وهما شكلان لممارسة الدولة للرقابة على الإستثمار.

- كما نص على إمكانية إحداث و إنماء مؤسسات صناعية أو سياحية من قبل المستثمرين الوطنيين و الأجانب.
- إمكانية توسيع المنشأت الخاصة بالمؤسسات.
- عقد إتفاقيةإستثمار بين الدولة الجزائرية و دول أخرى أو منظمات دولية.

و هذا ما يجعلنا نميز المعاملة المزدوجة للمستثمر الأجنبي في هذا القانون فهو يخضعه لمساواة مع المستثمر الوطني من حيث الإلتزامات،و يزيد عليه بالتزامات أخرى تكون خاصة به دون سواه،و يساوي بينه و بين المستثمر الوطني من حيث الضمانات و المنافع و لا يمنحه أي زيادة تذكر عن المستثمر الوطني حتى أن ما أسماها بالمنافع الخصوصية تشمل جميع المستثمرين و أنماط الإستثمار.

و لم يذكر الأمر سوى القطاع السياحي و الصناعي كقطاعين يمكن الإستثمار فيهما و هو ما يجعلنا نستنتج إستبعاده للقطاعات الأخرى من مجال الرأسمال الخاص الوطني و الأجنبي (p271-275-1975TERKI)

ولم يعرفهذا القانون تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية ، بل طبق على الإستثمارات الخاصة الجزائرية فقط.

وهكذا لم يجلب القانونان المستثمرين الأجانب لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم و لأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية و القانون الجزائري ،و بهذا كانت المكانة الممنوحة للشركات متعددة الجنسيات ضعيفة جدا بالنظر للإهتمام الممنوح للشركات المختلطة للإقتصاد. وهو ما يفسر خضوع المؤسسات الأجنبية للمراقبة على حد تعبير المادة 10من الأمر رقم 284/66.

فغياب معايير التمييز بين الوطني و الأجنبي دليل على قلة الخبرة من جهة و التخوف من جهة ثانية كما أن القانونين لا يحددا و لا يفرقا بين أشكال الإستثمار رغم أهمية كل شكل و تفاوت هذه الأهمية من شكل لأخر.

الفرع الثاني : مظاهر تنظيم الشركات متعددة الجنسيات المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد

أولا :مرحلة الثمانينات:

مع بداية الثمانينات عملت الجزائر على ترسيخ مبادئ إقتصادية قائمة بصفة أساسية على مركزية الإقتصاد الوطني و التوجه نحو مشاركة الرأسمال الخاص الوطني منه و الأجنبي و يمكن البحث عن مكانة الشركات متعددة الجنسيات في هذه المرحلة من خلال نصين قانونين:

أ.مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون 11/82:

إن أهم ما جاء به القانون هو سماحه للرأسمال الأجنبي و المحلي بتكوين شركات مختلطة الإقتصاد، و يكون بذلك قد حدد نوع الإستثمار الذي ترغب الدولة في تشجيعه، كما يؤكد نيتها في رفض التدخل المباشر للإستثمار الأجنبي و مشاركته المطلقة في الشركات الإستثمارية، و فضلت الإستثمار عن طريق الشركات المختلطة الإقتصاد. (بن نعمان جمال:مرجع سبق ذكره،ص104.)

و نتيجة لهذه السياسة المنتهجة صدر أول قانون خاص بالشركات المختلطة الإقتصاد رقم13/82

وترجع الأسباب التي دفعت بالمشرع الجزائري إلى خلق إطار قانوني للشركات المختلطة الإقتصاد على حساب الشركات متعددة الجنسيات إلى عدة أسباب أهمها:

• التخوف الدائم من التبعية التي قد تلحق الإقتصاد الوطني بصورة عامة لذلك اعتبرت الشركات المختلطة الإقتصاد كآلية رقابة على المستثمر الأجنبي.

• الحاجة الملحة إلى نقل التكنولوجيا و المعرفة مع ضمان إستفادة الشريك الوطني من خلال تكوين اليد العاملة و إكتساب الخبرات.

و قد ألزم القانون السالف الذكر خضوع هذه الشركات للقانون التجاري فتعد الشركات المختلطة الإقتصاد الكائن مقرها بالجزائر شركات أسهم، يحدد قانونها قانونها الأساسي و مقرها بموجب بروتوكول الإتفاق المبرم بين المؤسسة الوطنية و الطرف الأجنبي و هو ما نصت عليه المادة 03 فقرة 01 من قانون 13/83 و كذا المادة 20 من نفس القانون.

إن إنشاء مثل هذه الشركات في هذه المرحلة كان منطقيا بسبب النظام الإشتراكي السائد في هذه المرحلة هذا بالنسبة للطرف الوطني،بينما الطرف الأجنبي المتعود على الحرية في الإستثمار و التحرك إعتماد على النسق الرأسمالي الذي نشأ فيه فإنه يجد صعوبة كبيرة في تقبل هذا الإشتراك الإجباري و الإقتناع به.

و رغم فرض المشرع على المستثمر الأجنبي إتباع نمط الشركات المختلطة الإقتصاد للإستثمار في الجزائر إلا أنه لم يتخل في نصوصه القانونية عن إمكانية التأميم، و هو ما كرسته المادة 48من قانون 13/82 بنصها على"في حالة ما إذا اقتضت المصلحة العامة إستعادة الدولة لأسهم الطرف الأجنبي يترتب قانونا عن هذا الإجراء بموجب هذا القانون دفع تعويض مساو القيمة الحسابية لهذه الأسهم و ذلك في أجل أقصاه سنة واحدة".

و قد ظهر موقف المشرع واضحا صريحا بخصوص الإستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات التي لا ينفيها الوجود الواقعي رغم غياب نظام قانوني مؤطر لها و محترم لخصوصيتها رغم استحواذ هذه الشركات متعددة الجنسيات على 81.5٪ من المبلغ الإجمالي للإستثمارات التي قدرت خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1980 بـ 22.9 مليار دينار موزعة على كل من فرنسا ،بلجيكا،ألمانيا الغربية و الولايات المتحدة الامريكية (بن نعمان جمال: مرجع سبق ذكره، ص107)

وواصلت الجزائر سياستها الرقابية على المستثمر الأجنبي بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات و أجبرتها على الإستثمار في شكل شركات مختلطة الإقتصاد دون الإلتفات إلى هذا الفراغ التنظيمي الهام جدا، و قد جاء قانون 11/82 بمجموعة من التعديلات لقانون الإستثمار لسنة 1966، و منها على الخصوص المادة 12 التي وسعت مجالات الإستثمار بحيث كانت قوانين الإستثمار تنص علىقطاعين فقط هما قطاع السياحة و الصناعة، فأضافت قطاعات جديدة يمكن للمستثمر أن يتدخل فيها و منها قطاع الخدمات الصيد البحري،البناء،السياحة و الصناعة بالإضافة إلى تعديلات أخرى وردت في المواد 19،21،22،24.....إلخ2(AIT SAID 1997, ,P244-245.)

و لم يكتف المشرع بهذا القانون بل أصدر قانون أخر معدل و متمم لقانون 82/13 مصرا على تطبيق الشراكة الإجبارية من خلال المؤسسات المختلطة الإقتصاد.

ب. مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون 13/86:

إستأنف المشرع الجزائري من جديد سياسته المتمسكة بالأشكال التقليدية للإستثمار الأجنبي و هي المؤسسة المختلطة الإقتصاد بمشاركة مؤسسة عمومية أو خاصة جزائرية أو مشاركة بالأسهم و كل طريقة تمنح مراقبة فعالة على الطرف الأجنبي المشارك ،حيث يستوجب ان تكون مساهمة الرأس المال الأجنبي في الشركة مختلطة الاقتصاد في حدود49 % بينما تتراوح مساهمة الرأس المال الجزائري مابين 51%و 8%من راس المال الخاص بالشركات المختلطة ، حيث كان غرض المشرع من ذلك هو ضمان مراقبة الطرف الأجنبي المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات خاصة في ظل الاستراتيجية التي تعتمدها هذه الشركات والقائمة في الأساس على تحقيق مصالح الشركة الام دون الاخذ في اعتبار مصالح الشريك وبالتالي المشرع اقر ان الإدارة بيد الشريك الوطني .

رغم صرامة هذه القوانين الا ان الواقع آنذاك اثبت وجودها استحواذها على اجمالي الاستثمارات التي قدرت 81.5 %خلال الفترة الممتدة 1962الى غاية 1980ب22.9مليار دينار موزعة على كل من فرنسا ،بلجيكا ،المانيا الغربية ،والولايات المتحدة الامريكية واغلب هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات (رياد 2012ص289)

الفرع الثالث :تنظيم الشركات متعددة الجنسيات في قوانين الاستثمار للفترة الرأسمالية

لقد كان للازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد انهيار أسعار النفط سنة1986 اثر بارز في تغير السلطات الجزائرية لسياستها الاقتصادية المنتهجة آنذاك واستحداث قوانينها مع مايتمشى التوجه الاقتصاد الراسمالي .

أ-مرحلة التسعينات:

تبنت الجزائر مرسوم تشريعي رقم 12/93 (لسنة 1993) فالمرسوم الجديد شكل التوجه الصريح والواضح نحو ليبرالية الاقتصاد والسوق عوض التردد والتذبب الذي عرفته القوانين السابقة .

وعليه فمكانة الشركات متعددة الجنسيات في هذا المرسوم تظهر من خلال مختلف الضمانات والامتيازات التي اتى بها وهو ايضا يعترف بامتيازات للمستثمر الاجنبي على غرار المستثمرين الوطنيين وهذا ما أكدته المادة 38منه بنصها:

- " الأشخاص الطبيعيون والأجانب يحظون بنفس معاملة الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريين سواء في الحقوق والالتزامات المتعلقة بالاستثمار" اما في الفقرة الثانية من نفس المادة فقد أقرت انه لا يمكن هناك أي تميز بينهما الا في حالة وجود اتفاقية ثنائية او متعددة الأطراف بين دولة المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية .

-كذلك السماح بتحويل أرباح الشركات الأجنبية المستثمرة الى الخارج ،وهذا ما أكدته المادة 12

-إقرار إمكانية اللجوء للتحكيم التجاري الدولي في حالات نشوء نزاع مع المستثمر الأجنبي ، وهذا وفقا لما نصت عليه المادة 41

-إقرار إمكانية استفادة المستثمرين الأجانب من امتيازات اتفاقية خاصة بالنسبة للاستثمارات التي تشكل أهمية قصو بالنسبة للاقتصاد الوطني

ولعل هذه قد أراد المشرع منها تشجيع استقطاب المستثمرين الأجانب والابتعاد عن كل مايمكنه ان يخلق تخوفا لديهم

ب- المرحلة الممتدة من 2000الى يومنا هذا :

يعد الامر رقم 01-03 (2001 معدل ومتمم). تثبيت المكانة القانونية الاستثمارا الاجنبية وتعميق الضمانات والامتيازات الممنوحة لها ،من اجل تحضير النشاط الاقتصادي وخلق مناصب عمل، رفع الانتاج والاستغلال الامثل للقدرات الانتاجية الوطنية

لسنة 2001المتعلق بتطوير الاستثمار ،نص تشريعي ينظم الإطار القانوني العام الذي يحكم الاستثمارات في الجزائر فالمادة 35منه تنص على إلغاء كل الاحكام السابقة المخالفة لهذا الاخير ولاسيما تلك الاحكام المنصوص عليها في المرسوم التشريعي 93-12المتعلق بترقية الاستثمار .

وتجدر الإشارة كذلك إلى ان هذا القانون الجديد يمتاز بتثبيت المكانة القانونية للاستثمارات الاجنبية وتعميق الضمانات والامتيازات الممنوحة لها من اجل تحفيز النشاط الاقتصادي

يجمل هذا الأمر بدوره الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمر الاجنبي في صفة واحدة دون مراعاة خصوصية كل منهما فنص المادة 31من هذا الامر تفرق بين المستثمر المقيم وغير المقيم الذي يتحدد بالنظر الى العملة التي يستعملها لانجازاستثماراته .

تم تعديل هذا الأمر بموجب الأمر 06-08المتعلق بتطوير الاستثمار (2006)

الذي منح امتيازات إضافية للاستثمارات التي لها أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني وتحديد المزايا عن طريق التفاوض بين الوكالة والمستثمر ويتميز هذا الأمر بأنه فتح الباب أمام شكل من أشكال الاستثمار ،فقد كرس مايعرف بمبدأ جذب الاستثمار الدولي دون حدود بشرط التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (اشوى 2012ص08)

وعلى الرغم من هذه التحفيزات والامتيازات الا إن المشرع قد شدد في المجال الجبائي على استثمارات هذه الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات في الجزائر حيث فرض بموجب قانون المالية لسنة 2009 ضريبة جديدة حددت ب15% على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر كما منح بموجب نفس القانون للدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية حق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب ، اذاجاءت هذه التدابير الجديدة بعد قيام الشركة المصرية الام "اوراسكوم" غبر فروعها في الجزائر ببيع مصنعي الاسمنت في المسيلة ومعسكر الى المجموعة الفرنسية "لافارج " محققة بذلك قيمة ريح صافي قدر ب1.5مليار دولار على حساب الجزائر دون استشارتها (بجرالي 2010 ص174)

اما قانون المالية لسنة 2016في مادته 55شدد على ضرورة الاعتماد على التمويل المحلي لتمويل الاستثمارات اجنبية عدا تشكيل راس المال لكن مع ذلك يستثني من هذا الإجراء حالة انجاز الاستثمارات الاستراتيجية من طرف المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري وهذا بالإضافة الى الزام المشرع أيضا بموجب المادة 51من نفس القانون على ضرورة إعادة استثمار 30%من الأرباح الموافقة لقيمة الاعفاءات الجبائية وذلك من خلال 04سنوات او تعويض قيمتها وذلك بدفعها الى مصلحة الضرائب.

المطلب الثاني :مكانة الشركات متعددة الجنسيات في مختلف القوانين الجزائرية

الفرع الأول :مكانة الشركات متعددة الجنسيات في قانون النقد والقرض

يعد قانون 90-10المتضمن قانون النقد القرض (1990)

تضمن نصوص كثيرة تعالج الاستثمار بصفة عامة بموجبها الغي التمييز بين المستثمر الوطني والاجنبي ليحل محله التمييز بين المقيم والغير مقيم في الجزائر وهذا مانصت عليه المواد 181-182منه من قانون 90-10ومن ثم تم الغاء هذا القانون بموجب الامر 03-11 اذ نص على مجموعة من الصور التي يمكن ان يتواجد

عليها المستثمر الاجنبي وكذا شركات متعددة الجنسيات وهي :

أولا-إنشاء مكاتب التمثيل :

حيث تناولت المادتين 81-84من الأمر 03-11مكاتب التمثيل كصورة من صور تواجد هذه الشركات الأجنبية في الجزائر سواء كانت أصلية او شركات متعددة الجنسيات .

ثانيا-المساهمة في البنوك الخاضعة للقانون الجزائري:

كرست المادة 02/82من الأمر اعلاه الى إمكانية مساهمة الشركات متعددة الاجنبية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري غير انه لم يحدد اذا كانت تلك البنوك عمومية او خاصة وطنية ام أجنبية

ثالثا–فروع الشركات الأجنبية :

وهو وجه أخر لوجود الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في مجال المصرفي بحيث تستطيع هذه الأخيرة فتح فروع لها تابعة للشركة الأم بعد الحصول على ترخيص من مجلس النقد والقرض حسب نص المادتين 84-85من الامر 03-11بالنقد القرض .

كما انه قيد المستثمر بطريقة قانونية ليتمكن من التواجد وجعله شركة مساهمة كأساسي حالات استثنائية يمكن ان يأخذ شكل تعاضدية حسب المادة 01/83من الامر 03-11 المتضمن قانون النقد القرض .

الفرع الثاني:مكانة الشركات متعددة الجنسيات في القانون الضرائب

أولا –الأعباء الضريبية

تفرض قوانين المالية مجموعة من الضرائب على الشركات المستثمرة وتشمل هذه الضرائب كل أنواع الشركات دون تحديد من شركات الأشخاص الى شركات الأموال ومن اهم هذه الضرائب :

الضرائب على أرباح الشركات (IBS)بحيث تخضع شركات الأموال 30 بالمائة

الضريبة على الدخل الإجمالي :(IRG)ويكلف بهذه الضريبة الأشخاص الطبيعية باعتبارهم مالكين الرأس مال الشركة .

الضريبة على القيمة المضافة (TVA)وتخضع لها الشركات بغض النظر عن الشكل القانوني الذي تتخذه وهو ماجاء في دليل ضرائب المستمر لسنة 2004)

كما تفرض الدفع الجزافي حسب المادة 211من قانون المالية لسنة2004على هذه الضريبة بحيث تخضع أجور العمال الى هذه الضريبة بنسبة 2بالمائة .

الرسم على النشاطات المهنية يطبق على كل المؤسسات بالنظر الى رقم الاعمال المحقق من طرف كل مؤسسة سواء كانت فرعا او على مستوى مقرات إقامة وتموقع هذه الشركات وتقرر نسبة الرسم على النشاطات المهنية (TAP)بنسبة 2بالمائة استنادا لنص المادة 222من قانون المالية السنة2001(GUIDE FISCAL2004P27)

ثانيا–سياسة الإعفاءات الضريبية :

وهي إجراءات عكسية للضريبة حيث يمكن استخدام هذه الأخيرة في تنمية نشاطات اقتصادية او تشجيع استثمارت محلية او اجنبية في مجالات معينة ،كما لا تخلو أيضا من توليد اثار مالية واجتماعية وتعد هذه الإعفاءات الضريبية عامل أساسي في تحريك

وتوجيه الاستثمارات خاصة الأجنبية منها وكما فرضت قوانين المالية مجموعة من الضرائب فقد أوردت مجموعة من الاستثناءات على هذه الأخيرة نذكر منها :

-تعفي من الدفع الجزافي لمدة 5سنوات من السنة المالية 2001المؤسسات التي تقوم بعمليات لبيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير

-كما تستفيد الشركات الناشطة في مجال السياحة من الاعفاء الضريبي على أرباح الشركات (IBS) المضافة النشاطات التالية :

1-عمليات البيع الخاصة بالخبزوالدقيق الموجهة لصناعة الخبز

2-سفن الملاحة والسفن الحربية اليات الصيد البحري الطائرات

3-البضائع والمنتجات المستوردة المخصصة أما للتصدير أولإعادة التصدير وكذا الخدمات المتعلقة بعملية التصدير

4-تعفى نصيب أرباح الشركة المشاركة في شركة أخرى من نفس الشركة أي الشركة الأصل من الضريبة على أرباح الشركات وهو بذلك يفرض ضريبة واحدة على الشركة.

كما ان المؤسسات والشركات العاملة في قطاع المحروقات تخضع لامتيازات واعفاءات ينص عليها القانون01/10المتضمن قانون المناجم وكذا قانون 86/14المتعلق بالتنقيب والبحث عن المحروقات ومن أهمها

نشاطات البحث والتنقيب والاستغبلب ونقل المحروقات من الرسم على النشاطات المهنية ومن كل الضرائب المتعلقة بنتائج لحساب الدولة والمؤسسات العمومية

الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يتعلق بالتجهيزات والمواد الموجهة مباشرة النشاطات التنقيب والبحث واستغلال الموجودات من المحروقات من قبل الشركة نفسها او ممثليها .

كما تتدخل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لمنح هذه المزايا الإضافية بعد التأكد من توفر الشروط القانونية اللازمة وهكذا فان الشركات متعددة الجنسيات تدخل في مجال السياسة الضريبية وكذا سياسة الإعفاءات الضريبية باعتبارهما تهدفان الى جلب رؤوس الأموال الأجنبية دون تميز وبالتالي فهي تستفيد من مساواتها في هذا المجال مع المستثمرين الوطنيين من جهة والمستثمرين الأجانب انفسهم من جهة أخرى رغم ضخامة امكانياتها وقدراتها وخصوصية تنظيمها .(GUIDE FISCAL2004P42)

الفرع الثالث: الشروط القانونية لاستثمار الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع المحروقات

لقد اقر قانون المحروقات رقم 14/86مجموعةمن الشروط اوجبها على الشركات متعددة الجنسيات الراغبة في الاستثمار في الجزائر وذلك لجعل اشتراكها مع الشركة الوطنية وسونطراك مقبولا ومنتجا لاثاره القانونية حيث حدد كل من المرسومين التشريعيين 158/87و159/87 مجموعة من شروط يستوجب على الشركات الأجنبية اتباعها للاستثمار في مجال المحروقات تتمثل في :

وجوب ابرام الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات لعقد مع الشريك الوطني:

جيث يستوجب على الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات ابرام عقد مع الشريك الوطني وهو شركة سونطراك وتكون الموافقة على هذا العقد بموجب مرسوم يتخذه مجلس الوزراء وهذا وفقا لما نصت عليه المادة 06من القانون رقم 21/91وقد كان هذا العقد مصحوبا ببروتوكولات حذفها فيما بعد المشرع بموجب نفس المادة وذلك في سبيل تخفيف الإجراءات الإدارية لإبرام هذه العقود .

وبعد قرابة عشرين سنة من تطبيق احكام القانون رقم 14/86 جاء المشرع بقانون جديد ينظم قطاع المحروقات وهو القانون رقم 07/05 المؤرخ في 19يوليو 2005 والمتعلق بالمحروقات حيث يعد أهم ماجاء به هذا القانون هو تكريسه لمعيار الإقامة كأساس للتعامل مع المستثمرين الأجانب بما فيهم الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات وهذا حسب مانصت عليه المادة 06في فقرتها الثانية حيث ورد فيما يلي :يمكن لكل شخص مقيم بالجزائر او لديه فرع فيها او منظم في أي شكل اخر يسمح له بان يكون موضوع جباية ،ممارسة نشاط وأكثر من النشاطات المذكورة، شريطة احترام احكام هذا القانون والقانون التجاري .

ونظرا للسلبيات والنقائص التي كانت تعتري قانون رقم 05-07جاء المشرع ليصحح الوضع من خلال الامر الرئاسي رقم 10/06المؤرخ 29يوليو 2006والمغدل والمتمم للقانون رقم 05-07حيث سمح هذا الامر للشركة الوطنية سونطراك باسترجاع صلاحياتها في التعامل مع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات وذلك بعدما أقصاها القانون السابق من ذلك .ونص على وجوب حصول شركة سونطراك على الامتياز الخاص بممارسة نشاط النقل بواسطة الانابيب وفي حالة الاشتراك مع طرف الأجنبي فان نسبة مساهمة شركة سونطراك يجب ان لاتقل عن نسبة 51%مواد 05-32-68-77من الامر 06-10المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07المتعلق بالمحروقات .

لكن هذه المكانة ما لبثت ان تلاشت بموجب احكام القانون 15-18المؤرخ في 30ديسمبر 2015والمتضمن قانون المالية لسنة 2015والذي أجاز في المادة 62فتح راس مال الشركات الوطنية والتي على رأسها شركة سونطراك حيث يجوز للمساهم الوطني المقيم شراء حصص في هذه الشركة قد تصل الى 66%من راس مالها الاجتماعي وهذا خرق واضح لقاعدة 51%و49%التي كانت في وقت قريب الضامن الرئيسي لمراقبة نشاطات ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر كما أجاز المشرع لشراء كامل حصص الشركة الوطنية للمساهم الأجنبي بعد خمس سنوات من عملية الشراء الأولى.(بحرالي 2010ص178-179)

المطلب الثالث :تسوية المنازعات للشركات متعددة الجنسيات

الفرع الاول :تسوية المنازعات داخليا

ان مسألة تسوية المنازعات التي قد تثور بين الدولة الجزائرية ومستثمرين الأجانب فان المادة 17مع مبدأ ثابت في القانون الدولي وهو مبدأ استنفاذ وسائل التقاضي الداخلية ولا يمكن الالتجاء الى وسائل أخرى الى بعد استنفاذ هذه الوسائل لهذا السبب يعتقد البعض ان ماتنص عليه المادة 17 ومانصت عليه المادة 41 قبلها في المرسوم التشريعي الصادر في 05اكتوبر 1993يعدتراجعاعما نصت عليه المادة 184من قانون النقد والقرض التي تحيل مباشرة في حالة قيام النزاع بين طرفين الى الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها الجزائر فالامر الحالي اقر مبدأ التحكيم الدولي.(قادي مريم 2016 ص11)

الفرع الثاني :اللجوء الى التحكيم

اكد المشرع الجزائري حق اللجوء ال المحاكم الوطنية المختصة بحيث يطبق القاضي الوطني قانونه الداخلي سواء تعلق الامر بالقانون الاجرائي او القانون الواجب التطبيق على الموضوع الا انه فتح المجال للجوء الى التحكيم بتوفر احذى الشرطين وهما:

اولا–وجود اتفاقية دولية صادقت عليها الجزائر مع دولة المستثمر الأجنبي :

في هذا الاطار صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات منها الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتحكيم اذ اهتمت الاتفاقيات الثنائية باستثماء في حالة عدم التوصل الى جل ودي خلال مدة 6اشهر بعرض النزاع على هيئة قضائية مختصة للطرف المتعاقد او تحكيم خاص وهذا مانصت عليه الاتفاقية الجزائرية الفرنسية حول تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة في المادة 8 منها ان النزاع او الخلاف يسوى بتراضي الطرفين خلال 6اشهر اذا لم يسوي يرفع امام المحاكم الوطنية او امام المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالتحكيم بالإضافة الى هذا فقد صادقت الجزائر في سنة 1995على الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بتسوية النزاعات بالاستثمارات بين الدول ومواطني الدول الأخرى .اعتمادعلى هذه الاتفاقيات يكون لكل مستثمر اجنبي من رعايا احدى الدول المستثمرة في الجزائر حق تسوية النزاع المنشأ بين وبين الدولة الجزائرية عنطريق التحكيم التجاري الدولي (قادي مريم 2016 ص13)

ثانيا–وجود اتفاقية استثمار مبرمة بين المستثمر الاجنبي والدولة الجزائرية :

يلجأ المستثمر جنبي الى التحكيم بموجب نص المادة 17من الامر رقم 01–03وذلك بوجود اتفاق خاص بينه وبين الجزائر حيث يوجد بند يشير الى اللجوء الى التحكيم كما يمكن النص ذلك فياتفاق لاحق على نشوء الخلاف وبهذا نجد ان المشرع الجزائري تبنى مبدأ التحكيم اما عن طريق التحكيم المؤسساتي ومن اهم اجهزته المركز الدولي لفض النزاعات المتعلقة بالاستثمار والغرفة التجارية بباريس او عن طريق لجنة خاصة يتولى فيها اطراف النزاع تعيين المحكمين وتحديد القواعد الواجب تطبيقه على النزاع ويجب

ان يكون اتفاق التحكيم كتابيا تحت طائلة البطلان وهذا ما نصت عليه المادة 1008من قانون الإجراءات المدنية والإدارية "يثبت شرط التحكيم تحت طائلة البطلان بالكتابة في الاتفاقية الاصلية او الوثيقة التي تستند اليها"

المبحث الثاني:واقع الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

لمعرفة تواجد الشركات متعددة الجنسيات نتطرق الى كيفية تأسيس فرع شركة اجنبية

المطلب الاول: تأسيس فرع شركة أجنبية بالجزائر

سنتعرف على إجراءات التأسيس و توطن بعض الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

الفرع الاول: إجراءات تأسيس فرع شركة أجنبية بالجزائر

في حالة ما اذا قامت شركة متعددة الجنسيات باعتبارها شركة اجنبية بإنشاء فرع لها بالجزائر فإنها تمر على عدة خطوات حددها المشرع الجزائري والتي يطلق عليها بإجراءات التأسيس وللبدء بهذه الاخيرة وجب عليها ان تتوفر مستلزمات لتأسيس وهي خاصة بالشركة الام ،حيث تكون قد تأسست بصورة صحيحة ووفقا لقانونها الأجنبي .

أولا –شروط التأسيس الخاصة بالشركة الام :

ان تكون الشركة قد تأسست بصورة صحيحة وفقا لقانونها الأجنبي :

يجب ان تكون الشركة الأم قد تأسست تأسيسا صحيحا وفقا لقانون الدولة التي اتخذت فيها مركز إدارتها الرئيسي والفعلي وهو الذي استمدت منه شخصيتها وجنسيتها

ان تأسيس هذه الشركة بصورة صحيحة يكسبها الشخصية المعنوية ما يترتب عليه امتلاكها لحقوق وترتيب التزامات وكذا القيام بمجموعة من النشاطات منها انشاء الفروع ويكون تأسيسه مستوفا الشروط القانونية(احمد 1989ص222)

بالتالي اذا كانت هذه الأحكام باطلة في لقانون الاجنبي (القانون الجزائري)فالفرع كذلك باطل لانه تابع لها

(المادة 426من القانون المدني الجزائري :اذا وقع الاتفاق على ان احد الشركاء لا يسهم في أرباح الشركة ولا في خسائرها كان عقد الشركة باطلا)

ولا يمكن فتح فرع لشركة محاصة وذلك لان هذه الشركة لا تتمتع بالشخصية المعنوية ومن المعروف انه اجراءات تقييم أوراق الشركة ذكر جميع ما يخص الشركة من اسماء الشركاء واسم الشركة كذلك وهو غير وارد في مثل هذا النوع من الشركات باعتبارها شركة خفية(المواد من 795مكرر (1)الى 795مكرر(5)من القانون الجزائري)

وكذلك الحال بالنسبة للشركات المدنية لغير المتمتعة بالشخصية المعنوية وفقا لقانونها الخاصة (يعترف المشرع الجزائري للشركات المدنية بالشخصية المعنوية من خلال المادة 49/ف3من القانون المدني الجزائري)

ثانيا–ان تمارس الشركة الاجنبية نشاطا مستمرا في الجزائر :

نجد ان الشرط السابق ذكره في الشركة الام غير كاف وفقا للقانون الجزائري بل لابد للشركة الاجنبية ان تمارس فعلا نشاطا مستمرا في الجزائر ا يكون تواجدها فيه فعليا لا متقطعا حيث يستشف هذا الشرط بضرورة ارفاق ملف قيد الفرع في السجل التجاري بمحضر المداولة الذي يقضي بفتح الفرع في الجزائر الا ان محضر المداولة يتم عن ضرورة ان تمارس الشركة نشاطا مستمرا في الجزائر (انظر الماذة 13 مكرر من المرسوم النفيذي 41/98المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 453/03المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري

ويتمثل النشاط الذي يجب على الشركة ان تمارس في الغالب صورة تنفيذ او عقد او اتفاق تعهدت الشركة الام بتنفيذه او كلفت فرعها بذلك .

بعد تحقق لشروط السالف ذكرها في الشركة الام نفسها والتأكد من صحتها تتجه الشركة الى اجراءات التأسيس وهي ملزمة لها بمجرد اتخاذ قرار تأسيس الفرع في الجزائر والا تعرضت للمساءلة القانونية .

ثالثا–مستلزمات التأسيس :

نجد ان المشرع الجزائري لم يضع قانونا او نظاما خاصا باجراءات تأسيس الفرع الشركة الام الاجنبية ومانجده هو قواعد عامة اما بالنسبة لشروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر،فان الفرع تابع للشركة الأجنبية ويمول عن طريق شركة من الخارج ، بالتالي يخضع للنظام الذي يحدد شروط تحويل رؤوس الاموال الى الجزائر من اجل تمويل نشاط اقتصادي

وهذا النظام يوجب على الشركة ان تقدم إشعارا مكتوبا الى مجلس النقد والقرض للحصول على بيان المطابقة ، وهو شرط جوهري للتأسيس ، ويتجه الى بنك الجزائر بواسطة بنك يكون مسجلا في قائمة البنوك او المؤسسات المالية ، تحدد المادة الثامنة من النظام مدة شهرين من تاريخ الطلب لمجلس النقد والقرض ليقوم بالبت في الطلب ، فأن مضت المدة دون الرد يعد القرار مرفوضا .

يقوم مجلس النقد ببناء قرار بالاعتماد على ضوابط معينة تخص الشركة الاجنبية مقدمة الطلب وكذا الفرع والعاملين به

والجدير بالذكر انه في حالة رفض الطلب من مجلس النقد القرض تقدم الشركة الاجنبية طلبا بالابطال خلال الستين يوما ابتداء من نشر القرار او تبليغه لها حسب الحالة. (عطايليةواخرون2018-2019ص122)

بعد الموافقة تقوم الشركة كإجراء ثان بقيد في السجل التجاري وهواجراء ضروروي وملزم للشركات متعددة الجنسيات ويحدد ذلك المرسوم التنفيذي رقم 453/03المؤرخ في 2003/12/01 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 41/98 المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري دون تمييز بين انواع الشركات وجنستها

يقدم الطلب مرفقا بالوثائق المتعلقة بالتأسيس وتكون هذه الوثائق مصادق عليها من الجهات المختصة الصادرة منها والمترجمة الى اللغة العربية وهذا المصالح القنصلية ونجد المشرع الجزائري لم يضع مدة معينة يلزم فيها الفرع بطلب السجيل لكن من خلال القوانين العامة المتعلقة بالسجل التجاري فالمدة محددة بشهرين بعد تقديم الوثائق كاملة فان على مأمور السجل التجاري ان يسلم السجل التجاري خلال مدة لاتزيد عن شهرين من تاريخ ايداع الملف.

رابعا-جزاء مخالفة إجراءات التأسيس :

يوجب القانون الجزائري غلق الفرع مع عقوبة جزائية وتنص المادة 18 من النظام 03/90المتعلق بشروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات على ان تطبق على كل من يخالف أحكامه العقوبة المنصوص عليها في المادة 139من الار 01/03المتعلق بالنقد والقرض والتي تصل الى الحبس من شهر الى 6 اشهر وغرامة مالية يمكن ان تصل الى 20%من قيمة الاستثمار (بقيرات 2004-2005-ص20)

اضافة الى مايفرضه القانون المتعلق بشروط ممارسة الانشطة التجارية من عقوبات حيث انه زيادة على الغلق الاداري يعاقب كل من يمارس نشاطا تجاريا دون التسجيل في السجل التجاري بغرامة من 10000الى 100000دينار جزائري الى غاية تسوية وضعيته (مانصت عليه المادة 31من القانون 08/04المتعلق بشروط ممارسة الانشطة التجارية)

كما يمكن ان تكون الشركة الام قد تعاقدت مع جهة جزائرية لتنفيذ معاهدة او اتفاق او عقد بواسطة فرعها مخلة بالتزاماتها ، فاذا تخلفت عن القيام بهذا الإجراءات ، او تأخرت في تقديم مايجب تقديمه من وثاق وبالتالي تقوم بحقها المسؤولية التقصيرية ويلتزم في ذمته المالية بدفع تعويضات التي تستحق بسبب مباشرة نشاطه وما يرتكبه من افعال ضارة باسمه ولحسابه (عطاياليةواخرون2018-2019ص124)

وتتفق العقوبة الجنائية مع عدم القيد من خلال رغبة تضليل المتعاقد مع الفرع إضافة إلى الأضرار بالاقتصاد الوطني من خلال الابتعاد عن الرقابة القانونية وهو ماقرره قانون العقوبات الجزائري في المادة 09منه ان العقوبات التكميلية هي :

-المصادرة الجزئية للاموال

-حل الشخص الاعتباري

-نشر الحكم (حسب القانون رقم 156/66المؤرخ في 18صفر 1386الموافق ل1966/06/08فقد نصت المادة التاسعة منه والمضافة بالقانون رقم 05/89المؤرخ في 1989/04/25المعدل والمتمم)

الفرع الثاني : توطن بعض الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

الجدول التالي يوضح شكل تواجد بعض شركات متعددة الجنسيات في الجزائر سواء كفروع اووكالات او كاستحواذ او شراكة

الجدول رقم: 02 اشكال توطن بعض الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

الشركات المتعددة الجنسيات	وكالات تجارية ونقاط البيع	شعب وفروع تجارية	استثمارات مشتركة	استحواذ	شراكة	فروع انتاج	فروع خدمات	وكالات خدمات
DANON				01		01		
NESTLE		01	01					
CASTEL GROUPE						04		
HYUNDAI	45	01						
TOYOTA	39	01						
ARCELER MITTAL				01				
BMP PARIBAS						01	01	42
ORASCOM TELECOM							01	73
ELWATANIYA							01	108
FRANSA BANK							01	
SOCIETE GENERALE							01	84
AIR LIQUIDE				01				
ANADARKO DETROLUM					01			
TOTAL		02			01			
MARIOTTE							01	
SCH LUMBERGER			01					
SCHNEIDER ELECTRIC						01		
MICHELIN						01		
RENAULT	18	01						
PEIGEOT	01							

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على (منصور 2013-2014ص267)

رغم الامتيازات والحوافز المعتمدة في قانون الاستثمار الجزائري الا ان عدد الشركات المقيمة في قطاع الإنتاجي يبقى ضئيلا نوعا ما, بسبب تمركزها في قطاعات لا تخلق قيمة مضافة بالنسبة للاقتصاد الجزائري مثل قطاع الخدمات والتجارة

والملاحظ في الجدول أعلاه ان شركة MICHELIN تخصص في العجلات الذي يتطلب وفرة في الموارد الطبيعية اللازمة للصناعة ووفرة اليد العاملة الرخيصة نسبيا ويبدو ان هذه الميزة وجدت في الجزائر .وقد تم خلق بعضالفروع في الجزائر كنتيجة الاستثمارات سابقة أساسا على غرار التحالف الاسترتيجي الذي تم سنة 2001بين مجمع جرجرة ودانون بخصوص عملية انتاج الحليب ومشتقاته والتي تمخض عنه انجاز DANONE BISCULTERIEسنة 2006(منصور 2013-2014ص267)

ورغم هذا فان خلق الفروع الإنتاجية في الجزائر يبقى متواضعا .

كشف معهد الأمريكي "best compagnies " الذي ينظم هذه المبادرة في عدة بلدان في العالم وللسنة الثالثة بالجزائر عن أسماء الشركات الفائزة في المسابقة التي توفر أفضل إطار عمل وفقا لمعايير أكثر ملائمة لموظفيها ،وفرصا وظيفية وتنوعا وظيفيا ومناخا اجتماعيا لطيفا لتشجيع الموظفين على البقاء لفترة أطول.

وتمنح شهادة أفضل المشغلين في الجزائر فقط للشركات التي تطبق اعلى معايير التميز من حيث ظروف العمل

ترتيب الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر لسنة 2018 حسب المعهد الأمريكي "Best compagnies "

الجدول رقم : 03يوضح ترتيب الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر لسنة 2018 حسب المعهد الأمريكي "BEST compagnies "

المرتبة	اسم الشركات	مجال شركة
الأولى	دي اش ال	صناعة الخدمات اللوجستية
الثاني	نوفارتيس	مجال المستحضرات الصيدلانية .
الثالث	روش	مجال الصناعات الصيدلانية
الرابع	سيمنس	مجال الطاقة والتجهيزات الطبية والصناعية
الخامس	الكندي	مجال الطاقة والتجهيزات الطبية والصناعية

من انجاز الطالبة بالاعتماد على المقالة منشورة في قناة الشروق Echoroukonline.comتاريخ زيارة الموقع 05/15 /2021على الساعة 9:26

من جدول علاه لاحظنا استقطاب الجزائر للشركات في مجال لمستحضرات الصيدلانية و المعدات الطبية والصناعية

برنامج أفضل المشغلين في الجزائر 2018 يرتكز على استمارة لرصد نظرة الموظفين إلى عدد من الجوانب من أهمها : الحكامة وأسلوب إدارة المؤسسة المشغلة وسياسة الموارد البشرية الأجور والتعويضات والمزايا الاجتماعية العلاقات المهنية مبين الزملاء ومناخ العمل حسن الانتماء الجودة التميز والمسؤوليات الاجتماعية

اما بخصوص تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على التشغيل في الجزاير فيظهر ذلك من خلال خلقها لمناصب شغل جديدة وذلك خلال فترة مابين 2002—2017 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم: 04 تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على التشغيل في الجزائر مابين 2002—2017

مشاريع الاستثمار	عدد مناصب الشغل المعلنة	النسبة المئوية %
الاستثمارات المحلية	10980011	89.15
الاستثمارات الأجنبية	133583	10.85
اجمالي المناصب الشغل المستحدثة	1231594	100

المصدر بيانات التصريح بالاستثمار الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الموقع www.andl.d

بالنظر للمعطيات فان حصة الاستثمارات الأجنبية في خلق مناصب شغل تعد ضعيفة مقارنة بالاستثمارات المحلية بسبب سياسة التضييق التي تعتمدها في التشغيل المعتمد من طرف المستثمرين الأجانب وهي سياسة تتعارض مع احد اهم اهداف الجزائر المستقطبة لهذا النوع من الاستثمارات لكسب اليد العاملة المحلية خبرات مهنية باحتكاكهم مع العاملين الأجانب .

حصيلة المشاريع المصرح بهافي2018.

الجدول رقم 05 حصيلة المشاريع ومناصب الشغل المصرح بهافي2018

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المئوية %	مناصب الشغل	النسبة المئوية %
الاستثمارات المحلية	4105	99.5	133666	93.3
الاستثمارات الأجنبية	20	0.5	9654	6.7
اجمالي المناصب الشغل المستحدثة	4125	100	143320	100

بيانات التصريح بالاستثمار http:www.andi.dz

نلاحظ ان الاستثمارات الأجنبية لم تخلق سوى 9645اي نسبة 6.7 %وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالاستثمارات المحلية التي تقدر مناصب الشغل 133666 بنسبة تقدر 93.3%

المطلب الثاني :اهم الهيئات المشرفة على سياسة التشغيل في الجزائر

الفرع الأول: الهيئات الخاصة لتطوير الاستثمار لخلق مؤسسات لدعم الشباب

أولا –الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:

وهي مؤسسة جديدة للتشغيل في الجزائر استحدثت التشغيل الشباب العاطل عن العمل سنة 1997ومنه للتقليل من معدلات البطالة في الجزائر حيث يغطي هذا الجهاز نوعين من الأنشطة وهما :المساعدة على انشاء مؤسسات مصغرة والتكوين لتدعيم انشاء النشاطات .

ثانيا –الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

لقد تم انشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94سنة 1994حيث يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا ارادية ،لاسباب اقتصادية سواء في اطار التقليص من عدد العمال او جل المؤسسات والمعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم بين 35الى 50سنةويكمن دور هياكل الصندوق للتأمين عن البطالة من اجل المحافظة على الشغل وحماية الأجزاء

ثالثا–الوكالة الوطنية التسيير والقرض المصغر ANGEM:

أنشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية 01ديسمبر 2003حيث يعتبر القرض المصغر من بين الاليات التي اتخذتها الدولة كحل لمشكل البطالة او أولئك الذين يمارسون عملا مؤقتا غير مضمون ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه , ممل يسمح ببحث وتطوير منتج للسلع والخدمات ولقد كان الانطلاق الرسمي للتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999 ويتراوح القرض المصغر من 50000دج و 350000 دج هو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 الى 60شهر .

رابعا –البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

وهو برنامج فلاحي يهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إضافة الى توفير فرص التشغيل(بوزار صفية 2014ص560)

الفرع الثاني: برامج التشغيل

أولا–برنامج عقود ماقبل التشغيل:CPE

هو برنامج تم اطلاقه سنة 1998موجه لفئة الجامعيين والحاصلين على الشهادات الجامعية .

وهو من بين البرامج والآليات التي أحدثتها الدولة الجزائرية في العشرية الأخيرة للتخفيف من حدة البطالة لدى الشباب الجامعي،برنامج عقود ما قبل التشغيل الذي يعتبر من بين البرامج المساعدة من طرف مندوبية تشغيل الشباب وقد تم إنشاء المرسوم التنفيذي رقم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02، وبرنامج منحة ذوي الشهاداتPID'' يتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملي لشهادات التعليم العالي،و كذا خريجي المعاهد الوطنية للتكوين الحائزين على مستوى تقني سامي ،الذي تتراوح أعمارهم مابين 19 و 35 سنة،عندما يتم التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل، تتم عملية الإشراف على البرنامج على مستوي مديرية النشاط الاجتماعي .

برنامج عقود ماقبل التشغيل:''DAIS''

جاء مكملا ثم خلفا للبرنامج السابق الجهاز ''DAIS''يشمل الشباب متوسطي المستوى من ''18 إلى 59 سنة'' حيث يوفر هذا الأخير مناصب شغل لأصحاب المستوى التعليمي المتوسط داخل الإدارات العمومية والخاصة والمؤسسات الاقتصادية لمدة سنتين قابلة للتمديد شريطة موافقة الجهة المستخدمة .

ثانيا-جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP:

استحدث جهاز المساعدة على المهني طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 126/08المؤرخ في 2008/04/19الذي حدد الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب وكيفيات تطبيقه هدفه الأول تشجيع الإدماج المهني طالبي العمل المبتدئين التي تتراوح أعمارهم مابين 18 و35 سنة ويكون على ثلاث فئات :

محاملي الشهادات CIDموجه لخرجي الجامعة والتقني الساميين

عقود الإدماج المهني CIPموجه لخرجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني

عقود التكوين CFIلطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل

وبمقتضى التعليمة الوزارية المشتركة رقم 25 المؤرخة في 18 ديسمبر 2019 المحددة لكيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 19-336المؤرخ في 11ربيع الثاني 1441الموافق ل8 ديسمبر 2019والمتضمن ادماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الادماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات

عقود العمل المدعمة CTA:

بالاضافة للعقود السابقة فقد استحدثت عقد اخر موجه للقطاعات الاقتصادية العمومية الخاصة وهو عقد العمل المدعم CTA الذي يضمن مساهمة في تحمل الأعباء الأجور للشباب طالبي العمل المبتدئين وكذا المستفيدين من برنامج المساعدة المهني حيث تكون مساهمة الدول لرب العمل كل حسب نوع عقده مع منحه تخفيض في الاشتراكات لدى الضمان الاجتماعي

حسب المراسيم التنفيذية 10-71المؤرخ في 31جانفي 2010الذي يحدد كيفية تطبيق تخفيضات في حصة اشتراك أصحاب العمل في الضمان الاجتماعيوالتي تقدر ب3% بعنوان ترقيه التشغيل لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد حسب المرسوم التنفيذي رقم 13-142مؤرخ في 10افريل سنة 2013المتعلق بتحديد مدة عقد العمل المدعم كذلك لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد وهي محتسبة في السنوات التقاعد (صفحة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي).

المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية داخل ولاية بسكرة

تعتبر ولاية من ولايات الجزائر تحت ترتيب 07 حيث تتمتاز بموقع جغرافي يؤهلها لاستقطاب الاستثمارات اجنبية في مختلف المجالات البناء والاشغال العمومية والصناعة والخدمات

المطلب الأول : التعريف بولاية بسكرة

نقوم بالتطرق الى ولاية بسكرة نظرة شاملة على ولاية بسكرة والوضع الاقتصادي لها

الفرع الأول : نظرة شاملة على الولاية

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 509.8021 كلم2 وتضم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها:

- ولاية باتنة من الشمال.
- ولاية مسيلة من الشمال الغربي.
- ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
- ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
- ولاية ورقلة من الجنوب.

أولا –التضاريس:

تتميز ولاية بسكرة بتنوع تضاريسها، حيث تتمركز الجبال في الجهة الشمالية والتي تتحول بسرعة إلى سهول كلما اتجهنا إلى الجهة الجنوبية من الولاية وتنتهي بسهوب صحراوية شاسعة تنتشر بها الواحات الخصبة.

ثانيا–المناخ:

تعرف ولاية بسكرة مناخ صحراوي، جاف صيفا ومعتدل الشتاء يتراوح معدل تساقط الأمطار بها ما بين 120 و 150 مل/ل في السنة ودرجة حرارة متوسطة تقدر بـ 20.9 درجة علي مدار السنة.

الفرع الثاني : الإطار الإداري

صنفت بسكرة''ولاية'' أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تظم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر. وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، الوطاية

أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

- بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.
- بلدية القنطرة و عين زعطوط من ولاية باتنة.
- بلدية الشعيبة (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله آي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

وفي سنة 2015، أنشئت بها ولاية منتدبة هي ''أولاد جلال''، تضم دائرتي:

- أولاد جلال: والبلديات التابعة لها وهي:أولاد جلال، الشعيبة، والدوسن.
- سيدي خالد: والبلديات التابعة لها وهي:سيدي خالد، البسباس، وراس الميعاد.(الموقع الرسمي لولاية بسكرة)

خريطة ولاية بسكرة :مساحة اجمالية 509.8021 كلم2

عدد الدوائر :12

عدد البلديات:33

التقسيم الإداري للولاية تتكون من 12دائرة و33بلدية تبها للتقسيم الإداري لسنة 1991وهذا حسب التالي :

الجدول رقم :06 يوضح الدوائر والبلديات

الدائرة	البلديات
دائرة بسكرة	بسكرة، الحاجب
دائرة أولاد جلال	أولاد جلال، الدوسن، الشعيبة
دائرة طولقة	طولقة، بوشقرون، ليشانة، برج بن عزوز
دائرة سيدي خالد	سيدي خالد، البسباس، راس الميعاد
دائرة سيدي عقبة	سيدي عقبة، الحوش، عين الناقة، شتمة
دائرة أورلال	اورلال، أوماش، مخادمةو مليلي، ليوة
دائرة زريبة الوادي	زريبة الوادي، خنقة سيدي ناجي، المزيرعة، الفيض
دائرة فوغالة	فوغالة، الغروس
دائرة جمورة	جمورة، البرانيس
دائرة القنطرة	القنطرة، عين زعطوط
دائرة لوطاية	لوطاية
دائرة مشونش	مشونش

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

الشكل رقم :03 الهرم السكاني لولاية بسكرة

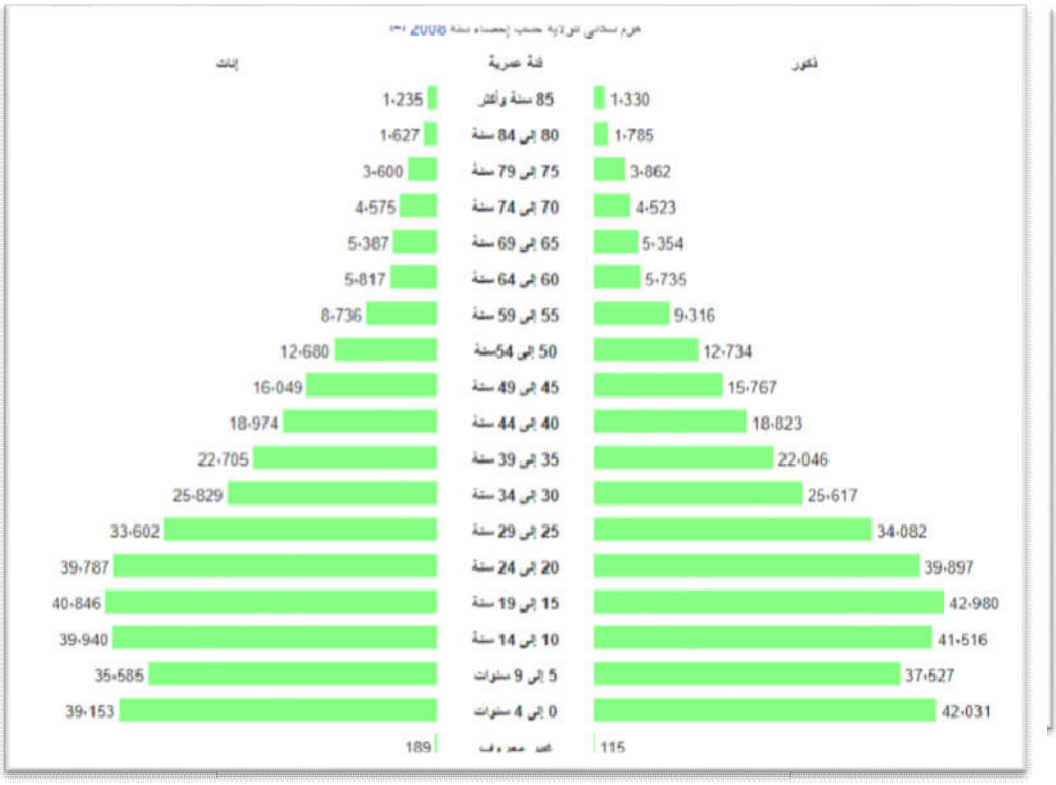

هرم سكاني للولاية حسب إحصاء سنة 2008: تاريخ زيارة الموقع http /wilayabiskra.dz2021/06/06

هرم سكاني يوضح إحصاء الفئة العمرية لسكان الولاية من 0سنة الى 85 سنة فاكثر والملاحظ ان فئة من 15الى 29 هي اكبر فئة وهذا دليل على انه مجتمع فتي وشاب مؤهل للنهوض باقتصاد الولاية

الفرع الثاني :تشخيص واقع التشغيل في ولاية بسكرة

اولا: واقع الاقتصادي للولاية

تشهد ولاية بسكرة تطورا تنمويا كبيرا في كل المجالات كما عرفت دعما هاما من طرف الدولة نظرا لخصوصياتها المناخية والفلاحية والجيولوجية , فهي من الولايات التي تزخر بمناطق صناعية شاسعة وأراضي فلاحية ذات جودة عالية و مياه جوفية معتبرة استطاعت من خلالها أن تكون رائدة في مجالات إنتاج التمور والفلاحة داخل البيوت البلاستيكية التي استطاعت بفضلها تزويد السوق الوطني بما يقارب 45 % من المنتوج الفلاحي .

و بهذا فالكلام على هذه المكتسبات جعل من ولاية بسكرة قطبا اقتصاديا يعرف حركية هامة من مختلف ولاياتالوطن ويفتح فرصا كبيرة في العمل على كل المستويات نذكر منها : النقل –التوظيب –التبريد وكل الوظائف المؤسسية الخاصة بالجني , وأعمال التجارة بالجملة و التجزئة .

وتحصي الولاية أكثر من 4 ملايين و500 ألف نخلة , ناهيك عن الزراعة داخل البيوت البلاستيكية التي استطاعت بفضلها تزويد السوق الوطني بما يقارب 45% من المنتوج الفلاحي .

وفي هذا السياق وفي إطار سياسة ترقية التشغيل استطاعت وكالة دعم تشغيل الشباب , والصندوق الوطني للتامين على البطالة تحقيق 7400 مؤسسة مصغرة للزراعة داخل البيوت البلاستيكية توظف حاليا ما يقارب 20000 عامل .

ورغم تجميد النشاط المذكور أعلاه إلا أن السلطات الولائية ارتأت أن تطلب إعادة تفعيله وذلك للطلب المتزايد عليه .

ومن خلال الاتفاقيات المبرمة مع قطاعي الفلاحة والغابات التي تعمل على وضع إستراتيجية للنمو بالقطاع عن طريق برنامج الدولة في إطار ترقية التشغيل وذلك بالاستعانة بالخبرات الجامعية للتنويع في هذا المجال وخلق مؤسسات مصغرة ترتكز على دراسات علمية وجامعية .

وقد أثبتت الدراسات والبحوث التي قام بها مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة CRSTRA بسكرة أن المناخ الذي تمتاز به الولاية والمنابع المائية الجوفية الهائلة التي تزخر بها , تمنح لمصالح التشغيل أرضية مناسبة لتوجيه الشباب الجامعي المؤهل في هذا المجال لخلق مؤسسات مصغرة في ميادين خاصة بمجال الفلاحة ذات صبغة مبتكرة, نستطيع من خلالها تطوير بعض الشعب التي تؤهل الولاية الى خلق سوق عمل هام ومتطور, وتصبح من خلاله قطبا جهويا يؤهلها لنمو اقتصادي و اجتماعي حقيقي .

وفي سياق أخر ننوه بالمجهودات التي تقوم بها السلطات الولائية لإعطاء الأولوية للشباب ومرافقتهم لخلق مشاريعهم وذلك بتحضير مناطق النشاط ونذكر منها منطقتي النشاط في دائرتي القنطرة و لوطاية.

ثانيا–المقومات السياحية :

تعتبر ولاية بسكرة منطقة سياحية معروفة منذ القدم لتوفرها على الجذب السياحي من جهة وكذا كونها منطقة عبور من الشمال نحو الجنوب عبر بوابتها الجميلة المتمثلة في فج القنطرة ، فيحكم هذا الموقع الجغرافي المتميز وتاريخها الحافل بالمأثر والمتنوع بتنوع الحضارات التي مرت على المنطقة يضاف اليها مؤهلات السياحية التي تزخر بها سواء تلك الطبيعة او تلك المحدث من طرف الانسان والتي تجسد تاريخ انساني وحضاري هام (الوافي 2020ص195)

الفرع الثالث: الأجهزة العمومية لترقية التشغيل

يتم تنظيم وتسيير سوق الشغل في جميع بلدان العالم من طرف الدولة وذلك عن طريق المرفق العمومي للتشغيل وظهرت المرافق العمومية للتشغيل في البلدان الصناعية في أواخر القرن 19 بسبب مخاوف الاثار الاقتصادية والاجتماعية على البطالة بعد استقلال الجزائر أنشأت الدولة مرفق عمومي للتشغيل مديرية التشغيل والوكالة الولائية للتشغيل .

أولا– لمديرية التشغيل

تعتبر مديرية التشغيل مرفق عمومي موجه للخدمة العمومية وفرته الدولة من أجل السهر على تطبيق التزاماته من خلال تسيير برامج وسياسات التشغيل على المستوى المحلي .(مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021)

أ :لمحة تاريخية عن مديرية التشغيل لولاية بسكرة

كانت تدعى بمندوبية تشغيل الشباب ومقرها ضمن مكاتب الخزينة الجهوية الواقعة بحي أول نوفمبر 1954 بالقرب من حديقة 5 جويلية 1962 حيث كانت تضم عشرة(10) مكاتب لا تستوفي لأدنى شروط العمل وذلك من 1990 إلى غاية 2005، مرورا بإنشاء مديرية التشغيل 2002 ،وفي سبتمبر 2005 تم الإنتقال إلى مكاتب في مقر الولاية كان عددها 12 مكتب وهي الأخرى لا تستوفي الشروط خاصة وأن عدد المكاتب لا يستوعب عدد الموظفين بالإضافة إلى نوعية الخدمات، وفي أكتوبر 2011 إستفادت مديرية التشغيل من مقر جديد يتوفر على مختلف الوسائل المادية مما يسمح بتحسين في الخدمة العمومية وتبعا لتطور سوق الشغل على مستوى الوطن من جميع النواحي قامت الدولة بإنشاء مديريات للتشغيل لتحل محل المندوبيات في تسيير كل ما يتعلق بترقية التشغيل من ناحية الإستقلالية في التسيير من أجل إعطاء مرونة أكثر في تسيير مختلف الأجهزة الخاصة بالشغل من أجل تقليص نسبة البطالة ،إلى غاية سنة 2007 حيث حولت الحكومة برامج التشغيل السابقة إلى مديرية النشاط الإجتماعي وإنشاء جهاز جديد بموجب مرسوم تنفيذي رقم 08-126 المعدل والمتمم تسييره مديريات التشغيل بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتشغيل يعرف بإسم جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP) الذي جاء شاملا لكل الفئات الشبابية للمجتمع من خلال إستيعابه لحاملي الشهادات سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الإقتصادي وتقوم مديرية التشغيل أيضا بالسهر على التسيير الحسن لملف العمالة الأجنبية من خلال دراسة ملفات العمال الأجانب ومنحهم جواز عمل يسمح لهم بالتوظيف داخل تراب الوطن مع السهر على إلتزام الشركات التي توظف أجانب على توظيف يد عاملة وطنية ،وتوفير كل إمكانيات التكوين للشباب وهذا بالإضافة إلى وجود تنسيق بين مصالح المديرية من أجل إعداد أرقام إحصائية تكون شاملة على مدى تطور برامج التشغيل على مستوى الولاية من أجل تقليص من البطالة (مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021) .

1- النشأة :

أنشأت مديرية التشغيل لولاية بسكرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-05 المؤرخ في 2002/01/21 المعدل والمتمم والذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وتعمل المديرية على تنفيذ سياسة التشغيل في الولاية بالتنسيق مع مختلف الوكالات والإدارات العمومية. (مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021)

2: الموقع:

تقع مديرية التشغيل لولاية بسكرة في المنطقة الغربية من الولاية وذلك مقابل حمام الصالحين بحي 20 أوت 1955 وتقدر مساحتها ب1582م وتتكون من طابقين يحتوي الطابق الأول على :11 مكتب بالإضافة إلى قاعة الاجتماعات أما الأرضي فيحتوي على 9 مكاتب فضلا عن قاعة الأرشيف وقاعة الإنتظار وتتوفر المديرية على مختلف الوسائل المادية والبشرية التي تسهم في الخدمة العمومية. (مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021)

ثانيا:أهمية مديرية التشغيل :

أ-تطوير سياسة التشغيل على المستوى المحلي .

ب-التنسيق مع مختلف القطاعات من أجل وضع ميكانيزمات وأسس تسيير التشغيل .

ج-المساهمة بالإتصال مع مختلف المؤسسات في إيجاد الوسائل الخاصة بالتكوين والتشغيل

د-توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل من أجل تقليص حجم البطالة.

هـ-القيام بأيام تحسيسية لأهمية الشغل ومدى توفير التجهيزات بالنسبة لأصحاب العمل .

و-القيام بتقارير دورية للوقوف على مدى فعالية برامج التشغيل

ثالثا :مهام مديرية التشغيل

تقوم مديرية التشغيل في الولاية بتطوير التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته ،وتضعها حيز التنفيذ وتكلف مديرية التشغيل بمايلي :

أ-في مجال ترقية التشغيل :

1-تنظيم تنفيذ برامج التشغيل وتنشيطها ومراقبتها .

2-تنفيذ سياسة ترقية التشغيل على المستوى المحلي ومساعدة الجماعات المحلية في إنجاز برامجها الهادفة إلى تنمية إمكانيات التشغيل.

3-دراسة جميع كيفيات تطوير سياسة التشغيل البديلة والملائمة لخصوصيات الولاية .

4-تقييم برامج ترقية التشغيل وإثرائها وتعزيزها .

5-التقييم المنتظم لحالة تنفيذ مختلف برامج ترقية التشغيل التي يبادر بها القطاع والقيام عند الإقتضاء بتكييفها الضروري.

6-تطوير هندسة التشغيل ووضع بنوك معطيات محلية تساعد على تنمية التشغيل .

7-القيام بأي تحقيق أو دراسة ضرورية لتنمية البرامج البديلة الخاصة بترقية التشغيل أو تكليف من يقوم بذلك.

8-دارسة واقتراح التدابير الرامية إلى تقليص كلفة التشغيل وتوجيه مساعدات الدولة نحو توسيع فرص التشغيل. (مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021)

9-تدعيم نشاط الحركة الجمعوية والحرص على إنسجامه في إطار ترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

ب-في مجال تنظيم التشغيل :

1-تشجيع تنمية التشغيل عن طريق أعمال وإقتراح تدابير تسمح بتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل بالإتصال مع الشركاء المعنيين .

2-المساهمة بالإتصال مع المؤسسات المعنية في تعزيز التوافق بين السياسات العمومية الخاصة بالتشغيل وبالتكوين

3-وضع آليات المساعدة التقنية والإستشارية لمبادرات تنمية التشغيل المحلية

4-جمع كل المعطيات الإحصائية الخاصة بسوق العمل واستغلالها وتحليلها.

5- إن مديرية التشغيل في الولاية تقوم بجمع المعلومات الضرورية من طرف جميع المؤسسات والمتدخلين في مجال التشغيل لأداء مهامها. (مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021)

ج-في مجال المحافظة على التشغيل وحركة اليد العاملة :

1-السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمحافظة على التشغيل.

2-الحث على جميع المبادرات الهادفة إلى المحافظة على التشغيل وتشجيعها.

3-تأطير التحرك الجغرافي والمهني لليد العاملة ومتابعته وتشجيع التعويض ما بين الولايات مابين القطاعات في نشاطات التوظيف قصد رفع مستوى تحقيق عروض التشغيل إلى أقصى حد .

4-السهر على إحترام وتطبيق التشريع والتنظيم في مجال توظيف الأجانب وإعداد بطاقات والحصائل الدورية المرتبطة(مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021)

د-الهيكل التنظيمي للمديرية :

تحتوي مديرية التشغيل على اربع مصالح إدارية ثلاث منها خاصة ببرامج التشغيل والإشراف على سيرورت تسع مكاتب إدارية منها سبعة تسعى لضمان سير الحسن للقيام ببرامج التشغيل وفق القوانين المعمول

الشكل رقم : 04الهيكل التنظيمي للمديرية التشغيل :

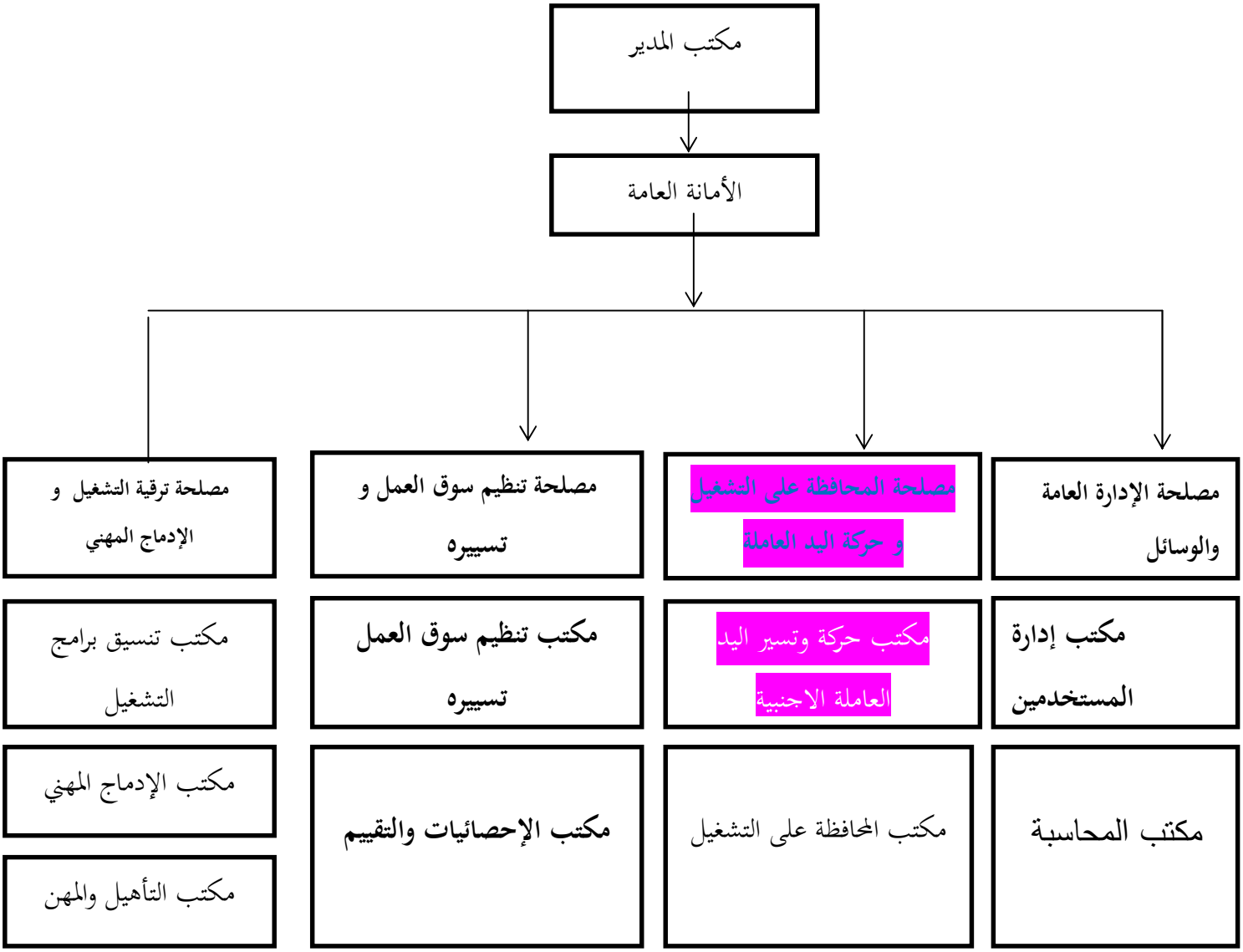

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021

ومن بين المصالح التي تشرف عل تواجد الشركات متعددة الجنسيات مكتب تسيير اليد العاملة المحلية والأجنبية وحسب المرسوم التنفيذي رقم 02-50مؤرخ في 7 ذي القعدة عام1422الموافق 21يناير سنة 2002يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها المعدل والمتمم .

ثانيا –الوكالة الوطنية للتشغيل:ANEM

ان تسيير سوق العمل من مهام الوكالة الوطنية للتشغيل ANEMومديرية العامة للتشغيل وبدورها كل ولاية تتوزع فيها وكالات ولائية للتشغيل ومديريات التشغيل عبر ربوع الوطن

ان الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تسير بموجب احكام المرسوم التنفيذي رقم 06- 77المؤرخ في17محرم 1427 الموافق 18 فيفري 2006 تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل ةالضمان الاجتماعي وتلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهاها كوسيط في سوق الشغل

أ–مهام واهداف الوكالة :

تتمثل مهام الوكالة الوطنية للتشغيل في تنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة المحلية والتأكد من ان لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذات طابع شخصي .

أ–تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها

ب–جمع عروض وطلبات العمل وربط فيما بينهما

متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر

د–ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقات الدولية في مجال التشغيل

هـ–ضمان تطبيق تدابير الرقابة المنبثقة عن أحكام القانون 19–04المؤرخفي 13ذي القعدة 1425الموافقل25ديسمبر2004والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل فيما يخصها

ب –هياكل الوكالة الوطنية:

1–المديرية العامة :

يتمثل دور المديرية العامة للوكالة الوطنية للتشغيل في تطبيق العلاقات والاستشارات القانونية والمراقبة التقنية وجمع المعلومات حول سوق الشغل من خلال هياكلها الخارجية اين يتم معالجتها .

2–الوكالة الجهوية للتشغيل :

يمتد اختصاصها الإقليمي الى عدة ولايات وتهد جسرا امتدادا بين المديرية العامة والهياكل الخارجية(وكالات ولائية وكالات محلية)

3-الوكالة الولائية للتشغيل AWEM

تعتبر الخلية الأساسية في تنظيم الوكالة الوطنية للتشغيل حيث تقوم باستقبال المتعاملين معها سواء طالبي العمل او المستخدمين وتتلخص مهامها فيما يلي

البحث عن عمل لكل شخص يطلب ذلك حسب مؤهلاته المطلوبة وهذا العمل من اختصاصه" مصلحة طالبي العمل "المتكون من موظفين متخصصين تقع على عاتقهم مهمة التنصيب وتقديم المشورة والمعلومات والتوجيه

-تنفيذ الأجهزة والبرامج الخاصة بالتشغيل على المستوى المحلي مع الشركات وهذا العمل يقدم من طرف مصلحة المستخدمين

-تقديم الأجهزة والبرامج الخاصة بالتشغيل على المستوى المحلي مع الشركات وهذا العمل يقدم من طرف مصلحة المستخدمين .

تقديم الدعم التقني في المتابعة الإدارية معالجة العروض العمل للمؤسسات العمومية الاقتصادية والخاصة والأجنبية واستدعاء ومتابعة طالبي العمل

المساهمة في تنفيذ تشجيع سياسة التشغيل المقدمة من طرف الدولة

4-الوكالات المحلية للتشغيل: ALM

تعتبر كملاحق او مرافق للولاية تتميز بنسبة عالية من الكثافة السكانية والأنشطة وتأتي في المستوى الأخير في تنظيمها الوكالة الوطنية للتشغيل وتكون على مستوى الدوائر او البلديات تتخصص في البحث عن فرص العمل أينما كانت وتوجيه عروض العمل الى السكان المقيمين .

جدول رقم : 07 الاختصاص الإقليمي للوكالات المحلية للتشغيل ولاية بسكرة

الوكالات	الدوائر	البلديات
الوكالة المحلية للتشغيل بسكرة	بسكرة –سيدي عقبة- اورلال –مشونش	بسكرة –الحاجب سيدي عقبة –الحوش- شتمة–اورلال–اوماش- مليلينشونش
الوكالة المحلية الوكالة أولاد جلال	اولادجلال– سيدي خالد	أولاد جلال –الدوسن والشعيبة –سيدي خالد- البسباس-راس الميعاد
الوكالة المحلية للتشغيل طولقة	طولقة –فوغالة	طولقة بوشقرون–برج بن عزوز –ليوة –مخادمة- لغروس –فوغالة–ليشانة
الوكالة المحلية للتشغيل القنطرة	القنطرة –جمورة –لوطاية	القنطرة عين زعطوط-جمورة –برانيس- لوطاية
الوكالة المحلية للتشغيل زريبة الوادي	زريبة الوادي	زريبة الوادي –مزيرعة–الفيض- خنقة سيدي ناجي –عين الناقة
المجموع	**13**	**32**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاستعانة مع مصلحة الاعلام الي للوكالة الولائية للتشغيل لسنة 2021

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود الوكالات المحلية للتشغيل وتوزعها حسب الدوائر بالتالي هي الأقرب لكافة المواطنين عبر جغرافية الولاية

وتعتبر الوكالة الولائية همزة وصل بين الشركات متعددة الجنسيات العارضة لمناصب العملباختلاف اختصاصاتهم طبيعة نشاطهم وبين طالبي العمل الذين يستوفون الشروط

فبعد الموافقة من قبل مديرية التشغيل لولاية بسكرة ووضع الطلبات المبدئية للعمال مع تحديد الاختصاصات ونوعية العقود ومدتها تتوجه الشركة لوضع عروض عملها لدى الوكالة المحلية المعنية بالدائرة التي يقوم فيها الاستثمار وبدورها الوكالة تقوم عبرة قاعدة البيانات بوضع قائمة اسمية تتوافق والشروط المطلوبة من قبل الشركة وتبعث المنتقين وتقوم الشركة بدورها انتقاء من تتوفر فيهم الشروط اللازمة .

المطلب الثاني :شروط تواجد الشركات والعمال الأجانب داخل ولاية بسكرة

هناك شروط تواجد الشركات متعددة الجنسيات والعمال الأجانب داخل ولاية بسكرة

الفرع الأول: شروط تواجد الشركات متعددة الجنسيات في ولاية بسكرة

أولا-يستوجب في الملف احتوائه على الاتفاقية مبدئية شاملة

ثانيا-يرتكز هذا الاجراء بوضع الملف لدى مصالح التشغيل عل المستوى المحلي حيث تقوم مديرية التشغيل الولائية بارسال الملف الى الإدارة المركزية لوزارة العمل من اجل الدراسة والموافقة عليه

ثالثا-طلب اتفاق مبدئى لتسليط الضوء على الاحتياجات المتوقعة بالمؤهلات المهنية ومناصب العمل لدى القوى العاملة المحلية والأجنبية

رابعا-نسخة من السجل التجاري

خامسا-نسخة من الوثائق التي تبرر موقف الشركة الموظفة فيما يتعلق بالضرائب ووثائق خاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

ترسل الاتفاقية بعدذلك الى الشركة الموظفة عن طريق مديرية التشغيل الولائية

وللاستفادة من الاتفاق المبدئي يجب ارسال ملف الى المديرية الولائية للتشغيل

ثم تقوم ارسال الملف من طرف المديرية الولائية للتشغيل الى المديرية العامة للتشغيل والادماج (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)

الفرع الثاني : الشروط اللازمة المسيرة لتشغيل اليد العاملة الأجنبية

اولا – الملف الخاص بتشغيل العمال الأجانب من قبل الهيئات المستخدمة الحائزة على صفقات لإنجاز مشاريع في مختلف المجالات أو في اطار استغلال نشاطها :

-طلب تشغيل يد عاملة أجنبية

-جدول توقعات تشغيل العمال الأجانب والجزائريين AP1 .

- مخطط التوظيف

-شهادة الأمر بالخدمة أو شهادة صاحب المشروع

-القانون الأساسي للشركة

-عقد الصفقة

-السجل التجاري

-شهادة إثبات الوضعية الضريبية

-شهادة إثبات وضعية الضمان الاجتماعي

-البطاقة الضريبية

-شهادة الترقيم .

-التعهد بتكوين اليد العاملة الوطنية وفقا للموافقة المبدئية.

ثانيا – نتائج عملية التنقيب عن اليد العاملة الوطنية.

ثانيا-توفر المؤهلات المطلوبة في العامل الأجنبي وفقا لجدول توقعات الهيئة المستخدمةAP1

المطلب الثالث : واقع الشركات متعددة الجنسيات في ولاية بسكرة

سنحاول التطرق الى اهم الشركات متعددة الجنسيات واليد العاملة الأجنبية ونوعية المشاريع الرائدة في ولاية بسكرة

الفرع الأول : اهم الشركات متعدد الجنسيات الموجودة في ولاية بسكرة

اهم شركات الرائدة في ولاية بسكرة سواء من حيث تكوين يد عاملة محلية او اخلق مناصب عمل جديدة داخل الولاية خلال الفترة مابين 2014-2016

اولا-الشركة الكورية الجنوبية HANWHA : تاريخ حيازة الموافقة 2014/02/09

*مكلفة بمشروع إنجاز محطة توليد الطاقة الكهربائية تعمل بالغاز بقدرة 456.860 MW بمنطقة الشقة بلدية أوماش .

* تتضمن تشغيل 96 عامل أجنبي مقابل 311 عامل جزائري .

* قامت بتشغيل 78 عاملا أجنبيا مقابل تشغيل 525 عاملا جزائريا.

ثانيا – الشركة الكورية الجنوبية SAMYOUNG CORPORATION: تاريخ حيازة الموافقة 2015/01/13

*مكلفة بإنجاز أشغال الكهرباء و التركيب لحساب شركة HANWHA.

* تتضمن تشغيل 41 عامل أجنبي مقابل 293 عامل جزائري .

* قامت بتشغيل 15 عاملا أجنبيا مقابل تشغيل 60 عاملا جزائريا.

ثالثا- شركةCILAS : موافقة بتاريخ 2014/12/11

*مكلفة بمشروع إنجاز مصنع لإنتاج الإسمنت ، ببلدية جمورة .

*استفادت من تشغيل 28 عامل أجنبي مقابل 320 عامل جزائري .

*شغلت 08 عمال أجانب مقابل 119 عاملا جزائريا.

رابعا- الشركة المختلطة SARL MBTM: موافقة بتاريخ 2015/02/15

*مكلفة تأدية خدمات استخراج و لف مقالع حجر الكلس لحساب شركة CILAS .

*استفادت من تشغيل 03 عمال أجانب مقابل 62 عامل جزائري .

*شغلت 03 عمال أجانب مقابل 38 عاملا جزائريا.

خامسا- الشركة الصينية CRCC 14: موافقة بتاريخ 05/09/2016

*مكلفة بمشروع دراسة و إنجاز 2000 سكن عمومي إجتماعي بالمنطقة الغربية ببسكرة.

* تتضمن تشغيل 675 عامل أجنبي مقابل 564 عامل جزائري .

*شغلت 508 عاملا أجنبيا مقابل 764 عاملا جزائريا.(مديرية التشغيل 2021لولاية بسكرة)

الفرع الثاني: وضعية العمالة الأجنبية في ولاية بسكرة

وضعية تشغيل اليد العاملة الأجنبية في اطار الموافقة المبدئية حسب فرع النشاط:

الجدول رقم 08 عدد الشركات الاجنبية واليد العاملة المشغلة في ولاية بسكرة لسنة 2018-2019

فرع النشاط	عدد الشركات	عدد المشغلين الأجانب
صناعة	06	482
خدمات	01	01
بناء واشغال عمومية والري	60	100
المجموع	**67**	**583**

مصلحة المحافظة على التشغيل و حركة اليد العاملة مديرية التشغيل لولاية بسكرة

الملاحظ من ان بين نشاطات المستقطبة للشركات الأجنبية قطاع البناء والاشغال العمومية والري يستقطب اكبر عدد للشركات الأجنبية وهذا راجع انجاز مشاريع سكانات اجتماعية ثم تليها نشاط الصناعة المتعلق بمصنع الاسمنت فسواء استخراج اوصناعة في منطقة جمورة ورغم قلت عدد الشركات في هذا النشاط الا ان عدد العمل الأجانب كان له الحصة الأكبر التي تقدر ب482عامل كما قامت مصلحة المحافظة على التشغيل وحركة يد العاملة بمنح جوازات العمل الممنوحة للعمال الأجانب حسب الجدول ادناه خلال سنة 2019 داخل المنطقة الجغرافية للولاية

الجدول رقم :09 إ صدار جوازات العمل الممنوحة حسب الجنسيات: وفي ولاية بسكرة سنة 2019

الجنسية	عدد المشغلين الأجانب
صينية	281
كورية جنوبية	80
إسبـــانية	01
فرنسية	01
نيبالية	01
فيليبينية	132
تونسية	02
تركية	77
ايرلندية	01
أمريكية	02
هند وراسية	01
بريطاني	01
هندية	03
المجموع	**583**

من اعداد الطالبة بالرجوع للمديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021

الملاحظ من الجدول لسنة 2019أعلاه تنوع الجنسيات المتواجدة على مستوى إقليم الولاية والتي تقدر ب ل13جنسية حيث تحتل الصين بأكبر بعدد من العاملين تليها الفليبيين ثم كورية الجنوبية ثم تركيا كل حسب الاختصاص وطبيعة النشاط والهيئة المستخدمة سواء وطنية او أجنبية وكذلك شركة منفذتالمشروع داخل الولاية .

منحنى بياني رقم 01يوضح العمال الأجانب الأكثر تواجدا في ولاية بسكرة

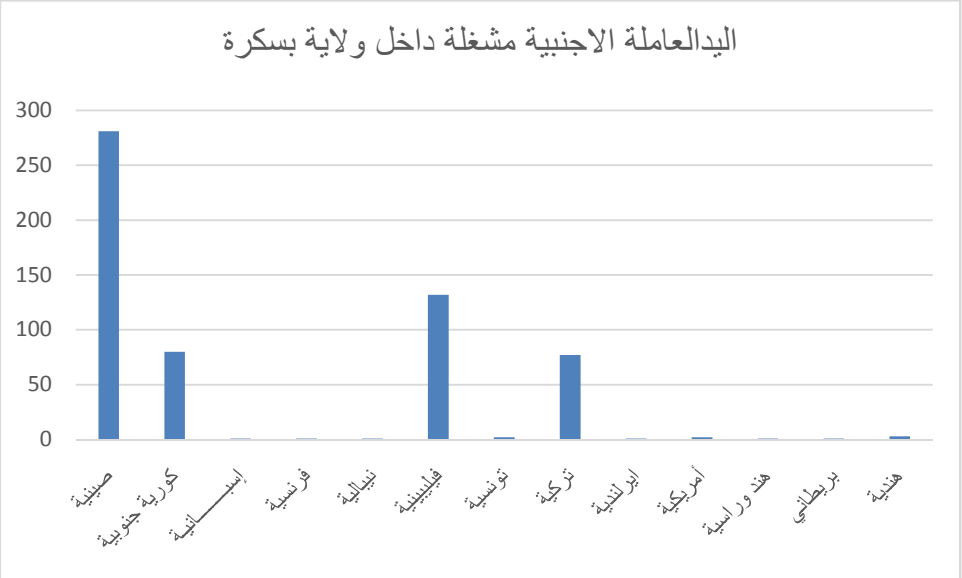

من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول جوازات العمل الممنوحة حسب الجنسيات

الفرع الثاني : تكوين اليد العاملة المحلية لدى الشركات متعددة الجنسيات

أولا–وضعية تكوين اليد العاملة المحلية في إطار الموافقات المبدئية لتشغيل العمال الأجانب بحسب قطاع النشاط

–في مجال التوظيف وتحسين مؤهلات اليد العاملة المحلية:

في إطار المشاريع التنموية التي تعرفها الولاية، والتي تم إسنادها إلى شركات ومؤسسات أجنبية، تم التأكيد علىضرورةتكوين الشباب في التخصصات التي تعرفعجزا في سوق العمل أو نقص فيالخبرة ، وذلك بإدراج بند التكوين في الموقع كشرط أساسي تتحمل تنفيذه هذه الأخيرة إلى غاية نهاية المشروع

تسجيل عملية تكوين في مختلف التخصصات لفائدة 948عامل جزائري على مختلف الشراكات الوطنية و الأجنبية لسنة 2018 والثلاثي الأول من سنة 2019

الجدول رقم :10 تكوين اليد العاملة المحلية لدى الشركات الأجنبية حسب نوع القطاع

فرع النشاط	قطاع النشاط	عدد المستفيدين من التكوين في الموقع لسنة2018	عدد المستفيدين من التكوين في الموقع الى غاية الثلاثي 2019 الأول
01	الصناعة	791	94
02	البناء والاشغال العمومية	32	34
03	الخدمات	1	00
المجموع		824	128
			948

نلاحظ أن قطاع الصناعة استقطب استثمار الشركات الأجنبية مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات التي تكاد تكون منعدمة استطاعت الولاية خلال الفترة مابين 2015الى غاية 2017 تكوين يد عاملة محلية تقدر 2360يد عاملة لدى هيئة أجنبية أو هيئة أحضرت يد عاملة أجنبية مؤهلة في صناعة التي توجد فيها يد عاملة مؤهلة

استطاعت الولاية خلال سنة2018 تكوين يد عاملة محلية وتوظيفها قدرت ب824يد عاملة لدى هيئة مستخدمة أجنبية او هيئة أحضرت يد عاملة أجنبية مؤهلة تمتلك خبرة في صناعة عالية التكنولوجيا حيث لاتزال سيلاس مكلفة بمشروع إنجاز مصنع لإنتاج الإسمنت ، ببلدية جمورة .في الصدارة في تكوين اليد العاملة المحلية في مثل هذه المشاريع .

الملاحظ انخفاض عدد المؤسسات المكونة بسبب انتهاء مدة انجاز المشاريع

حيث قامت الشركة الكورية الجنوبية HANWHA مكلفة بمشروع إنجاز محطة توليد الطاقة الكهربائية تعمل بالغاز بتكوين عمال من داخل الولاية لمدة بين شهرين لثلاثة اشهر على ثلاثة فئات منفيذين واطارات و إطارات منفيذين ومن بين الاختصاصات: في الميدان مهندس البناء و مهندس مدني –تسيير الاعمال الضخمة للبناء –مراقب مشروع ثم في الجانب الإداري للمشاريع منسق اداري –مراقبة النوعية متصرف في الموارد البشرية في التنفيذ –عامل انابيب –عامل كهربائي–لحام لوح – لحام سقالة –ملكلنيكي– مشرف كهربائي – طباخ

ثالثا– شركةCILAS : *مكلفة بمشروع إنجاز مصنع لإنتاج الإسمنت ، ببلدية جمورة .

مدة التكوين من يومين الى 16 يوم باختلاف الاختصاصات وفئات العمل سواء إطارات او منفيذين .

بعض من اختصاصات التكوين :تكوين في المادة الأولية –في تسيير مخاطر المعادن على البيئة –تكوين في قوانين ISO14001–تكوين في الحفر والتفجير – الاعتماد الكهربائي –تكوين في الاتصالات وفي التخزين والتدريب الصناعي ومؤشرات الأداء –التدريب على السلوك الإداري الفعال

اما شركة GENERAL ELECTRIC EPF SNC: فقد وضعت تكوين لاطارات التي يمكن ان تحتاجها في سير المشروع ومدة التكوين نفسها مدة انجاز المشروع

SARL SASKO INDUSTRIEاما شركة فقد قامت بتكوين اطار في كهرباء المعدات الصناعية مدة التكوين سنتان

شركة MBTM:خدمة استخراج الحجر الجيري المتداول في مصنع الاسمنت سيلاستكوين منفذ مشروع لمدة 4ايام

الجدول رقم :11 الطلبات الأولية لليد العاملة المحلية والأجنبية لشركات متعددة الجنسيات

من إعداد الطالبة بالرجوع لمصلحة المحافظة علي التشغيل وحركة اليد العاملة للمديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021

الرقم	اسم الشركة	المشروع	فرع النشاط	القطاع القانوني	المتطلبات الممنوحة في اطار الاتفاقيات من حيث المبدأ		بداية المشروع	نهاية المشروع
					يد عاملة الاجنبية	يد عاملة الوطنية		
01	HANWHA ENGENEERING	تحقيق توربين غازي دورة واحدةفي بسكرة	اشغال عمومية	أجنبي	96	311	2014	2018
02	SAMYOUNG CORPORATION	تعمل الكهرباء والأجهزة في الملف الشخصي HANWHA	خدمات	أجنبي	41	293	2015	2017
03	C,R,C,C 14	دراسة وإنجاز وبناء مساكن عامة للاجار في بلدية بسكرة	اشغال عمومية	أجنبي	673	564	2014	2021
04	CILAS SPA	معمل الاسمنت في جمورة ولاية بسكرة	صناعة	أجنبي	28	320	2014	2017
05	SARL MBTM	خدمة استخراج الحجر الجيريالمتداول في مصنع الاسمنت سيلاس على مستوى حمام سيدي الحاج بلدية جمورة	صناعة	أجنبي	3	62	2016	2018
المجموع					841	1550	----2014 2021	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الشركات القائمة على استثمارات ومشاريع داخل ولاية بسكرة خلال فترة 2014الى 2021حيث قامت بوضع طلبات ابتدائية لدى مصلحة المحافظة على التشغيل وحركة يد العاملة التابعة لمديرية التشغيل لولاية

بسكرة وبعد الدراسة من طرف هذه الأخيرة ومتطلبات التشغيل الأجنبية والمحلية والمؤهلات المتوفرة داخل إقليم الولاية

بعد دراسات طلبات الشركات متعددة الجنسيات القائمة على مشاريع داخل إقليم الجغرافي للولاية وإعطاء الموافقة المبدئية بعد انجاز المشاريع حصيلة التوظيفات التي تم تنفيذها حسب الجدول أدناه

جدول رقم :12 يوضح التوظيفات الفعلية التيتم تنفيذها سواء يد عاملة اجنبية واليد العاملة الوطنية

اسم الشركة	المشروع	فرع النشاط	الفطاع القانوني	عدد التوظيفات التي تم تنفيذها				يدايةالمشروع	نهاية المشروع
				يد عاملةالاجنبية	يد عاملة الوطنية				
					اطار	تكوين	تنفيذ		
HANWHA ENGENEERING	تحقيق توربين غازي دورة واحدة في بسكرة	اشغال عمومية	أجنبي	78	59	27	439	2014	2018
SAMYOUNG CORPORATION	تعمل الكهرباء والأجهزة في الملف الشخصي HANWHA	خدمات	أجنبي	15	02	03	55	2015	2017
C,R,C,C 14	دراسة وإنجاز وبناء مساكن عامة للاجار في بلدية بسكرة	اشغال عمومية	أجنبي	508	10	102	652	2014	2021
CILAS SPA	معمل الاسمنت في جمورة ولاية بسكرة	صناعة	أجنبي	8	10	84	25	2014	2017
SARL MBTM	خدمة استخراج الحجر الجيري المتداول في مصنع الاسمنت سيلاس حمام سيدي الحاج بلدية جمورة	صناعة عل مستوى	أجنبي	3	3	/	35	2016	2018
المجموع				612	84	216	1206		

نلاحظ ان الشركات متعددة الجنسيات حسب الجدول أعلاه مناصب شغل لليد العاملة الأجنبية تقدر ب612منصب تقابها تشغيل يد عاملة وطنيةتقدر 1506عامل خلال فترة مابين 2014الى غاية 2021.

-حيث كانت شركة الصينية C,R,C,C المتخصصة في انجاز وإنجاز وبناء مساكن عامة للاجار في بلدية بسكرة العدد الأكبر من التوظيف تقدر ب508 عامل اجنبي من جنسية صينية وجنسيات أخرى تقابها تشغيل يد عاملة محلية تقدر ب10 إطارات و102 متكون ومنفذ عامل يومي 652بمجموع يقدر ب764كمجموع كلي بفترة انجاز مشروع تقدر ب07سنوات

-ثم تليها شركة HANWHA ENGENEERING المتخصصة في مشاريع الكهرباء سونلغاز بمنطقة اوماش حيث قدرت التنصيبات لليد العاملة الأجنبية 78 عامل اجني يقابلها تشغيل يد عاملة محلية تقدر 59اطار و27 مكون 439 منفذ بمجموع يقدر 525 كمجموع كلي بفترة انجاز مشروع تقدر بأربع سنوات

-ثم تاتي شركةCILAS SPA القائمة على مشروع معمل الاسمنت في دائرة جمورة ولاية بسكرة قدرت التنصيبات لليد العاملة الأجنبية 8عامل اجني يقابلها تشغيل يد عاملة محلية تقدر 03اطار و 35 منفذ بمجموع يقدر 119 كمجموع كلي بفترة انجاز مشروع تقدرثلاث سنوات

-تليها شركة SAMYOUNG CORPORATION المتخصصة التي تعمل في انجاز محطات الكهرباء تحت ملف الشخصي لشركة HANWHA ENGENEERING قدرت التنصيبات لليد العاملة الأجنبية 15عامل اجني يقابلها تشغيل يد عاملة محلية تقدر 02اطار و03 مكون 55 منفذ بمجموع يقدر 60 كمجموع كلي بفترة نفيذ مشروع تقدر سنتان

وتاتي في الخير شركةSARL MBTM خدمة استخراج الحجر الجيريالمتداول في مصنع الاسمنت سيلاس عل مستوى حمام سيدي الحاج بلدية جمورة قدرت التنصيبات لليد العاملة الأجنبية 8عامل اجني يقاب

جدلها تشغيل يد عاملة محلية تقدر 10اطار و84 مكون 25 منفذ بمجموع يقدر 38 كمجموع كلي بفترة انجاز مشروع تقدر سنتان.

الجدول رقم **13** :يوضح مقارنة اليد العاملة المكونة واليد العاملة الموظفة لخمس شركات رائدة اجنبية في ولاية بسكرة

اسم الشركة	تكوين يد عاملة محلية	توظيف اليد العاملة المحلية	مدة انجاز المشروع
HANWHA ENGENEERING	**70**	**525**	**2018-2014**
SAMYOUNG CORPORATION	**94**	**60**	**2017-2015**
C,R,C,C 14	**41**	**764**	**2021-2014**
CILAS SPA	**1835**	**119**	**2017-2014**
SARL MBTM	**166**	**38**	**2018-2016**
المجموع	**2206**	**1506**	**2021----2014**

من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مصالح مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021

يوضح الجدول أعلاه إجمالي اليد العاملة المحلية التي تحصلت علي تكوين لدى الشركة الأجنبية كل حسب الاختصاص وخلال فترة معينة تحددها الشركة حسب نوع التكوين كما يوضح إجمالي التوظيفات التي استطاعت هذه الشركات تحقيقها خلال فترة المشروع للشركة والملاحظ تباين سواء في التكوين والتوظيف حسب فترة المشروع وضخامته

وعليه استطاعت ولاية بسكرة خلال فترة 2014تاى غاية 2021 تحقيق اجمالي اليد العملة المكونة 2206يد عاملة لدى شركة اجنبية وتوظيف قدره 1506

الشكل رقم 05:عينة من التكوينات والتوظيفات لشركات متعددة الجنسيات لليد العاملة المحلية داخل إقليم الولاية

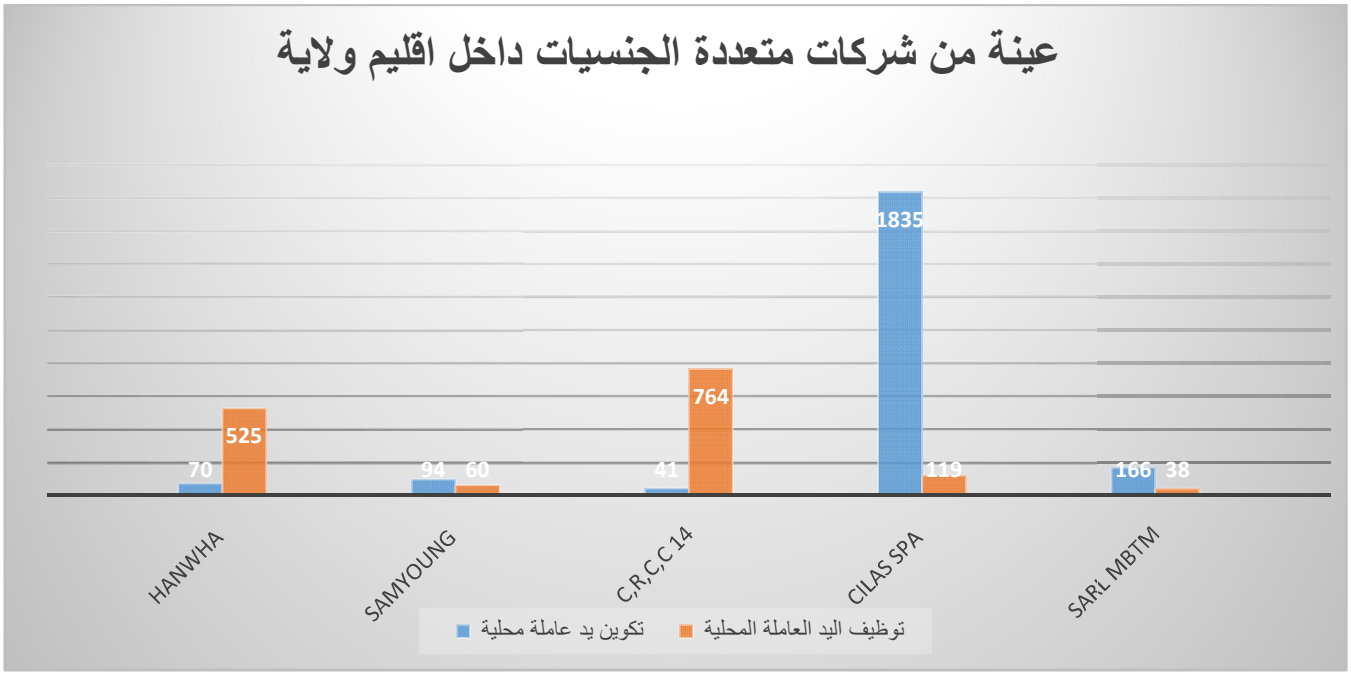

بالاعتماد على الجدول رقم 13 مصدر مديرية التشغيل لولاية بسكرة

خلاصة الفصل التطبيقي

تزخر بعض بلديات ولاية بسكرة بمناطق صناعية ومناطق نشاط هامة مما تجعلها في أريحية في مجال التشغيل ,ونذكر في هذا السياق على سبيل المثال بلدية أوماش , بلدية لوطاية , وبلدية القنطرة وبلدية البرانيس التي تعرف حركية اقتصادية هامة لتواجد بعض المشاريع التنموية في إطار الانجاز وبعضها في إطار الاستغلال . وقد تزامن انجاز محطة توليد الكهرباء من طرف شركة هيونداي الكورية وشركة يوكايس وبعض الشركات الخاصة على مستوى بلدية اوماش في خلق سوق عمل هام على المستوى المحلي استطاع أن يمتص عددا كبيرا من البطالين و خاصة اليد العاملة العادية وفي هذا الصدد تم تكوين مئاتالشباب في اختصاصات التلحيم والكهرباء الصناعية مما يعد مكتسبا هاما لشباب المنطقة .

الخـــاتمـــة

لقد تطرقنا من خلال هذا البحث الى دراسة دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية دراسة ولاية بسكرة فقمنا بالاطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات والفصل الثاني تطرقنا من خلاله لولاية بسكرة وواقعها الاقتصادي ونظرة شاملة على الهيئات المشرفة على قطاع التشغيل ودور الشركات في تأثير على العمالة المحلية

أولا– نتائج الدراسة

– ان شركات متعددة الجنسيات لا تؤثر في كل الأحوال بالسلب على اقتصاد البلد المضيف بل هناك تعايش بين الإيجابيات والسلبيات الشيء الذي يجعلنا نبحث عن استراتيجية جديدة تهدف الى جذب الاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية

–حاول المشرع الجزائري منافسة الدول أخرى في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بوضع نصوص قانونية محفزة ومشتملة على كل الضمانات اللازمة كحق المستثمر الأجنبي الى اللجوء الى التحكيم الا ان تغيير المستمر للقوانين مما يزعزع ثقة المستثمر الأجنبي اتجاه التشريعات الجزائرية

–ان التأمل في الجغرافية التي صنعتها الشركات متعددة الجنسيات في ظل التوجهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر يظهر مدى تركيزها على الاستثمار في الدول النامية في القطاعات ذات صلة بمصالحها الاقتصادية بغض النظر عن مستوى الدول المضيفة فهدفها الأساسي تحقيق اكبر قدر من الربح .

– حاولت الحكومة الجزائرية وضع عدة تدابير كانت ترمي الى امتصاص البطالة بوضع برامج عدة للتشغيل وللاستثمار الوطني وكذلك فرض شروط على الشركات متعددة الجنسيات لخلق مناصب شغل على اختلاف المؤهلات وللتكوين داخل مصالحها وذلك للكسب خبرة ومهارات في الميدان تجعله مؤهل الاندماج في عالم لشغل خاصة بالقطاعات الحساسة التي تجذب المستثمر الأجنبي .

– لم يرقى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الى المستوى الذي يتماشى وطموحات صناع القرار ولايزال الاستثمار خارج قطاع المحروقات مشروعا معطلا بالنظر الى مؤهلات الجزائر الاستثمارية والقوانين التشريعية التي لم ترقى للمستثمر الأجنبي الذي تقد له مستوى الأمان اللازم

-لا يزال الجدل قائم حول الشركات متعددة الجنسيات بشأن تأثيراتها على اقتصاديات الدول المضيفة وخاصة النامية بشكل السلبي من خلال استغلال مواردها الطبيعية بينما لا نجد هذا الطرح يثار مع الدول الصناعية على الرغم من ان النسبة الأكبر للصادرات والواردات فيما بينها

-أظهرت النتائج ان الشركات متعددة الجنسيات مساهمتها الفعالة في انجاز المشاريع الحساسة خارج قطاع المحروقات

-تنوع الدول المستثمرة في الاقتصاد الجزائري خارج الاتحاد الأوروبي وفرنسا التي كانت حكرا لها .

ثانية: اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى :تم تأكيد على هذه الفرضية من خلال الفصل الأول وثلاث مباحث بأن شركات متعددة الجنسيات كيانات اقتصادية عملاقة لا يستهان بها تتوافق مع المناخ الذي تعمل به بما يخدم مصالحها الذاتية وطبيعة الدولة المضيفة اذا كانت صناعية متطورة او الدولة نامية

الفرضية الثانية: لقد تم التأكيد على هذه الفرضية لقيام الجزائر بالتصحيحات القانونية لتسهيل عمل الشركات متعددة الجنسيات في أراضيها واستحداث قوانينها لكي تتماشى والتطورات العالمية باللجوء الى التحكيم الدولي ضمن قوانينها

الفرضية الثالثة :ان دور للشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية لم يرقى الى المستوى الذي يتماشى وطموحات صناع القرار في الجزائر حيث ان نسبة التشغيلات قليلة مقارنة بضخامة الاستثمارات المتواجدة

توصيات واقتراحات الدراسة :

-انطلاقا من النتائج السابقة تمكنا من استخلاص مجموعة من التوصات والاقتراحات التي تمكن من تجاوز المخاطر والتهديدات الناتجة عن سلبيات

-تحسين مناخ الاستثمار قصدجلب اكبر عدد ممكن من هذه الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي خلق فرص غمل اكثر

-يجب على الحكومة الجزائرية ان تحفز الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الغير منافسة للشركات الوطنية وذلك لخلق مناصب عمل جديدة

-الحزم في فرض شروط تشغيل اليد العاملة المحلية بأكبر عدد ممكن في الشركات متعددة الجنسيات مقارنة باليد العاملة الأجنبية

-الزام الشركات متعددة الجنسيات بتكوين إطارات ومنفذين لاكبر عدد ممكن ولمدة أطول لضمان اكتسابها للكفاء والخبرة اللازمة للعمل في مثل هذه الشركات

-استحداث قوانين وتشريعات خارج قانون المحروقات يكون اكثر مرونة لجلب اكثر للاستثمارات وخلق مناصب عمل اكثر .

قائمة

المصادر و المراجع

الفهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
تشكرات	
الإهداء	
الفهرس	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
ملخص	
مقدمة	**ا-ب-ج-د-ه-و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات	
مقدمة الفصل	**06**
المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات	**07**
المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات	**07**
المطلب الثاني: دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات	**12**
المطلب الثالث: نشأة الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها	**15**
المبحث الثاني: أساليب تكوين شركات متعددة الجنسيات وانماطها	**18**
المطلب الأول: الاندماج الدولي للشركات متعددة الجنسيات	**18**
المطلب الثاني: تكوين الشركات على المستوى العالمي	**20**
المطلب الثالث: أنماط الشركات متعددة الجنسيات	**21**
المبحث الثالث: استراتيجيات ونظرياتالشركات متعددة الجنسيات وتنظيم الرقابة القانونية لها وسياسة التشغيل بها	**22**
المطلب الأول:استراتيجيات شركات متعددة الجنسيات	**22**
المطلب الثاني: نظريات الشركات متعددة الجنسيات	**26**
المطلب الثالث: تنظيم الرقابة القانونية و سياسة التشغيل في الشركات متعددة الجنسيات	**32**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل التطبيقي:دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة	**46**
مقدمة الفصل التطبيقي	**38**
المبحث الأول: المكانة القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري	**39**
المطلب الأول : مراحل التشريعات القانونية للشركات متعددة الجنسيات في التشريع الجزائري	**39**
المطلب الثاني :مكانة الشركات متعددة الجنسيات في مختلف القوانين الجزائرية	**48**

الفهرس المحتويات

المطلب الثالث :تسوية المنازعات الشركات متعددة الجنسيات	**52**
المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر	**53**
المطلب الأول: تأسيس فرع شركة أجنبية بالجزائر	**53**
المطلب الثاني :اهم سياسات التشغيل في الجزائر	**59**
المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة المحلية داخل ولاية بسكرة	**61**
المطلب الأول : التعريف بولاية بسكرة	**61**
المطلب الثاني :شروط تواجد الشركات والعمال الأجانب داخل ولاية بسكرة	**73**
المطلب الثالث : واقع الشركات متعددة الجنسيات في ولاية بسكرة	**74**
خلاصة الفصل التطبيقي	**84**
خاتمة	**85**
قائمة المراجع	**89**
الملاحق	**97**

قائمة المصادر والمراجع:

*الكتب:

1- ابو قحف عبد السلام ادارة الاعمال الدولية دراسات وبحوث ميدانية الدار الجامعية القاهرة 2001

2- ابو قحف عبد السلام نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة 1989

3- ابو قحف عبد السلام ادارة الاعمال الدولية الدار الجامعية الاسكندرية 2005)

4-ابو قحف عبد السلام أساسيات إدارة الأعمال الدولية منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان ط2-2003

5- الخطيب خالد راغب التدقق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات دار البداية ناشرون وموزعون عمان الأردن ط2010

6-الأخرس ابراهيم ، دور الشركات عابرة القارات في الصين، الطبعة الاولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012،

7- الفتلاوي احمد حسين اثار العولمة التجارية والمالية للشركات متعددة الجنسيات كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة بدون ذكر سنة النشر

8 -السباعي محمد صلاح استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في التكنولوجيا الطاقة المتجددة

9-الريفي سلام النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية اشكالية العلاقة بين الدولة وراس المال دار المنهل اللبناني بيروت لبنان 2009

10- السعيد محمد السيد الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية إصدارات عالم المعرفة الكويت 1990

11-المعمري سيف محمد ، نشأة الشركات المتعددة الجنسيات ، جريدة عمان لمنشر والتوزيع ، الأردن العدد 43،

12-المشهداني خالد احمد فرحان التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم الطبعة الاولى عمان الاردن 2017

13-تانزر مايكل واخرون من الاقتصاد القومي الي الاقتصاد الكوني دور الشركات المتعددة الجنسيات ترجمة عفيف الرزاز مؤسسة الايحاث العربية بيروت 1981

14-الاتربي حمد صبحي مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية دار الثورة للصحافة والنشر بغداد 1977ص26)

15-حاتم سامي عفيفي دراسات في الاقتصاد الدولي الدار المصرية اللبنانية القاهرة فبراير 2000

16- حسام عيسى الشركات المتعددة القوميات المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 2001

17- حسان خضر الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا المعهد العربي للتخطيط الكويت 2004

18- خيري سعاد العولمة وحدة صراع النقيضين عولمة رأس مال والعولمة الإنسانية دار الكنوز الأدبية بيروت 2000

19-دريد محمود علي شركات متعددة الجنسيات الية التكوين واساليب النشاط منشورات الحلبي الحقوقية 2009

20-رمزي زكي الاقتاد العربي تحت الحصار مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 1989

21-سنوسي حاتم بن صلاح ابو الجدائل الإدارة الإستراتيجية في صناعة النقل الجوي صياغة الاسترتيجية الجزء 2مركز الخبرات المهنية للادارة القاهرة 2009

22-عوني محمد الفخري التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة ط1 بيت الحكم بغداد2002.

23-عوض الله زينب حسن الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا الدار الجامعية للطباعة والنشرالاسكندرية

26-عبد السلام زينب محمد الشركات المتعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي المركز القومي للاصدارات القانونية ' القاهرة مصر 2014.

27-عبد الغفار هناء الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا بيت الحكمة بغداد 2000

28-غانم شريف محمد الإفلاس الدولي لشركات متعددة الجنسيات مسؤولية الشركة الأم عن ديون شركاتها الوليدة' طبعة دار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2006

29-غسان محمد مدحت ، الشركات متعددة الجنسيات و سيادة الدولة، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013

30-كرم سمير الشركات متعددة الجنسيات بحث عام معهد الانماء العربي بيروت لبنان 1976

31-محمدعبده سعيد اسماعيل الشركات المتعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية مع الاشارة الى مصر كلية الحقوق جامعة عين الشمس 1986

32-منى قاسم الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي النشرة الاقتصادية بنك مصر سنة 1988 العدد1

33-مطري موسى سعيد وآخرون التموين الدولي دار صغاء الطبعة الأولى عمان 2008 ص 179)

34-ميساوي ضياء مجيد العولمة واقتصاد السوق الحرة ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2003

35-يرونوف الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين القزويني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1973ص35

36-محفوظ لعشب :"دراسات في القانون الإقتصادي "، المطبعة الرسمية، الجزائر،1992،

*مجلات:

37-احمد عبد العزيز واخرون الشركات المتعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية مجلة الادارة والاقتصاد العدد الخامس والثمانون/2010)

38-شريفة جعدي واخرون، أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، السنة ديسمبر2014ص14

39-جفال عمار قوى ومؤسسات العولمة والاستجابة العربية المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية مطبعة دار هومة الجزائر العدد الاول شناء 2002/2001ص168)

40-جميلة الجوزي وسامية دحماني دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العاليمة المتسارعة المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتادية عدد06 2015ص ص85-86)

41-جفال عمار قوى ومؤسسات العولمة والاستجابة العربية المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية مطبعة دار هومة الجزائر العدد الأول شتاء 2002/2001

42- مكتب دولي للعمل اعلان الثلاثية بشأن المنشات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية ط02جنيف سويسرا 2001

43-منظمة العمل الدولية معايير العمل الدولية قواعد اللعبة في ظل الاقتصاد العالمي ط01 جنيف سويسرا2001-2006

44-ابراهيم السيد احمد العقود والشركات التجارية الطبعة الاولى دار الجامعة الجديدة النشر الاسكندرية 1989.

45-عبد القادر بقيرات دروس في القانون التجاري الشركات التجارية مطبوعات من المدرسة الوطنية للادارة الجزائر 2004-2005

الاطروحات:

46-ريال زوينة الشركات متعددة الجنسيات وآثارها على اقتصاد الدول النامية .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية' جامعة الجزائر' الجزائر 2010.

47-معاشو عمار الضمانات في العقود الاقتصادية الدولية في التجربة الجزائرية (في عقود المفتاح و الإنتاج في اليد)"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي و العلاقات الدولية القانونية و الإدارية ، جامعة الجزائر 1998،

48-منصور عبد القادر إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر محاولة تحليل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان 2013-2014

49-بن نعمان جمال،"تطورالإستثمار الأجنبي في الجزائر إلى غاية سنة 2000"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي ،المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء ،جامعة الدجزائر ،2003/2002،ص102).

50-بويرطخ نعيمة الشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات في القانون الدولي العام مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 2010-2011

51-رفيقة قصوري النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات مذكرة لنيل شهادة ماجيستر جامعة باتنة قسم الحقوق والعلوم السياسية 2002-2003

52-عطايلية وردة وصفاء مزغيش الشركات المتعددة الجنسيات مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون 2018-2019

53-غارس فاضل الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر جامعة الجزائر رسالة ماجيستير غير منشورة 1997-1998ص16)

54-يوسفي أمل ،"الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التشريعات الحالية "، بحث لنيل شهادة الماجستير ،فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية ، معهد الحقوق و العلوم الإدارية2013-2014 ،

المراجع باللغة الفرنسية :

55-AIT SAID.R,"LES CODES DES INVESTISSEMENTS,1963/1993,RASJEP,VOLUME35,N1997,01,P244-245.

56-Michelghertman .les multinationales editionbouchene .troisémeedition .paris.1993p12

57-MICHEAL Z. BROOK ,H . LEE REMMERS , LA Stratégie DE L'ENTREPRIS MULTINATIONOALE :TRADUIT DE L'ANGLAIS PAR LUTFALLA MICHEL. , PARIS .France, 1973

58-TERKI NOUREDDINELES SSCIETES ETRANGERES EN ALGERIE, THESE POUR LE DOCTORAT DETAT EN

DROIT,TOME02,INSTITUT DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES ET ADMISTRATIVES,UNIVERSITE DALGER,1975,P271-275.

59-GUID FISCAL DES INVESTISSEURS DIRECTION DE LA LEGISLATION FISCALE ALGER2004

*المجلات:

60-اشوى عماد ،عادلجداودة في اطار القانون الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر ،من اعمل الملتقى الوطني حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الشريف سوق الاهراس يومي 06/05ديسمبر 2012

61-مجرالي محمد لمين موقف المشرع الجزائري من تنظيم استثمارات الشركات متعددة الجنسيات مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية العددالعاشر كلية الحقوق جامعة يحي فارس بالمدية 2010

*المصادر القانونية :

62-قانون رقم 277/63الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الإستثمار ، جريدة رسمية عدد53، مؤرخة في 26 جويلية 1963).

63-أمر رقم 284/66 الصادر بتاريخ 15سبتمبر 1966، يتضمن قتنونالإستثمارات ، جريدة رسمية عدد08،مؤرخة في سبتمبر 1966).

64-قانون 13/82 مؤرخ في 28 أوت 1982،يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصاد و سيرها،جريدة رسمية عدد35،مؤرخة في أوت1982).

65-مرسوم تشريعي رقم 93-12المتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية عدد64صادرة بتاريخ 10اكتوبر1993ملغى)

66-المادة 38-12-41من مرسوم تشريعي رقم 93-12 بتاريخ 1993

67-الامر01-03مؤرخ في 15 جويلية 2006المتعلق بتطور الاستثمار الجريدة الرسمية عدد47صادرة بتاريخ 22اوت 2001 معدل ومتمم

68-الامر رقم 08/06المؤرخ في15جويلية 2006المتعلق بتطوير الاستثمار جريدة الرسمية 47صادرة بتاريخ 19 جويلية 2006(ملغى)

69-قانون المالية لسنة 2016في مادته 55

70-قانون 90-10 مؤرخ في 14افريل 1990يتضمن قانون النقد والقرض جريدة الرسمية عدد16 صادر بتاريخ 18/افريل 1990ملغى

71-المواد 81-82-83-84-85 -من الأمر 03-11 سنة 2003

72 -07/05- المؤرخ في 19يوليو 2005 الخاص مادة 13 مكرر من المرسوم النفيذي 41/98المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 453/03المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري

73-المرسوم التنفيذي رقم 453/03المؤرخ في 2003/12/01 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 41/98 المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري

74-مانصت عليه المادة 31من القانون 08/04المتعلق بشروط ممارسة الانشطة التجارية سنة 2004

المواقع الالكترونية :*

75-http www.andi.dz:2021

76-http /wilayabiskra.dz2021/06/06

77-Echoroukonline.com 2021

78-مديرية التشغيل لولاية بسكرة 2021مصلحة حركة وتسير اليد العاملة الاجنبية

ملاحق

ملحق رقم 01:

بطاقة تقنية حول تكوين اليد العاملة المحلية في اطار الموافقات المبدئية لتشغيل عمال أجانب خلال سنة 2015 -2017

الرقم	الهيئة المستخدمة المشرفة على التكوين	عدد العمال المحليين المستفيدين من التكوين
1	SARL DONG MYEONG	3
2	SARL TIANHONG	0
3	SARL QUARTZ BTPH	28
4	HYUNDAI ENGINEERING CO LTD	89
5	SPA BISKRIA CIMENTRIE	430
6	CHINA RAILWAY SHISIJU (CRCC14)	23
7	HANWHA ENGINEERING & CONSTRUCTION	70
8	CILAS SPA	1008
9	CBMI CONSTRUCTION	40
10	SARL SASKO INDUSTRIE	3
11	SARL SHAOLIN	0
12	GENERAL ELECTRIQUE EPF SNC	13
13	SARL MBTM	141
14	CHINA RAILWAY SHISIJU (CRCC14)	41
15	SARL BISCO FRUITS	52
16	GROUPEMENT CCT	0
17	EURL EFACEC ALGERIE	2
18	IMS France SARL	36
19	SAMYOUNG CORPORATION	94

104	YOUKAIS BETA TEK E&C SPA	20
48	HANBO ENGINEERING & CONSTRUCTION CO,LTD	21
4	SARL ALBEIT ALHANDASSY ALARABY POUR CONSTRUCTION ET DEVELEPEMENT	22
25	MIJU ENGINEERING	23
2	KHPT CO LTD	24
36	ENERGOINVEST	25
45	SIEMENS SPA	26
1	SARL CLINIQUE ERRAZI	27
22	SARL BRIQUETERIE ZIBANE	28
2360	المجموع	

ملحق رقم 02:

بطاقة تقنية حول تكوين اليد العاملة المحلية في اطار الموافقات المبدئية لتشغيل عمال أجانب خلال سنة 2018

الرقم	الهيئة المستخدمة المشرفة على التكوين	عدد العمال المحليين المستفدين من التكوين
1	SARL DONG MYEONG	2
2	SARL TIANHONG	0
3	SARL QUARTZ BTPH	5
4	HYUNDAI ENGINEERING CO LTD	11
5	SPA BISKRIA CIMENTRIE	210
6	CHINA RAILWAY SHISIJU (CRCC14)	0
7	HANWHA ENGINEERING & CONSTRUCTION	0
8	CILAS SPA	462
9	CBMI CONSTRUCTION	8
10	SARL SASKO INDUSTRIE	5
11	SARL SHAOLIN	0
12	GENERAL ELECTRIQUE EPF SNC	13
13	SARL MBTM	17
14	CHINA RAILWAY SHISIJU (CRCC14)	0
15	SARL BISCO FRUITS	80
16	GROUPEMENT CCT	0
17	SARL CLINIQUE ERRAZI	1
18	SARL BRIQUETERIE ZIBANE	10
	المجموع	824

ملحق رقم 03:

بطاقة تقنية حول تكوين اليد العاملة المحلية في اطار الموافقات المبدئية لتشغيل عمال أجانب خلال سنة 2019

الرقم	الهيئة المستخدمة المشرفة على التكوين	عدد العمال المحليين المستفدين من التكوين
01	PETROJET	32
02	SARL DONG MYEONG	2
03	SARL ELEDTRO THARWAT	3
04	CIMENTS LAFARGE SOUAKRI	18
05	CILAS SPA	365
06	SARL BISCO FRUITS	80
07	SARL MBTM	17
08	SARL CLINIQUE ERRAZI	10
09	GENERAL ELECTRIQUE EPF SNC	13
10	HYUNDAI ENGINEERING CO LTD	11
11	SARL BRIQUETERIE ZIBANE	10
13	CBMI CONSTRUCTION	07
14	SARL QUARTZ BTPH	05
15	SARL SASKO INDUSTRIE	03
المجموع		621